المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي و العلاقات الدولية

تخصص تحليل السياسة الخارجية

السياسة الخارجية السعودية إتجاه إيران: الوسائل، محددات، أهداف 2011_2015

مذكرة لإستكمال متطلبات رسالة الماستر في العلوم السياسية

تخصص تحليل السياسية الخارجية

إعداد الطالبة: أمينة بن سولة

إشراف الاستاذة: د.سليم شيخاوي

السنة الدراسية:

2016-2015/1437_1436

شكر وعرفان

أشكر الله الذي وفقني لإتمام مذكرة

أما بعد

أتقدم بشكري لأساتذتي الكرام و على رائسهم الأستاذ المشرف

شيخاوي سليم

على قبوله الإشراف على هذا العمل، وعلى نصائحه القيمة والمفيدة.

كل الشكر الى كل أسرة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،

أخص بذكر لمدير الدراسات لقمان مغراوي، وشكرا لكل من قدم لي الدعم من قريب أو من بعيد خلال مسار انجاز هذا العمل.

بن سولة أمينة

إهداء

إلى أمي

إلى أبي

إلى إخوتي

بن سولة أمينة

ملخص الدراسة:

تناولت هذه الدراسة موضوع السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية إتجاه الجمهورية الاسلامية الايرانية: أهداف وسائل2011_2015، وما طرأ عليها من تغيرات في سياستها الخارجية في هذه الفترة، دون إغفال الأسس والمرتكزات التي قامت عليها السياسة الخارجية السعودية مند نشأة المملكة في 1932.

ولقد جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول بالإضافة إلى إطار العام للدراسة، والإستنتاجات كما تناول الفصل الأول البنية المؤسساتية للسياسة الخارجية السعودية، وركز الفصل الثاني على طبيعة العلاقات السعودية الايرانية، أما الفصل الثالث فتناول السياسة الخارجية السعودية ودور الايراني في منطقة العربية.

وقد إستخدمت الدراسة العديد من المقاربات و النظريات و المناهج، الغرض منها التقرب أكثر لموضوع الدراسة وتحليل طبيعة العلاقات بين السعودية وإيران، ودراسة المتغيرات التي طرأت على مسار العلاقات بين البلدين.

نستنتج من هذه الدراسة ان كل من السعودية وإيران تتنافسان على الدور الإقليمي في المنطقة وإن الصراع بينهما هو صراع متجدر يعود الى الدولة الصفوية الفارسية والدولة العثمانية السنية، وتسعى كل منهما إلى حمل راية الدولة الراعية للإسلام وذلك من خلال العمل على حل الأزمات العالقة في المنطقة، لغاية تأكيد وجودها في المنطقة الشرق الأوسط والعمل على فرض نفسها في النسق الدولي.

Résumé

Cette étude a abordé la question de la politique étrangère du Royaume d'Arabie Saoudite envers l'Iran : ses objectifs, ses moyens et les changements subis dans sa politique étrangère a partir de 2011 jusqu'a 2015, sans ignorer les bases et les fondements sur lesquels la politique étrangère saoudienne s'est basée depuis la genèse du Royaume en 1932 .

A l'égare du cadre générale de l'étude et ses conclusions on trouve trois chapitres. Le premier chapitre traite la structure institutionnelle de la politique étrangère saoudienne, le deuxième chapitre se concentre sur la nature des relations saoudites-iraniennes et le troisième chapitre gère la politique étrangère saoudienne et le rôle de l'Iran dans le moyen orient.

L'étude a utilisé plusieurs approches, théories et méthodes afin de s'approcher du sujet traité dans cette étude en analysant la nature des relations entre l'Arabie Saoudite et l'Iran, et étudiant aussi les changements dans leur relation.

Cette étude conclu que l'Arabie Saoudite et l'Iran sont en concurrence pour avoir le statue régional du moyen orient et que le conflit entre ces deux pays date de l'état safavido-persienne et l'Empire ottomano-sunnite, cherchant les deux a porter la bannière de l'Etat parrain de l'Islam , à travers la résolution des problèmes dans cette zone de conflit pour confirmer leur présence dans le Moyen-Orient et dans le system international.

Abstract

This study addressed the issue of the foreign policy of the Kingdom of Saudi Arabia toward IRAN : its objectives and means, and undergone changes in its foreign policy from 2011 to 2015 , without forgetting to mention the foundations and the foundation's support which the Saudi foreign policy stood on since the genesis of the Kingdomin in 1932.

The study came in three chapters in addition to this year's study general Framework, and conclusions . the first chapter discusses the institutional structure of Saudi foreign policy , the second chapter focuses on the nature of the Saudi –Iranian relations , and the 3 rd Chapter handles the Saudi foreign policy and Iran's role in the Arab region.

The study used lots of approaches and theories and methods ,in order to get closer to subject of study and analysing the nature of the relationship between Saudi Arabia and Iran, and studying the changes witch occurred in their relationship .

This study concluded that both of the Saudi Arabia and the Iran are competing for the regional role in the area and that the roots of this conflict goes back to the Safavid Persian state and the Sunni Ottoman Empire , and each of them was seeking to carry the banner of the sponsoring state of Islam , through solving the issues standing in the crisis area traying to impose its status in the middle eastern area and in the international pattern .

مقدمة:

الفصل الاول :البنية المؤسساتية للسياسة الخارجية السعودية

المبحث الاول :صلاحية الملك الدستورية في تصميم السياسة الخارجية السعودية

المطلب الاول: طبيعة الملك

المطلب الثاني: إختصصات الملك دستوريا

المبحث الثاني : دور المؤسسات الرسمية في رسم السياسة الخارجية

المطلب الاول: المؤسسات الرسمية

المطلب الثاني: تطور السياسة الخارجية و مرتكزاتها في المملكة

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية السعودية

المطلب الاول : المحددات الجيوسياسية و الاستراتيجية

المطلب الثاني :نظام الحكم في المملكة

الفصل الثاني : طبيعة العلاقات السعودية الايرانية

المبحث الاول : خلال فترة حكم الشاه

المطلب الاول: الجذور التاريخية للعلاقات بين البلدين

المطلب الثاني: طبيعة العلاقات بين البلدين في فترة الشاه

المبحث الثاني : العلاقات السعودية الايرانية بعد الثورة الاسلامية

المطلب الاول: مرحلة ما بين 1979-1997

المطلب الثاني: مرحلة ما بين 1997-2005

المبحث الثالث : تطور العلاقات السعودية الايرانية

المطلب الاول: علاقات بين البلدين في فترة حكم نجادي

المطلب الثاني : العلاقات بين البلدين في فترة روحاني

الفصل الثالث : السياسة الخارجية السعودية و الدور الايراني في المنطقة العربية

المبحث الاول :الملف النووي الايراني في العلاقات السعودية الايرانية

المطلب الاول: موقف السعودية من البرنامج النووي الايراني سابقا

المطلب الثاني : موقف السعودية من الاتفاق النووي الايراني الحالي

المبحث اثاني : التصادم السعودي الايراني في الازمة السورية

المطلب الاول: استراتيجية السعودية اتجاه الازمة السورية

المطلب الثاني : استراتيجية إيران اتجاه الازمة

المبحث الثالث :البعد الديني في الموقف السعودية اتجاه الازمة اليمنية.

المطلب الاول: موقف السعودية من الحوثين في الازمة اليمنية

المطلب الثاني : موقف الايراني من الحوثين في الازمة اليمنية

المبحث الرابع :افاق العلاقات السعودية الايرانية.

المطلب الاول: مشهد تصعيد العلاقات

المطلب الثاني: مشهد تحاور بين البلدين

الخاتمة:

مقدمة

يشهد العالم في الفترات الاخيرة تغيرات ديناميكية واستراتيجية للقوى الكبرى، خاصة بمنطقة الشرق الاوسط، التي مستها موجة من التحولات الديمقراطية تحت عنوان الربيع العربي، وبإضافة الى ظهور جيل جديد من تنظيم القاعدة والارهاب الدولي المعروف بالتنظيم الدولة الاسلامية والذي تخلل هذه الدول التي عرفت تغيرات إستراتيجية وداخلية في نظام الحكم، مستغلا بذلك ضعف الاوضاع الأمنية ليتربع بذلك على مقاليد النظام السياسي وليستمد من بقيا هذه الانظمة بنيته التحتية ليصبح عبارة عن دولة كاملة بأسس وموارد ودستور ومصادر تمويل، تفوق في فترة قصيرة على بعض الدول التي لها زمن منذ بداية تأسيسها.

ومثلما يعرف الشرق الأوسط والخليج العربي على أنه مسرحا دائما لتفاعلات القوى الإقليمية والدولية وتضارب مصالحها ومعقد تحالفاتها، والذي يفرض تغيرات على دول المنطقة وعلاقاتها البيئة، التي شهدت منذ مطلع وبداية القرن الواحد والعشرين والتحولات وتغيرات استراتيجية مست كيانات عديدة، نتيجة لصراع الأدوار إقليميا ودوليا، بفعل البعد الاستراتيجي للمنطقة.

هذه الأهمية جعلت من منطقة تكون مركز لاستقطاب القوى الكبرى وحلبة للتنافسات الاقليمية، وبالنظر الى القوى المتصارعة في المنطقة نجد المملكة العربية السعودية التي تمثل القطب السني وفي ضفة الثانية نجد الجمهورية العربية الاسلامية الايرانية التي تمثل القطب الشيعي، ونظرا أيضا للأهمية الاستراتيجية للمنطقة إقتصاديا

وأمنيا بالنسبة لطهران والرياض، تباين التفاعل العلاقات بين الطرفين بين الصراع والتعاون وإن كان الطابع تصارعي هو الغالب على هذه العلاقات، بسبب توجهات الهيمنة الإقليمية من طرفين، ولعل من أبرز تجلياتها تصعيد العلاقات الإيرانية السعودية الراهنة وأزمة الدبلوماسية بينهما والتي جاءت في ظل تحول دولي حول الملف النووي الإيراني، ووصول الى مرحلة جديدة بخصوصه وهي تسوية الملف النووي الإيراني التي شهدها نصف عام الفارط في جويلية 2015 بعد طول المفاوضات بين المجموعة G5+1 و إيران، وبالإضافة الى تغيرات الجديدة في السياسة الخارجية السعودة التي أصبحت تنتهج سياسة هجومية لحماية مصالحها في المنطقة.

فتسعي هذه الدراسة لتتبع تطور منحى العلاقات الإيرانية السعودية، من خلال معرفة القضايا مختلف العالقة بينهما والى انعكاساتها على توجه السياسة الخارجية السعودية نحو إيران، والتي تحدد لنا أمن وإستقرار الاوضاع الخارجية للطرفين، وتعيد رسم موازين القوى في المنطقة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إعتبر أن السياسية الخارجية للمملكة العربية السعودية إتجاه منطقتها الخليجية وعامة، وإتجاه أكبر منافس لها في المنطقة الجمهورية الاسلامية العربية الايرانية خاصة، وهذا الموضوع يحظى باهتمام المتواصل من قبل المجتمع الدولي والدارسين خاصة، المترقبين لتطورات الاوضاع في الشرق الأوسط، باعتبارها منطقة

الأكثر حيوية في العالم، هذا الذي يجعله سبب كافي وأكثر عقلانية للحديث عنه خاصة مع دخوله مرحلة جديدة قد تعيد رسم ميزان القوى في المنطقة.

وتهدف هذه الدراسة الى تشخيص العلاقات السعودية الإيرانية، والى دراسة دور إيران في المنطقة بعد تسوية ملفها النووي ودخولها الى مرحلة انفراج لملفها، وتفسير التصادم بين القوى السنة والشيعية في منطقة الشرق الاوسط .

إشكالية الدراسة:

من خلال دراسة هذا الموضوع نطرح الاشكالية التالية:

_"هل ترتبط عملية رسم السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية إتجاه الجمهورية العربية الاسلامية الإيرانية بالمحدداتها الجيوسياسية والجيوستراتيجية؟".

وتتدرج ضمن هذه الاشكالية مجموعة من الاسئلة الجزئية وهي:

1_ماهي المحددات الداخلية والخارجية للسياسية الخارجية السعودية ؟

2_ ماهي المقاربة الدستورية في رسم السياسية الخارجية للمملكة العربية السعودية ؟

3_ماهي أبعاد التاريخية العلاقات السعودية الايرانية ؟

4_ماهو واقع السياسة الخارجية السعودية إتجاه ايران مع تغير الاوضاع الراهنة في منطقة الشرق الاوسط؟

5_كيف تتبلور السعودية السياسة الخارجية إتجاه الايرانية في ظل تنامي الدور الايراني في المنطقة؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الاشكالية نقترح الفرضيات التالية:

"كلما زاد ارتباط السياسية الخارجية للملكة العربية السعودية بالمحدداتها الجيوسياسية والجيوستراتيجية كلما زاد حدة التوتر إتجاه الجمهورية العربية الإسلامية الإيرانية"

وتندرج ضمن الفرضية الرئيسة مجموعة من الفرضيات الجزئية:

1_ تؤثر مختلف الترتيبات الامنية للدول في منطقة معينة، بإختلال الرؤي حول حل بعض الملفات خاصة إذا تعلق الأمر بالسعى لإمتلاك القوة النووية.

2_كلما تشهد العلاقات الإقليمية بين الدول توثرا، كلما زاد ذلك في إختلال التوازنات في منطقة.

3_ تسعى الدول لإمتلاك القدرات العسكرية الغير تقليدية، لتعزيز دورها ومكانتها في منطقتها.

أسباب إختيار الموضوع :

1-**<u>الأسباب الموضوعية:</u>** تعود تلك الأسباب الى زيادة الاهتمام بالشأن السعودي والإيراني، وخاصة الامر المتعلق بالتغيرات في سياستها الخارجية في الفترة الحالية، سواء من الطرف صانع القرار أو من الاوضاع الراهنة التي تفرض عليها التغير.

2- **<u>الأسباب الذاتية:</u>** تلك الاسباب التي تستدعي مني كباحثة في السياسة الخارجية خاصة وقسم العلاقات الدولية عامة هي إتمام بشأن السعودي والإيراني في منطقة الشرق الأوسط جعلتني أتخد هذه الدراسة محل إهتمام خاصة بعد دخول المنطقة مرحلة جديدة من عدم الاستقرار وإعادة بناء المنظومة الامنية ودراسة ماهية انعكاساتها على سياسة المملكة العربية السعودية اتجاه ايران التي تتنافس معها في فرض مكانتها في منطقة الشرق الأوسط و بالتحديد منطقة الخليج العربي.

الإطار المنهجي:

نظر لطبيعة الدراسة إعتمدنا على المناهج التالية و التي تخدم دراستنا:

<u>1-المنهج التاريخي:</u> هو الطريق الذي يتبعه في جميع المعلومات من الاحداث من الاحداث والحقائق الماضية، وفي فحصها ونقدها وتحليلها والتأكيد من صحتها وفي عرضها وترتيبها ونقدها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها، والتي لاتقف فائدتها على فهمها أحداث الماضي فحسب بل تتعداه الى مساعدة في تفسير الاحداث

والمشاكل الجارية، وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل ويقوم المنهج التاريخي على أساس من الفحص والتدقيق والنقد الموضوعي للمصادر المختلفة للحقائق، ويستعمل في جمع المعلومات ونقدها وترتيبها وتنظيمها وتفسيرها واستخلاص النتائج العامة، وقد أستخدمنا هذا المنهج لبيان تاريخ العلاقات الإيرانية السعودية وكذلك لتتبع تغيرات السياسية الخارجية [1].

2-<u>تحليل المضمون:</u> يستخدم هذا النهج في تحليل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية والسياسة العامة القائمة في أي مجتمع في الماضي والحاضر أو المستقبل، ويمتاز هذا النوع من التحليل بالاعتماد على تقرير وعلى وسائل الاعلام والسجلات الرسمية، وتستخرج منها الاتجاهات الحقيقة المعبرة عن دوافع معين، وقد إعتمدنا هذا المنهج من اجل تحليل الخطابات والبيانات الرسمية للمسؤولين وصانع[2].

3-<u>منهج دراسة الحالة:</u> يعرف هذا المنهج على أنه " المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فرد أو مؤسسة أو نظاما إجتماعيا أو مجتمعا محليا أو عاما، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع مراحل التي مرت بها، ذلك بقصد الوصول الى التعميمات عملية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة بها"

[11] _عماربوحوش،محمد محمود الذويبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث** ،(الجزائر: ديوان للمطبوعات الجامعية، 2007،) ص107.

[2] _**نفس المرجع**، ص 149_105.

واعتمدنا على هذا المنهج لغاية دراسة السياسة الخارجية و نظام السياسي للملكة العربية السعودية.[1]

الاطار النظري:

<u>1-إقتراب النظمي:</u> هوا منهج الذي يستخدم في دراسة النظم السياسية والمؤسسات السياسية المختلفة وبرلمانات، والاحزاب ،والجماعات، وفي صناعة القرارات، كما يستخدم في دراسة السياسة الخارجية والمنظمات الدولية، والنظم الإقليمية[2] .

<u>2 إقتراب الدور:</u> يعرف اقتراب للدور "باعتباره أنماط السلوك ومجموعات المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل اجتماعي، ويميل الدور غالبا عن الوضع، بحيث أن الوضع يصف المواقف الاجتماعية النسبية، في حيث أن الدور يصف أنواع الأعمال التي تؤدى ضمن كل موقف، ويكسب الأفراد معرفة الأدوار والقدرة على أدائها عن طريق التنشئة الاجتماعية"، وإستخدمنا هذا الإقتراب لتحليل دور الذي تلعبه إيراني في المنطقة الشرق الأوسط، ولتفسير علاقاتها مع دول المنطقة. [3]

[1]بومدين طاشمة: الاسس في المنهجية تحليل النظم السياسية، دراسة في الفاهيم، الادوات، المناهج ، والاقترابات، الجزائر: دار كنوز للنشر و التوزيع، ط1،2011، ص104.

[2]محمد شلبي، **المنهجية في تحليل السياسي، مفاهيم المناهج الاقترابات و الادوات** (الجزائر :دار هومة ،ط4،2002)ص143.

[3]جيوفر روبرت واليستري ادوارد، **<u>المعجم الحديث لتحليل السياسي</u>** ،ترجمة سمير عبد الرحيم الجبلي، (بيروت: دار العربية للموسوعات،ط1،1999)،ص 399.

الحدود الدراسة:

1-الحدود الزمانية:

تبدأ هذه الدراسة من أول فترة2011الى غاية 2015 حيث شهدت هذه الفترة تغيرات جذرية في السياسة الخارجية السعودية خاصة نحو دول المنطقة وبالتحديد نحو ايران.

2_الحدود المكاني:

لقد ركزت الدراسة في حدودها الجغرافي للملكة العربية السعودة و السوريا و اليمن وإيران ، لإبراز طبيعة علاقة بين دول المنطقة وخاصة السعودية وإيران، ودور التنافسي الإقليمي لإيراني السعودي.

مصطلحات الدراسة:

تحليل السياسة الخارجية يتطلب الإلمام بزوايا عديدة لهذا الموضوع كالتوجهات المؤثرة في صانع القرار الإيراني وأهدافها في المنطقة ،وعليه سنقوم بضبط بعض المفاهيم الأساسية لتسهيل عملية البحث وهي:

- **السياسة الخارجية:** يعرفها حامد ربيع على أنها "جميع النشاط الخارجي حتى ولم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو

التغيرات الخارجية تنطوي وتندرج تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه إسم السياسة الخارجية".[1]

- **<u>الفقيه:</u>** هو لقب يوصف للسلطة العليا في إيران، أي مرشد الثورة في النظام الإيراني، فالمرشد هو الفقيه الاول في غياب الإمام المهدي، " الولي الفقيه" أو "المرشد الأعلى" هما لفظا مترادفات مرتبطان بالنظرية السياسية الدينية التي أشار إليها الإمام الخميني و هي "ولاية الفقيه" إذ نشأت هذه النظرية على يد الشيخ "أحمد النقراني" مؤلف كتاب عوائد الأيام في أصول الفقه، و طبقها الإمام الخميني في سنة 1979 لأول مرة, وفق ما جاء في المادة "107" من الدستور نصت المادة نفسها على تساوي المرشد مع عامة الشعب أمام القانون[2].

- **<u>الأزمة:</u>** يعرفها تشارلي هرمن بأنها حالة تتسم بالعناصر التالية:1_تهديد الاهداف الرئيسية لصانع القرار،2_الوقت المحدود الممكن لصناعة القرار قبل أن يحدث تغير في الوضع،3_مفاجئة صانع القرار بالحديث وثم استخدام هذا المصطلح في دراسة الازمات الراهنة خاصة السورية واليمنية في الشرق الأوسط.[3]

---

[1]. محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**،.(القاهرة: مكتبة النهضة ط. 2،1998)، ص 21

[2]أحمد الموصلي، **موسوعة الحركات الاسلامية في الوطن العربي إيران وتركيا**،(بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط2،2005)،ص409.

[3]عامر مصباح، **معجم العلوم السياسية و العلاقات الدولية**،.(القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2001 ، ط. 1)، ص 9.

- **<u>الشرق الأوسط:</u>** هي منطقة جغرافية تشمل بلدان أسيا ومصر، وأول م إستخدام لهذا المصطلح كان في القرن 19 في مكتب الهند البريطاني، أما مصطلح الشرق الأوسط الجديد طرح من طرف ادارة بوش على كامل الدول العربية، ضمن مشروع الشامل الاصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بعد أن طرحته على مجموعة ثمانية.
- **<u>مجتمع الدولي:</u>** يدل المفهوم إلى مجموعة من الدول التي تتقاسم بعض المصالح أو القيم المشتركة والتي تساهم في الحفاظ على المؤسسات الدولية. في الماضي، أمكنت الإشارة إلى حضارة مشتركة بين دول سهلت الاتصال والتعاون في ما بينها.[1]
- **<u>الحوثيين</u>:** وهم مجموعات مسلحة كانت تنتمي للشيعة الزيدية، وحدث تقارب فكري بينها وبين الفكر الشيعي الإثني عشري الإيراني في الأعوام الأخيرة – في أواخر العام 2004، وصولاً إلى الحرب السادسة في العام 2010

[1] _ مارتن غريفيثش و تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ،(دبي: مركز الخليج للأبحاث،ط1،2002)، ص364 .

أدبيات الدراسة:

إستندت الدراسة على بعض الدراسات ذات الصلة بالموضوع:

1_ **عبد الله فالح المطيري:** أمن الخليج و التحدي النووي الايراني، لقد تناولت هذه الرسالة المقدمة لنيل درجة ماجستير للمتغير الامن الخليجي و التهديد النووي الايراني في المنطقة الخليج.

2_ **محمد صادق محمد إسماعيل:** دور المملكة العربية السعودية في العالم الإسلامي، وتناول هذا المرج مجموعة من النقاط المهمة انطلاقا من داخل المملكة الى خارجها وسلوكاتها إتجاه دول المنطقة.

3_ **محمد سالم الكواز:** العلاقات السعودية الايرانية1979_2011 لقد استفدنا كثير من هذا المرجع الذي شخص لنا العلاقات بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الايرانية عبر مر العصور منذ الثورة الاسلامية الايرانية الى غاية بداية موجة الربيع العربي وتغير الاوضاع في المنطقة.

4_ **روبرت ليسي:** المملكة من الداخل، تاريخ السعودية الحديث الملوك _المؤسسة الدينية _الليبراليون والمتطرفون، ترجمة خالد بن عبد الرحمان العوضي، تناول هذا المرجع النظام السياسي و المؤسسات المملكة العربية السعودية بتفصيل ، وتطرق الى دراسة نشأة المملكة وأسس التي قامت عليها سياستها الداخلية و الخارجية .

تقسيم الدراسة:

ثم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة فصول لغاية الالمام ببكل جوانب موضوع الدراسة .

- وتناولنا في الفصل الاول البنية المؤسساتية للسياسة الخارجية السعودية وحاول التطرق فيه الى المملكة العربية من الداخل من حاكم ودستور ومؤسسات رسمية الى طبيعة نظام الحكم ومحددات السياسة الخارجية للرياض
- أما الفصل الثاني فقد خصصناه الى طبيعة العلاقات السعودية الايرانية منذ العصور الاول للدولة العثمانية و الدولة الفارسية الى غاية فترة حكم الشاه الابن و الاب، ثم الى مرحلة ما بعد الثورة الاسلامية و الى غاية المرحلة الجديدة للعلاقات بينهما في فترة حكم نجاد وروحاني الى غاية اليوم.
- بخصوص الفصل الثالث فتناولنا فيه توجهات السياسة الخارجية السعودية ودور الايراني في المنطقة العربية ، وتفصلنا فيه في القضايا المشتركة بين الطرفين في المنطقة وكيف تأثر صراعات المنطقة على طبيعة توجهات السياسية الخارجية للرياض اتجاه طهران، وصول الى مشاهد المحتملة للعلاقات المستقبلية بينهما.

الفصل الأول

تمهيد:

تعتبر السياسة الخارجية "على انها مجموعة من التصرفات السلطوية التي يتخذها أو يلتزم بإتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية أو لتغير الجوانب المرغوبة" حسب تعريف روزنو[1].

وتعتبر السعودية مثل أية دول في مجرة المجتمع الدولي ، دولة ذات خصائص ومميزات لسياستها الداخلية و الخارجية تتحكم وتفسر لنا تصرفاتها الخارجية اتجاه إقليمها أو اتجاه دول العالم، وتشكل معرفة هذه المرتكزات مدخل لنا لفهم السياسة الخارجية السعودية ، وهذا ما سنعتمدها في لدراستنا في هذا الفصل.

[1] محمد سيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، بيروت، دار الجيل، ط2، 1001،ص11.

المبحث الأول: صلاحية الملك الدستورية في تصميم السياسة الخارجية السعودية

في بداية هذا المبحث سنتطرق الى صلاحيات الملك في دستور المملكة العربية السعودية ، لكن قبل ذلك لابد من التطرق الى نشأة الدولة السعودية التي تعد من الدول حديثة، والى دستورها و ما يتعين على الملك من صلاحيات وفقا للدستور المملكة.

المطلب الأول: طبيعة الملك

نشأة حديثا المملكة العربية السعودية في سنة 1932وذلك بموجب صدور الامر الملكي أعلن فيه عن توحيد البلاد وتسميتها بإسم المملكة العربية السعودية التي تقوم على اساس وأحكام القرآن والسنة النبوية الشريفة، وأن لها رسالتها ومكانتها الاقليمية ومنذ 23سبتمبر1932إتضحت معالم الدولة السعودية.[1]

تبعا لنظام الحكم في المملكة العربية السعودية فإن طبيعة الحكم فيها هوا ملكي، ويعد الملك السلطة العليا التي تحكم البلاد وهو مقيد في أحكامه وقرارته بالشرعية الإسلامية بموجب ما جاء في القرآن والسنة وما كان عليه الصحابة والسلف الصالح، وعلى النائب العام الذي يعينه الملك تقع إدارة جميع أمور المملكة وهو بدوره، أي النائب العام، مسؤول أما الملك عن حسن إدارتها.

ويتميز إنتقال الحكم في المملكة العربية السعودية على عبر العصور بسلالة وفق نظام البيعة الذي ينص عليه نظام أساسي للحكم في المملكة وعلى مبدأ الشورى الذي ترتكز عليه سياسة العامة للبلاد .

كما يعد الملك المسؤول الأول على صناعة السياسة الخارجية للمملكة وهو يجمع بين السلطات الدولة ومسؤوليتها، والتحرك المبدئي والتنفيذ والسيطرة على السياسة الوطنية ، فالملك يرأس مجلس الوزراء الذي يتكون من ولي العهد والوزراء المسؤولين ويتخذ القرار

[1] محمد صادق محمد إسماعيل:دور المملكة العربية السعودية في العالم الإسلامي،د ب ن،دار العلوم للنشر و التويع، ط1،2011،ص26.

النهائي بعد المشاورة و المداولة معهم ، كما أن الملك يتمتع بسلطة صناعة القرار لانه يعكس تفكير الامة السعودية .[1]

ومن المهم أن يكون الملك من العائلة الملكية للمؤسس المملكة "عبد العزيز بن عبد الرحمان آل سعود"، وذللك ما تنص علية الفقرة الثانية من المادة5:{ يكون الحاكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمان فيصل آل سعود وأبناء أبنائه..... ويبايع الاصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنة رسوله _صلى الله عليه وسلم_}.[2]

ومر على تاريخ المملكة منذ تأسسيها سنة 1932 على يد مؤسسها عبد العزيز بن عبد الرحمان آل سعود حتي يومنها هذا مجموعة من ملوك من أبناء الملك المؤسس ويمكننا تحديها في مخطط رقم: 01 لشجرة الملوك المملكة العربية السعودية التالية[3]

مصدر : سلاسة إنتقال الحكم أساس إستقرار المملكة www.alyoum.com

[1] الدمام، سلاسة إنتقال الحكم أساس إستقرار المملكة، جريدة اليوم ،28جانفي2015، www.alyoum.com تاريخ إطلاع عليه:08-08-2016.

[2] _ نظام حكم المملكة العربية السعودية _دستور_.

[3]

وفي كل ولاية عهد يقوم الملك حسب ماينص عليه الدستور في المملكة العربية السعودية بتحديد ولي العهد الذي سيخلف الملك بعد ان تتوفاه المنية، وعلى هذا الاساس يكون ولي العهد من ابناء الملك المؤسس ، ويتولي ولي العهد منصب نائب مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، وقد مر على المملكة في كل فترات حكم الملاكها سلسلة من اولياء العهد [1]وفي مايلي جدول الاول: يوضح لنا هذا السلسل و المرونه في نظام الحكم في المملكة العربية السعودية.

الملك	ولي العهد	الفترة
عبد العزيز بن عبد الرحمان آل سعود	سعود بن عبد العزيز آل سعود	1932-1953
سعود بن عبد العزيز آل سعود	فيصل بن عبد العزيز آل سعود	1953-1964
فيصل بن عبد العزيز آل سعود	خالد بن عبد العزيز آل سعود	1964-1975
خالد بن عبد العزيز آل سعود	فهد بن عبد العزيز آل سعود	1975-1982
فهد بن عبد العزيز آل سعود	عبد الله بن عبد العزيز آل سعود	1982-2005
عبد الله بن عبد العزيز آل سعود	سلطان بن عبد العزيز آل سعود	2005-2011
	نايف بن عبد العزيز آل سعود	2011_2012
	سلمان بن عبد العزيز آل سعود	2012_2015
سلمان بن عبد العزيز آل سعود	مقرن بن عبد العزيز آل سعود	2015_2015
	محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود	2015_آن

ملاحظة : من إعداد الطالبة.

[1]الدمام، سلاسة إنتقال الحكم أساس إستقرار المملكة، مرجع سابق.

المطلب الثاني: إختصاصات الملك دستوريا

يحدد الدستور الذي يطلق علية اسم نظام الحكم في السعودية بإعتباره أن القرآن هو دستور المملكة العربية السعودية و الذي أصدر في القرن 19 مع بداية سنة1992من طرف الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود.

ويذهب هذا الدستور في تحديد مجوعة من الاختصاصات الي يتوجب على الملك العمل بها ، وانطلاقا منه يعد الملك هوا القائد الاعلى للدولة و رئيس نظامها السياسي و الذي يتولى زمام الامور السياسية الداخلية والخارجية وعلى هذا الاساس تحدد للملك اختصاصات على الصعيد الداخلي وعلى الصعيد الخارجي و التي سنحددها في العناصر التالية:

إختصاصات الملك على الصعيد الداخلي: [1]

1. يعد الملك رئيس مجلس الوزراء الذي يعد أعلى جهاز في الدولة
2. يقوم الملك بتعين أعضاء مجلس الوزراء ويفصلهم
3. يعين الملك ولي عهده
4. يقوم الملك بالعمل على محافظة على الشريعة الاسلامية وتطبيقها
5. يقوم الملك بالعمل تنظيم شؤون نظام السياسي وتطبيق القوانين
6. يقوم الملك بالعمل على وضع خطط واهداف وجميع نشاطات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للدولة
7. يعمل الملك على تحقيق العدالة داخل المملكة و الحفظ على امن واستقرار والرفاهية للمواطنين المملكة .

[1] أرتنيب عبد العظيم: النظام السياسي السعودي، منتدى الجامعات السعودية، www.ksau.info

إختصاصات الملك على الصعيد الخارجي: [1]

1. يعد الملك رئيس لمجلس الوزراء ويعتبر هذا الجهاز هوا المؤسس الاهم في صنع القرارات السياسية الداخلية والخارجية وبالتالي يرجع القرار له في نهاية المطاف بإعتباره صاحب السلطة العليا
2. يعد الملك القائد الاعلى للقوات المسلحة في البلاد
3. يقوم الملك بتمثيل المملكة في المحافل الدولية
4. تعد مهة استبال السفراء ورئسا الدول من أولويات المهام الملك في المملكة العربية السعودية
5. يقوم الملك بجميع مراسيم الدبلوماسية للملكة من استقبال وارسال رسائل وغيرها
6. يقوم الملك بصنع السياسة الخارجية وتخيط لها وإشراف لها
7. يحدد الملك للدولة أهدافها ومرتكزاتها للسياسة الخارجية

وتعد هذه العناصر من بين اهم الاختصاصات التي ينص عليها نظام الحكم على الملك في المملكة العربية السعودية.

[1] المرجع نفسه.

المبحث الثاني: دور المؤسسات الرسمية في رسم السياسة الخارجية

في هذا المبحث الذي خصصناه لدراسة دور المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الخارجية و التي سنتطرق لها بالتفصيل في المطلب الاول ثم نذهب في المطلب الثاني الى دراسة تطور السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية ، والى مرتكزات التي تقوم على اساسها سياستها الخارجية.

المطلب الاول: المؤسسات الرسمة في صنع الساسة الخارجية

بالحديث على المؤسسات الرسمية اليت تصنع لنا السياسة الخارجية للدولة نجد هنا المؤسسة الاعلى في الدولة التي تجمع بين مهام التشريع ونتفيد القرارات ، و المتمثلة في مجلس وزراء المملكة، ويعد الملك هوا رئيس هذه المؤسسة وان صح التعبير يمكن تشبيه ها المؤسسة بمصلح الحكومة فهي تشمل مسؤولين كبار في الدولة من رئيس الدولة ونائبه والى مجموعة وزراء المملكة.

ويقوم نظام الحكم _دستور_ بتحديد مهام السلطات السياسة في المملكة في المادة 44 ضمن الباب السادس وتنص المادة على{ تتكون السلطات في الدولة من السلطة القضائية ، السلطة التنفيذية، السلطة التنظيمية وتتعاون هذه السلطات في اداء وظائفها وفقا لهذا النظام وغيره من أنظمة و الملك هو مرجع هذه السلطات}[1].

تعد السلطة التنفيذية و التي هي السلطة التشريعية المتمثلة في مجلس الوزراء المملكة هي المؤسسة المخولة بالدرجة الاولى في صنع السياسة الخارجية للمكة العربية السعودية فهي تجمع وزرات السيادية في الدولة من وزارة الدفاع والعدل و المالية، وباعتبار ان المبدئ الاساس الذي يقوم عليها النظام السياسي في المملكة هوا مبدئ الشورى[2] فان

[1] نظام أساسي للحكم_ دستور_
[2] المملكة العربية السعودية ، نظام السياسي، موقع المقاتل،2016/08/01. www.moqatel.com

الملك يقوم بالتشاور مع وزراءه و ولي عهده في صنع قرارات ويكون القرار الاخير له بعد التشاور معهم.

وتتكون الهيئة التنفيذية من:

1. الملك: رئيس مجلس الوزراء.
2. ولي العهد: نائب رئيس الوزراء ووزير داخلية.
3. المجلس الذي يضم الحكومة –الوزراء–.

يعن الملك أعضاء المجلس بمرسوم ملكي كل أربعة سنوات ويتمن هذا التشكيل الوزاري عدد من أعضا العائلة الملكية المؤسسة للملكة وتتولى زمام الامور التنظيمية و التنفيذية في البلاد ، غذ يعد هذا الجهاز اعلى جهاز الذي يجمع بين تشريع و التنفيذ في ان واحد، وصانع للسياسة الخارجية ومشرف على تنفيذها.

اختصاصاته:[1]

1. رسم السياسة العامة للبلاد.
2. تنفيذ السياسة العامة للبلاد.

لا يمكننا إغفال عن دور وزير الخارجية الذي ينطوي ضمن مجلس الوزراء في اطار صلاحياته المخولة على غرار باقي الحقائب الوزارية ، فنجده يتمتع بمسؤولية عامة في تكوين و تنفيذ السياسة الخارجية وادارتها بصورة عامة داخليا وخارجيا.

[1] -الخليج2013: ثابت و المتحول، مركز الخليج سياسات التنمية www.golfpolicies.com

بالإضافة الى مهماته الرئيسة المتمثلة في التعامل مع سفراء دول الاجنبية المعتمدين لدى المملكة بالرياض و كذلك مهمة المشاركة في المباحثات السعودية الرسمية على مستوى رؤساء الدول.[1]

المطلب الثاني: مراحل تطور السياسة الخارجية للملكة ومرتكزاتها:

تعد صناعة السياسة الخارجية للسعودية من مهمة الملك لأنه يتمتع بسلطة صناعة القرار باعتباره يعكس وجهة تفكير الامة السعودية ، بالإضافة الى انه يمثل العائلة الملكية المؤسسة للملكة العربية السعودية.

ويمكننا ان نقول ان السياسة الخارجية السعودية مرة بالخمسة مراحل الى وقتنا الحالي و التي سنحول التحدي فتراتها ومميزاتها عن باقي الفترات الاخرى و البداية ستكون ب:

المرحلة الاول:1920-1950:

يمكننا الانطلاق اول في هذه المرحلة من الفترة الزمنة فهي تزامنه مع فترة حكم مؤسس الدولة السعودية عبد العزيز بن عبد الرحمان آل سعود، وقد كان الملك في هذه الفترة بالتحديد سعى الى رسم اسس السياسة الخارجية للملكة التي ستقوم عليها في ما يلي من عهود ومن بين اهم اهدافه تجنيب المملكة مشاكل حدودية مع دول الجوار ، وذلك للحفاظ على امن واستقرار الداخلي للملكة .

وكانت هذا المرحلة من سياسة الخارجية مرتكزات على القطر الاسلامي والدول الاسلامية وكام من بين اولويات الملك عبد العزيز بالربط المملكة مع دول الاسلامية بعلاقات جيدة معها، مع البحث على الوحدة الاسلامية واستنادها على الشريعة الاسلامية[2] في

[1] قاعدة المعلومات الملك خالد بن عبد العزيز، مؤسسة خالد الخيرية www.kingkhalid.org.sa

[2] عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن اليحيي: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية، رسالة ماجستير، أكتوبر2009،جامعة الخرطوم، ص113.

ممارساتها للساسة الخارجية وعدم التخلي على جوهر السياسة الخارجية القائمة على مبدئ الشورى والتضامن و مبدا عدم التدخل في شؤون الغير الداخلية.

المرحلة الثانية: 1960-1980:

شملت هذه المرحلة ثلاثة عهدات للملوك المملكة فقد مر خلال هذا الفترة الملك سعود ثم تلاه الملك فيصل ليليه الملك خالد ، وقد شهدت هذه الفترة تغيرات ملموسة في السياسة الخارجية السعودية وان كان سببها الرئيسي هو التداول في هذه الفترة عليها ثلاثة ملاك.

ومن مميزات هذه الفترة هي قرار المملكة بإقامة دائرة العربية الموازية للدائرة الاسلامية في توجهات سياستها الخارجي وركزت هذه الدائرة العربية على دول افريقيا، وعمدت المملكة انطلاقا من هذا القرار الى اقامة علاقات دبلوماسية مع دول الأفريقية ضمن الاستراتيجية جديدة لكسب نفوذ جديدة للمملكة.

هذا التحول كان ضمن فكرة تحقيق التضامن الاسلامي وإعتبار المملكة حامية الاراضي المقدسة وقائدة التجمع الاسلامي ونقطة الانطلاقه في الاطار الدولي لذلك يعد هذا التحول تحول مهما وكبير .

كل هذا التحول وان ذل وانما يدل لنا على مرونة الساسة الخارجية و التي تستطيع تخير توجهاتها على حسب مصالحها.

المرحلة الثالثة: 1981-2005:

في هذه المرحلة المتزامنة مع فترة الملك فهد و في ايطار السياسة الخارجية حاولت الدولة المحافظة على ثوابت السياسة الخارجية للمملكة، وركزت على علاقاتها مع دول الجوار خاصة، فقد اهتم الملك فهد في هذه الفترة بالشؤون الداخلية اكثر ولذلك[1] ،كان هدفه في

[1] عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن اليحيي، مرجع سابق،ص114.

هذه المرحلة الحفاظ على مقومات السياسة الخارجية للدولة في ظل جل التغيرات الدولية انطلاقا من مبادئه الجوهرية [1]:

1. أولوية المصلحة الوطنية
2. حماية الامن القومي السعودي

المرحلة الرابعة:2005_2011:

تزامنت هذه المرحلة مع حكم الملك عبد الله وحاولت المملكة تماشي على الخطوات التي رسمت في المراحل السابقة، وبقائها على نهجها الثابث و التزامها بقضايا العربية واهتمام بالشؤون المشتركة بينها وبن الدول العربية والاسلامية وحمايتها، بالإضافة الى رسم دائرة موازية الدائرة العربية والاخرى الاسلامية و الخليجية وهي الدائرة الدولية فقد اصبحت المملكة تهتم بربط علاقاتها مع دول الغرب و بجميع دول العالم أينما وردت لها مصالح تحققها للمملكة فتعمل جاهدة على توطيد العلاقات مع هذه الدول لكسب اهدافها الآنية وبعيدة المدى.

المرحلة الخامسة: 2011_2016:

تعد هذه المرحلة من بين أهم مراحل التي تشهدها السياسة الخارجية السعودية، ويعود ذلك الى انقلاب الموازين في الشرق الأوسط وتغير الأوضاع السياسية للدول المجاورة للمملكة العربية السعودية وهذا الذي فرض عليها التحرك وتغير توجهاتها وتحولها من دولة ذات سياسة تقوم على الانحياز والهدوء الي دولة ذات سياسة خارجية هجومية خاصة بعد احساس المملكة بان تأزم الاوضاع في المنطقة يأثر على امن واستقرار داخلها.[2]

[1] عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن اليحيي، مرجع سابق،ص116

[2] دفيد شينكر: التحول في السياسة الخارجية السعودية، معهد واشنطن للسياسة الشرق الاوسط، 10 فيفري2016.
/http://www.washingtoninstitute.org

بالضافة الى استيقاظ الدب الروسي وعودته الى ارض الصراعات السياسية في المنطقة وتحرر ايران من العقوبات وانسحاب الحليف الاول للسعودية في المنطقة ومتمثل في الولايات المتحدة الامريكية، لتتجه المملكة الى تدخل في الازمة السورية و قيادة عاصفة الحزم وافتعال ازمة الطاقة الحالية من اجل فرض نفسها في المنطقة ومنع تفوق الروسي الايراني عليها في المنطقة.

لنخلص في اخير في هذا المطلب الى مرتكزات السياسة الخارجية السعودية التي سنوجزها في العناصر التالية[1]:

1. إحترام مبدأ السيادة وعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية لأية دولة ورفض اي محاولة للتدخل في شؤونها الداخلية.
2. العمل من اجل السلام والعدل الدوليين ورفض استخدام العنف والقوة واي ممارسات تهدد السلام العالمي وادانة الارهاب .
3. الالتزام بقواعد القانون الدولي و المعاهدان و المواثيق الدولية و الثنائية و احترامها سواء كان في اطار المنظمات الدولية أو خارجها.
4. تطبيق سياسة متزنة في سوق الطاقة
5. الدفاع عن قضايا العربية و الاسلامية .
6. عدم الانحياز و نبذ المحاور و الاحلاف التي تحل الامن و السلم الدوليين

[1] سياسة الخارجية للملكة العربية السعودية، موقع الوزارة الخارجية للمملكة العربية السعودية. أطلع عليه : 11_08_2016.
http://www.mofa.gov.sa/aboutKingDom.old/KingdomForeignPolicy/Pages/ForeignPolicy24605.aspx

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية السعودية

لفهم السياسة الخارجية السعودية لابد لنا من تحديد محددات السياسة الخارجية التي ترسم وتوجه لنا هذه السياسة، وذلك انطلاقا من مقومات الداخلية والخارجية للمملكة التي تمنحها قوة للبروز و التحرك بشكل افضل في المنطقة ، وتشتمل هذه المحددات على البيئة الداخلية التي بدورها تنقسم الى كل من المحدد الجغرافي الذي يضم _موقع الدولة ،مساحة الدولة، ثرواتها الطبيعية، إضافة الى المحدد الديمغرافي و المحدد الاقتصادي و العسكري، وصولا الى المحددات الخارجية التي تحدد لنا تأثير البيئة الاقليمية و الدولية على الاوضاع الداخلية للدولة وتوجيه سلوكها الخارجي، وعلى دورها الذي ستلعبه في النسق الدولي، وعلى الموقع الذي ستحدده للملكة العربية السعودية.

المطلب الاول: المحددات الجيوسياسية و الاستراتيجية

تمثل المحددات الجيوسياسية والاستراتيجية عوامل للقوة الدولة، ويعرف مصطلح الجيوسياسية كالتالي" الجيوسياسية او الجغرافية السياسية هو مصطلح مشهور له معينان متكاملان أولهما الممارسة السياسية لبلد ما كما حدد من خلال سماتها الجغرافية ومواردها البشرية وثانيهما العلم الذي يبحث ذالك، فهي ببساطة تدرس أثر العوامل الجغرافية والاقتصادية والديموغرافية السكانية على سياسة الدولة، فهو باختصار شديد علم يختصر بدراسة قوة الدولة وعلاقاتها المكانية"[1]

أما مفهوم الجيوستراتيجي فيعرف ب" تخطيط السياسي والاقتصادي والعسكرية الذي يهتم بالبيئة من ناحية إستخدامها في تحليل تفهم المشكلات اقتصادية أو السياسية ذات صفة دولية"[2].

[1] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: معجم المصطلحات عصر العولمة مصطلحات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و نفسية و الاعلامية، مصر: كتابي عربية،2003، ص175./

[2] كمال أبو ضاهر، نظريات الجيوستراتيجية العالمية، 10_2014،http://site.iugaza.edu.ps/kabudaher/files/2014/10f

ونطلاقا من هذه التعريفات تمثل هذه المحددات إطار لرسم السياسة الخارجية للدولة، لذلك لابد لنا من دراسة المحددات السعودية وتأثيرها على رسم السياسة الخارجية الداخلية و الخارجية للملكة.

أولا: المحدد الجغرافي:

يلعب الموقع الجغرافي الخصائص الطبيعية دورا كبيرا في منح الدولة عناصر للقوة، فقد يكسبها مصادر قوة مهمة تخول لها البروز في المجال الاقليمي والنسق الدولي، فتؤثر موارد الدولة التي تملكها في خلق فرص لها في فرض سياستها الخارجية بطريقة فعالة خاصة اذا كانت تشرف على المضايق و البحار، وجميع المسطحات المائية، وللمملكة العربية السعودية موقع متميز في العالم العربي و الاسلامي حيث تمثل جزء مهما من الجناح الايمن للوطن العربي كما تشكل جزء الرئيسي من شبه الجزيرة العربية[1]

و بالتحديد تقع المملكة العربية السعودية في شبه الجزيرة العربية و تحدها في الشمال الاردن و العراق و الكويت ومن الشرق الخليج حيث يمتد خط الساحل نحو480كلم ويحدها من الجنوب الشرقي و الجنوب قطر إمارات العربية وعمان واليمن ومن الغرب البحر الاحمر بخط ساحل يبلغ 1750 كلم [2]، وهوا ما توضح لنا الخريطة*.

تبلغ مساحة المملكة العربية السعودية نحو مليوني كيلومتر مربعا تقريبا تغطي نحو 65%من مساحة شبه الجزيرة العربية البالغة مساحتها نحو 2,6 مليون كلم².[3]

[1] الدراسة الجغرافية لمسرح عمليات المملكة العربية السعودية: موقع المقاتل :أطلع عليه:24_07_2016
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Saudi-Arab/Sec04.doc_cvt.htm
[2] المملكة العربية السعودية : جغرافيا و المناخ السكان والري في الاقليم الشرق الاوسط بالأرقام،ص1.
http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/sau/SAU-CP_ara
*ملحق رقم 1.
[3] المملكة العربية السعودية حقائق و ارقام:هيئة المساحة الجيولوجية السعودية ،ط1،2012،ص14.
http://www.sgs.org.sa/Arabic/News/SGSNews/Documents/SGS_001

ويمكننا تقسيم جغرافية المملكة العربية السعودية الى أربعة وحدات جغرافية متميزة وهي[1]:

1. الجبال الغربية المسماة درع الجزيرة العربية.
2. التلال الوسطى التي تقع في وسط المملكة العربية السعودية .
3. المناطق الصحراوية والتي تقع وشرقا
4. المناطق الساحلية و التي تضم الشريط الساحلي على طول البحر الاحمر.

بالإضافة الى هذه التقسيمات تقسم المملكة العربية السعودية مساحتها عن طريق تقسيمات ادارية التي جاءت بأمر ملكي في المرسوم الملكي رقم: أ/92و عدل هذا الامر الملكي بمرسوم جديد تحت رقم:أ/21حيث قسمت المملكة بموجبه الى 13منطقة وثم تقسيم كل منطقة الى محافظات من فئتي (أ_ب)، وقسمت كل محافظة الى عدد من المراكز من فئتي(أ_ب)، كما ان هناك بعض المراكز ترتبط بالامرات المناطق مباشرة وفي سنة 2012 أضيفت بعض التعديلات في عدد المحافظات، لتصبح المملكة العربية السعودية تضم 134 محافظة و1349 مركز، وتبقي المناطق الادارية تضم 13 منطقة و في الجدول رقم:02 التالي الذي سيوضح لنا هذه التقسيمات الادارية للملكة العربية السعودية*[2]:

المناطق	مقر الامارة
الرياض	الرياض
مكة المكرمة	مكة
المدينة المنورة	المدينة
القصيم	بريدة
المنطقة الشرقية	الدمام

[1] المملكة العربية السعودية : جغرافيا و المناخ السكان والري في الاقليم الشرق الاوسط بالأرقام، مرجع سابق، ص01.
*ملحق رقم 02.
[2] المملكة العربية السعودية حقائق و ارقام: مرجع سابق، ص16.

عسير	أبها
تبوك	تبوك
حائل	حائل
الحدود الشمالية	عرعر
جازان	جازان
نجران	نجران
الباحة	الباحة
الجوف	سكاكا

ملاحظة: جدول من اعداد الطالبة.

ثانيا: المحدد الديمغرافي:

يعتبر العامل الديمغرافي في الدولة من العوامل المساعدة على منح الدولة قوة نظر لارتباطه بالجانب الاقتصادي والجانب العسكري للدولة، كما ان هناك علاقة تكاملية بين حجم السكان وقوة الدولة إذ إن قوة الدولة في المجالات السياسية يتطلب لها حجم مناسب من السكان[1] ، وكذلك مع ارتباط قطاع الاقتصادي باليد العمل الفئة الشبابية التي تعد عمود الاقتصاد في الدولة فتوفر الدولة على هذا العمل الحيوي يمنحها سند اكبر لتحدي الدول الاقليمية و العالمية.

ويمثل مجمل عدد السكان المملكة العربية السعودية31,015 مليون نسمة بناهية عام 2015وذلك بنسبة نمو تقدر ب2,4حسب بيانات المصلحة الاحصائية العامة للمعلومات السعودية وتشكل نسبة العرب في مجمل السكان المملكة العربية السعودية نسبة

[1] _احمد نوري النعيمي: السياسة الخارجية، الاردن، درار زهران للنشر، ط1، 2011، ص254.

67% من التعداد السكاني، اضافة الى نسبة السكان الغير السعوديين الذي ن يتمثلون في العمالة الماليزية والفليبينية والافريقية بنسبة 33% من التركيبة السكانية .[1]

ويمكننا ملاحظة من خلال الاحصائيات التالية انخفاض نسبة نمو سكان السعودية على غرار زيادة نسبة السكان الغير سعوديون داخل المملكة كما يوحه الشكل رقم:02 الذي يوضح لنا خلل التركيبة السكانية ما بين فترتين1974_2001[2]:

النمو السنوي في السعودية خلال الفترة (1974-2010م)

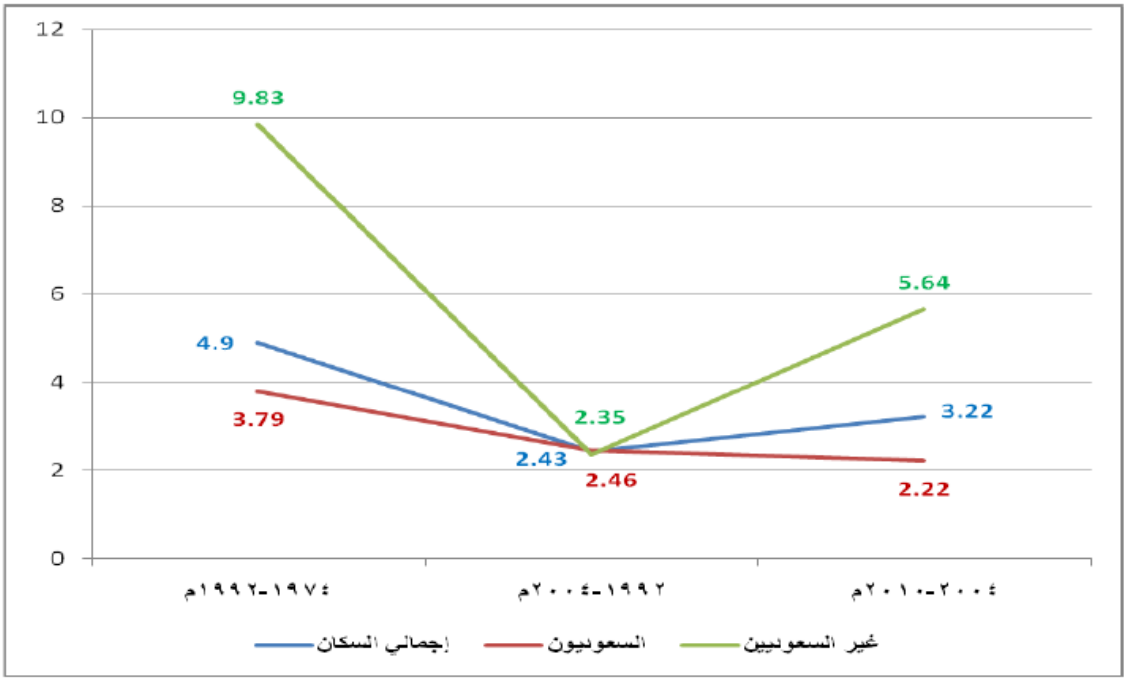

المصدر: رشود بن محمد الخريف: التغيرات الديمغرافية و الخلل في التركيبة السكانية في دول المجلس التعاون الخليجي ص07.

[1] إجمالي عدد سكان المملكة،الهيئة عامة الاحصاء المملكة العربية السعودية، 27_07_2016.
http://www.cdsi.gov.sa/ar/indicators/1

[2] رشود بن محمد الخريف: التغيرات الديمغرافية و الخلل في التركيبة السكانية في دول المجلس التعاون الخليجي، مؤتمر 05للجمعية الاقتصادية العمانية ، جمعية السعودية للدراسات السكانية ، جامعة الملك سعود، 08-01-2012، ص07.

كما يمكننا ايضا ملاحظة في الشكل رقم : 02 تغير نسبة الخصوبة وانخفاضها بشكل كبير في المجتمع السعودي[1]:

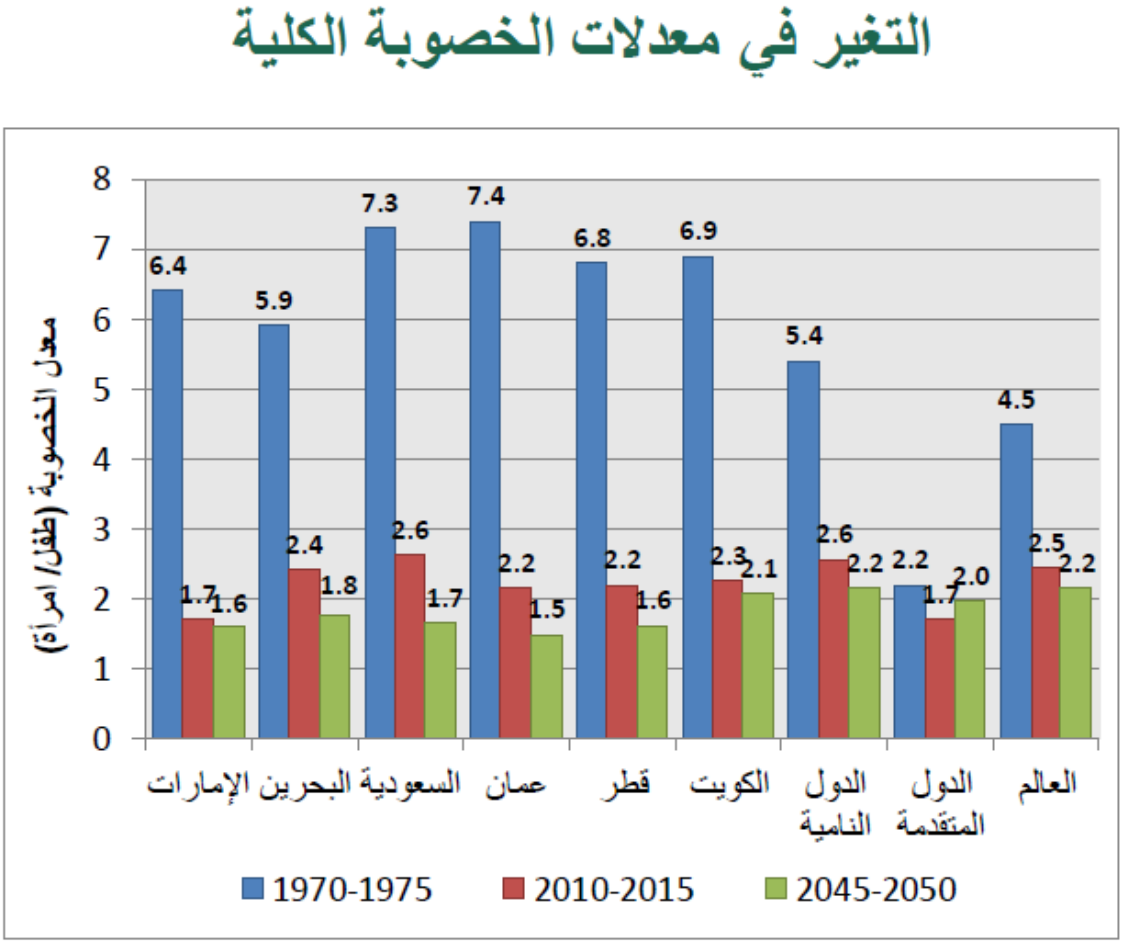

المصدر: رشود بن محمد الخريف: التغيرات الديمغرافية و الخلل في التركيبة السكانية في دول المجلس التعاون الخليجي، ، ص09.

[1] رشود بن محمد الخريف، مرجع سابق، ص09

ولعل أهم أسباب الخلل في التركيبة السكانية داخل السعودية يعود الى اسباب التالية[1]:

1. استمرار تدفق العمالة الوافدة من الخارج منطقة الخليج بأعداد هائلة.
2. عدم الالتزام بسياسات و مخالفات الانظمة.
3. عدم فاعلية الانظمة التعليم.
4. إنخفاض مشاركة المرأة في المجتمع.
5. عدم وجود تكافئي بين أسواق العمل في دول المجلس.
6. ضعف الدخل الفردي وعدم وجود تنمية مستدامة بتوازي بين مدن المملكة.

ثالثا: المحدد الاقتصادي:

يلعب العامل الاقتصادي دورا مركزيا في توجيه السياسة الخارجية لان تنفيذ معظم السياسات يتطلب توافر المواد الاقتصادية، وتوافر هذا العامل يحدد دور الدولة في أي إتجاه ستكون إما دولة مانحة للمعونة أو دولة مستقبلة لتلك المعونة، إضافة الى كل هذا هي تحدد لنا قدرة الدولة على دخولها في سباقات نخو التسلح أو تبادلات التجارية الكبرى أو تحقيق فائض في ميزان المدفوعات لهذه الدولة.[2]

وبالحديث عن المحدد الاقتصادي للسعودية يمكننا دراسة هذا المحدد من خلال التجارة الخارجية لدولة، لانه تكمن الاهمية الاقتصادية السعودية في التجارة النفطة وهوا ما يمنحها تمير في النسق الدولي والعالمي، وتعد السعودية محورا اقتصاديا عالميا، بإعتبارها نواة الانتاج النفطي العالمي الذي تعتمد عليه الدول الاوروبية وأمريكا واليابان.

[1] رشود بن محمد الخريف: مرجع سابق، ص22.
[2] لويد جينس : المحددات اقتصادية واثرها على السياسة الخارجية ، ترجمة: محمد بن أحمد مقري ومحمد السيد سليم، شبكة الاولكة، أطلع عليها 28_07_ 2016 www.alulah.net

هذا الذي أدى الى تضاعف الاهمية الإستراتيجية للمملكة نظرا الى ارتباطها مع اقتصاديات الدول الغربية[1].

ومن هذا المنطلق يعتبر النفط و الغاز أكبر مكون لناتج الدخل المحلي وأضخم مصدر للمملكة العربية السعودية، فتعتمد المملكة على البترول والغاز في إقتصادها بنسبة 90%، لذلك تعتبر السعودية دولة ذات اقتصاد ريعي، غير انه في 2015 لوحظ نمو في الصادرات الغير النفطية بالأسعار الجاري بنسبة12,54%.

وان انهيار اسعار النفط لسنة 2015 سبب تراجع في الصادرات السعودية مقارنة مع السنوات الاخيرة وهذا ما سيوضحه الجدول التالي[2]:

أسعار النفط (مليون دولار)	السنة
376 مليون دولار	2013
343 مليون دولار	2014
236 مليون دولار	2015

ملاحظة: جدول من اعداد الطالبة.

تفاقم اوضاع الاقتصادية بعد الازمة النفطة وانخفاض اسعار النفط داخل المملكة العربية السعودية، سبب للمملكة عجز في حساب الجاري الذي يعبر عن" (الصادرات +الواردات)+ميزان التعاملات الرأسمالية+ ميزان التعاملات الخدماتية "، وذلك مايوضح لنا الجول التالي في السنوات الثلاثة الاخيرة: [3]

الحساب الجاري(مليار دولار)	السنوات
135 مليار دولار	2013

[1] سليم شيخاوي:السياسة الامريكية اتجاه أمن الخليج: مبدأ بوش الابن،مجلة الجزائرية للدراسات السياسية، عددالثالث، جوان 2015،ص56.
[2] -مستقبل الاقتصاد السعودي بين التهويل والتهوين في ظل انخفاض اسعار النفط ،لعربية نت،29_08_2015، اطلع عليه:27_07_2016 http://www.alarabiya.net/ar/aswaq
[3] عبد الحفيظ الصاوي، الاقتصاد السعودي من وجهة نظر النقد الدولي ، الجزيرة نت.، 23_08_2015. أطلع عليه28-07-2016 /http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/8/23

81 مليار دولار	2014
5,8- مليار دولار	2015

ملاحظة: جدول من إعداد الطالبة.

كل هذه العوامل ساهمت في تناقص الاحتياطات النقد الاجنبي خاصة في السنوات الثلاثة الاخيرة مثل ما هو مبين في الجدول التالي:

نسبة الاحتياطات النقد الاجنبي	نسبة الزيادة و النقصان مع السنة الفارطة	السنوات
716مليار دولار		2013
724 مليار دولار	+18	2014
659 مليار دولار	-65	2015

ملاحظة: جدول من إعداد الطالبة.

كل هذا العجز جعلها تنتقل من إقتصاد ريعي إلى بناء إقتصاد يقوم على مركز قوة جديد تعتمد على التجارة وكذلك هو مقبل على رفع الكفاءة ودعم التجارة، وكذلك هو مقبل على رفع الكفاءة ودعم التنافسية و المنافسة بين الشركات مما سيجعل السوق الاقتصادية للملكة قائمة على اساس التجارة وتحديد كفاءة و الاداء.[1]

كما تذهب السعودية الى دراسة خطط مستقبلية الاقتصاد ها كلها تصب في نقطة واحدة هي العمل على ضمان مأسسة العمل ورفع كفاءته وتسهيل تنسيق الجهود بين الجهات ذات علاقة، وهو عبارة عن برنامج عمل للحكومة برأسه ولي العهد الامير محمد بن سامان بالاشتراك مع مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية وذلك ضمن خطط مستقبلية للملكة لسنة 2030 والتي سيوضحها المخطط التالي[2]:

[1] الاقتصاد السعودي يتخطى النفط ويتجه لبناء مركز القوة، صحيفة الوئام،18-01-2016.
http://www.alweeam.com.sa/380151/

[2] السعودية تعلن نظام الحكومة لحقيق "رؤية 2030"، العربيةCNN،02_06_2016. أطلع عليه 28-07-2016
http://arabic.cnn.com/

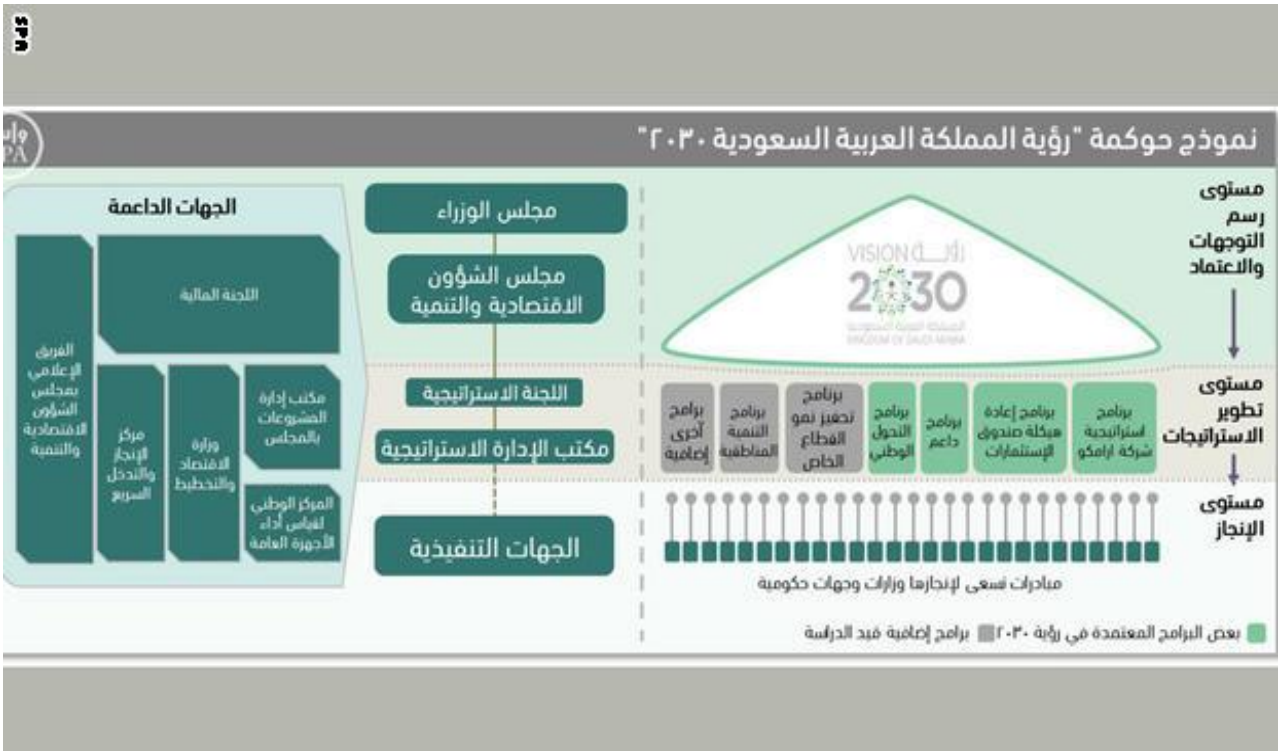

المصدر: السعودية تعلن نظام الحكومة لحقيق "رؤية2030. http://arabic.cnn.com

رابعا: المحدد العسكري:

تعرف القدرات العسكرية على أنها من "العوامل المهمة في السياسة الخارجية فالدبلوماسية و القوة العسكرية تسيران جنبا الى جنب وليس للقوة العسكرية تباث الجغرافية أو الموارد الطبيعية فهي للتغيرات التكنولوجية".[1]

ويعتبر الجيش السعودي صاحب أكبر ميزانية في العالم وفقا لمؤسسة الدراسات الاستراتيجية، فقد وصل الانفاق الحربي للملكة العربية السعودية لسنة2014 نحو 81 مليار دولار ليتحول الجيش السعودي الى ثالث أكبر ميزانية دفاعية في العالم، والجدول التالي يوضح لنا التعداد العسكري للملكة العربية السعودية في جميع اصناف القوات

[1] أحمد نوري النعيمي، ص255.

البحرية والجوية و البرية ، وتعد المملكة من بين افضل الدول في المنطقة الخليج تسليح مستفيدة بذلك من العوائد النفطية في تطوير قدراتها العسكرية.[1]

القوات البرية	القوات البحرية	القوات الجوية
227 ألف فرد مقاتل	أسطول 155جوي	3ألف مقاتل
75 الف جندي	مقاتل حربية من طائرات	50 جندي
100الف حرس وطني*	F15	55قطبية بحرية ثقيلة

ولتدقيق أكثر في القوة العسكرية السعودية يحدد لنا موقع GLOBALFIRE POWER دراسة مقارنة بين القوة العسكرية للمملكة العربية السعودية وايران[2]وهذا ما ستوضحه الجداول التالية التي سنعتمدها في الملاحق*.

[1] الجيش السعودي: القوة الثالثة عربيا و 28عالميا، الجزيرة نت، 31_03_2015، اطلع عليها 30_07_2016. www.aljazera.net

[2] Staff Writer,Military power comparaison results for Saudi Arabia vs Iran ,1-21-2016. www.globalfirepower.com

*يعد القوة العسكرية الاكبر في المملكة العربية السعودية الذي يتدخل في حال التهديد الخارجي على الدولة.

*ملحق رقم 03.

المطلب الثاني: نظام الحكم في السعودية

لقد مضى على تأسيس المملكة العربية السعودية ما يقترب أكثر من 80 عام، ولم يتغير جوهر النظام السياسي في المملكة الصادر عن قرار الملكي لسنة 1992 من طرف الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود الذي جاء بمرسومه "النظام الاساسي للحكم " والذي يعد دستور الدولة، وهو ويضح لنا المبادئ الأساسية للحكم وينظم لنا المجتمع السعودي والأسرة ويحدد حقوق وواجبات المجتمع وكذلك آليات عمل الملك وولي العهد.

كما ان نظام حكم المملكة العربية السعودية حدد في هذا الدستور في الباب الثاني المخصص لنظام الحكم في المملكة في المادة الخامسة الفقرة أ، اما كيفية تداول السلطة في المملكة فقد حدد في نفس المادة في الفقرة ب و ج، وجاءت المادة تنص على:

{ المادة05:

أ: "نظام الحكم في المملكة العربية السعودية... ملكي"

ب: "يكون الحاكم من في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمان فيصل آل سعود وأبناء الأبناء...ويبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنة رسوله – صلى الله عليه وسلم–"

ج: "يختار الملك ولي العهد... ويعفيه بأمر ملكي"}[1]

[1] _نظام الاساسي للمملكة_دستور المملكة_

ولنظام الحكم في المملكة العربية خصائص تميزه نحددها في النقاط التالية[1]:

1. نظام الحكم في المملكة هو نظام ملكي ويكون من أبناء الملك المؤسس.
2. نظام الحكم في المملكة هو غير وراثي، حيث يتم إختيار ولي العهد من أبناء الملك المؤسس للمملكة.
3. نظام الحكم في المملكة هو نظام ملكي دستوري مقيد بالشرعية.

ولقد جاء في سنة2006 تعديل على المادة 05 من نظام الاساسي للحكم في المملكة في الفقرة "ج" ، واصبحت تنص على:

ج: " تتم الدعوة لمبايعة الملك و إختيار ولي العهد وفقا لنظام هيئة البيعة*"

وبالتالي أصبحت الهيئة البيعة فهي نظام الانتخابات في المملكة العربية السعودية إنطلاقا من نص المادة 07 لنظام الهيئة البيعة التي تنص على[2]:

"يختار الملك بعد مبايعته وبعد التشاور مع أعضاء الهيئة واحد أو اثنين أو ثلاثة ممن يراه لولاية العهد ويعرض هذا الاختبار على الهيئة وعليها بذل الجهد للوصول الى ترسيخ واحد من هؤلاء بالتوافق لتتم تسميته وليا للعهد، وفي حالة عدم ترشيح الهيئة احدا من هؤلاء فعليها ترشيح من تراه وليا للعهد"

ويكون بذالك النظام السياسي في المملكة قائم على مبدأ الشورى، استنادا بذلك على الشريعة الاسلامية كما جاء في كتاب الله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا

[1] نظام الاساسي للمملكة_دستور المملكة_

*هي هيئة سعودية تعنى بإختيار الملك وولي العهد، تتكون من أبناء وأحفاد مؤسس الملك عبد العزيز آل سعود، أصدر القرار إنشاء الهيئة في 20أكتوبر2006، يترأسها مشعل بن عبد العزيز آل سعود –ابن14 لمؤسس الدولة-وجاءت هذه الهيئة بأمر ملكي من الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود، وتقوم هذه الهيئة بعد وفاة الملك بالدعوة للمبايعة ولى العهد ملكا على البلاد وفي10 ديسمبر 200è أعلن رسميا على تشكيلها تحت قرار ملكي "بيان تأسيس الهيئة رقم:أ/135.

[2] انشاء "هيئة البيعة "من ابناء واحفاد المؤسس، اليوم ، عدد 12181، 21اكتوبر2006، أطلع عليها : 11_08_2016.
www.alyoum.com

غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ) آل عمران 159

لك في كتاب الله خصص لنا صورة كاملة وهي صورة الشورى، والتي جاء فيها آيات تدل على اهمية الشورى في أتخاد القرارات المسيرة و منها: (وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ) الآية: 38[1]

[1] قرآن الكريم.

خلاصة الفصل:

من خلال القراءة للبعد الاستراتيجي والجيوسياسي للسياسة الخارجية السعودية، إضافة الى مرتكزات السياسة الخارجية التي تقوم عليها، ودراسة إختصصات الملك وطبيعته في نظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية يمكننا استخلاص أن للمملكة اسس ومرتكزات قائمة عليها منذ الدولة السعودية الاولى نابعة من الشريعة الاسلامية، وبالإضافة الى ان ليس باعتبار ان الحكم في المملكة ملكي فهو مطلق في يد الملك بل يعد ملكي دستوري وغير وراثي بشكل مطلق.

الفصل الثاني

تمهيد:

يعد تحول السياسة الخارجية السعودية في الفترة الاخيرة نقطة مهمة، خاصة بعد ما عهد على سياسة المملكة العربية السعودية الهدوء وعدم التدخل في شؤون الدول الاخرى، وانقلابها الى سياسة هجومية تعتمد على سياسة تصفير النزاعات لدول الجوار.

هذا التحول يفتح لها محورا جديد لتصادم مع منافستها الاول في المنطقة إيران، ولتجدد سبل الصراع معها ، خاصة وإن النزاعات في المنطقة اصبحت قائمة على الدين وطائفية بين سني وشيعي، ولذلك تحاول كل واحدة منهما ان تدعم حلفائها وتقويهم على حساب الطرف الثاني.

لذلك لابد لنا من دراسة في مباحثا لهذا الفصل العلاقات بين الطرفين حتي قبل الشاه ووصول الى الدولة الايرانية الحالية برئاسة حسن روحاني، وتحديد التغيرات في هذه العلاقات في جميع الفترات التاريخية، الى غاية يومنا هذا وفي ظل التغيرات الدولية وانقلاب موازين القوى في منطقة الشرق الاوسط.

المبحث الاول: خلال فترة حكم الشاه

لابد لنا في دراسة العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران من دراسة الجذور التاريخية لهذه العلاقات انطلاقا من العهود المملكات القديمة لتقفي أسس التي بنيت عليها العلاقات بين الطرفين.

ولذلك سنحاول في هذا المبحث التطرق لجذور التاريخية للعلاقات بين البلدين في المطلب الاول ثم تناول العلاقات بين البلدين في فترة الشاه الأب والإبن في المطلب الثاني.

المطلب الاول: الجذور التاريخية للعلاقات بين البلدين

إن العلاقات بين البلدين اتسمت على مر العهود السابقة لعصر المماليك، مملكة الفارسية الصفوية الشيعية ومملكة العثمانية السنية، فبعد خروج تركيا من الحجار تولت السعودية دفة إدارة الصراع التاريخي وتمايزت معالم هذا الصراع الدائم بين السياسة والدين والمذاهب والنفوذ الاقتصادي و العسكري على دول الجوار[1].

ولعل من بين أهم أسباب الصراع بين الدولتين أسباب التاريخية، فإيران تعتبر نفسها وراثية المجد لدولة الفارسية المجوسية، وتعد هذه الاخيرة أشد الاعداء الى الدولة العثمانية، بسبب تزعمها العالم الاسلامي السني، هذا الذي سمح للصفوين بالدخول في معارك طاحنة مع الدولة العثمانية.

كما ان الدولة الفارسية ذهبت الى ابعد من المعارك بينها وبين الدولة العثمانية، بل الى اقامة علاقات مع أعداء الدولة العثمانية والتآمر عليها اطاحة بها " مثل الروس والبرتغاليين و الإنجليز....."

[1] شريف عبد العزيز: لماذا تكره ايران السعودية، مفكرة السلام، 06نوفمبر2009. www.islammlmo.cc

لكن الدولة العثمانية كانت تعمد دائما للوقوف في وجه الدولة الصفوية وأمام مخططاتها وعداوتهم للمذهب السني، وللحد من خطط نشرهم لتشيع في العالم العربي .

وبعد سقوط الدولة العثمانية انتقال العداء الايراني للعالم الاسلامي السني الى المملكة العربية السعودية باعتبارها في التي حملت مشعل الدول الاسلامية و الراعية لهم، وكذلك نظرا الى النمو التي شهدته واتساع في أرجاء الجيرة العربية وضم مناطق ذات كثافة سكانية شيعية لها وهذا ما اشعل فتيل الصراع بينهم.[1]

وفي فترة حكم الشاه الأب شهدت العلاقة بينها توتر شديد خاصة بعد غزو السعودية على مناطق جنوبي العراق وهدم هذه المنطقة الشيعية و في كربلاء و النجف ايضا وذلك في سنة 1801.

وبعد هذا الغزو السعودي على المناطق الشيعية قرر الشاه أن يتدخل وابدأ استعداده لغزو السعودية، وأخبر بذلك الولي العثماني في العراق بل هدد بغزو العراق اذا لم تستجيب الدولة العثمانية لمطالبه، وهو إنتقام من الدولة السعودية، عن طريق ارسال حملة عسكرية عثمانية قوية من العراق ضد السعوديين.

وساعد الشاه ايران حاكم مسقط سنة 1802 ضد آل خليفة في البحرين، الذين كانوا مدعومين من آل سعود لاسترداد البحرين وإستمرت ايران في تقديم المساعدات العسكرية الى حاكم مسقط، وتمكنت قوات مسقط من هزيمة آل خليفة وحلفائهم السعوديين، واسترداد أراضيهم[2].

نخلص اذن أن الجذور العلاقات بين البلدين كانت قائمة على الصراع والتوتر لاختلاف المذاهب الدينية والاهداف التي ترمي كل واحدة منهم على حدى.

[1] منصور أحمد، مستقبل العلاقات الايرانية في ظل تنامي الصراع السياسي و الطائفي في المنطقة، الحوار المتمدن، 12_10_2015أطلع عليه:13_08_2016 www. m.ahewar.org

[2] العلاقات السعودية بالقوى الاقليمية و الاجنبية، موقع المقاتل، أطلع عليه 13_08_2016. http://www.moqatel.com/

المطلب الثاني: طبيعة العلاقات بين البلدين في فترة حكم الشاه

إن العلاقات بين الدولتين السعودية وايران* إتسمت غالبا بالتوتر والخلافات الا في فترات معينة وتعد فترة حكم الشاه من بين احسن الفترات التي شهدت علاقة بينهما صفة جيدة .

فالعلاقات الرسمية بين البدين بدأت في اول اتصال دبلوماسي سنة1925 بين ما كان يعرف أنداك بإسم سلطنة نجد وبلاد فارس عندما حاول الفرس القيام بمساعي وساطة بين الملك عبد العزيز وبين علي بن الحسين ملك الحجاز إبان حصار القوات السعودية لمدينة جدة، وبعد هذا إتضحت مطامع الفارسية للمملكة العربية السعودية في منطقة الخليج العربي فرغم حرص رضا الشاه على التقارب مع السعودية إلا أن المملكة بقية التوتر قائما على في علاقتهما بسبب تناقض مواقفهما في أزمات المنطقة لكنهما لم تصلا الى درجة التأزم الاوضاع بين الطرفين.[1]

ثم بدأت العلاقات بين البدين تأخذ طابع الرسمية ففي سنة 1928 تم تعين أول سفير إيراني في السعودية، واصبحت علاقات بينهما في هذه الفترة تشهد مرونة و الهدوء والروابط الجيدة.

لكن مع إعدام الايراني أبوطالب يزدي بتهمة محاولة تدنيس الكعبة الشريفة سنة1943، أدى هذا الحدث الى تأزم العلاقات بين الطرفين لغاية قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، لمدة ثلاثة سنوات، ثم قام كل من الملك عبد العزيز آل سعود ومحمد رضا بهلوي وبواسطة عربية الى استئناف العلاقات بين البلدين.[2]

[1] محمد سالم الكواز: العلاقات السعودية الايرانية1979_2011 دراسة تاريخية و سياسية، عمان: دار غيداء،ط1،2013،ص 14
[2] العلاقات السعودية الايرانية في سطور قبل ثورة ، شؤون الايرانية 02_فيفري2012،
www.iranianaffairs-alsulami-blogspot.com
*ملحق رقم:04.

ولتعود العلاقات الى مجراها، لكن بعد قيام إيران باعتراف بالكيان الصهيوني أصبح هناك سبب أخر للخلاف مع المملكة العربية السعودية.

وفي عام 1956 حصل توتر من جديد بسبب مسمى المسطح المائي الفاصل بين إيران والدول العربية، لكن هذا لم يمنع محمد رضا بهلوي من أداء فريضة الحج في نفس السنة، هذا دفع الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود الى زيارة ايران سنة 1965.

ومع خروج الاستعمار البريطاني من منطقة الخليج زادت مشاكل بين إيران والسعودية، فقد وصل الصراع الى أوجه حيث قرر الشاه ضم البحرين الى ايران وهذا ما إعتبرته السعودية مساسا بأمنها، وبعد استقلال البحرين ازداد التوتر بينهما وأصبح الخلاف قائما على الجزر الإمارتية الثلاثة كان ذللك في عام 1971 الى درجة المواجهة فقد قامت إيران بهجوم على جزيرة أبو موسى في 30 ديسمبر 1971 وحصل إشتباك مع قوات تابعة الامرات الشارقة.[1]

وفي سنة 1973 حين أعلن الملك فيصل حظر بيع النفط الى الدول الاوروبية والدول الداعمة للكيان الصهيوني و التي كانت ايران من بينها فقد كانت ايران تصدر النفط ومشتقاته الى اسرائيل في تلك الفترة، وهذا رفع من حدة توتر العلاقات بينهما بعد ان طلبت السعودية من ايران بإيقاف الإمدادات النفطية للكيان الصهيوني، لكن قوبل طلبها بالرفض من الحكومة الايرانية.[2]

[1] العلاقات السعودية الايرانية في سطور قبل ثورة، مرجع سابق.

[2] روبرت ليسي: المملكة من الداخل، تاريخ السعودية الحديث الملوك _المؤسسة الدينية _الليبراليون والمتطرفون، ترجمة خالد بن عبد الرحمان العوضي، الإمارات:المسار للدراسات والبحوث، ط1، 2011، ص04.

تعد هذه الفترة من بين اهم الفترات المحرجة في تاريخ السياسي الايراني ففي هذه الفترة كانت تسعى الى كسب تايد الخارجي للشاه من دول الجوار، وبالفعل حصل عليه فقد صرح وزير الدفاع والطيران الجوي السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز في أوت1978 عن تأييد السعودية للشاه وألقى مسؤولية متاعب ايران على "شيوعية الدولة".

وفي 20نوفمبر1978أعلن الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية في خطاب رسمي عن "إن السعودية تؤيد بقاء الشاه لأنه حقق نموذجا يحتذي به...".

كما أن الملك خالد ناشد الدول العربية لتقديم دعم للشاه حتى يتمكن من حل الازمة التي تواجهها بلاده و لتأكيد دالك أعلنت المملكة على دعمها لنظام الحكم في ايران على لسان ولي العهد فهد بن عبد العزيز آل سعود. [1]

لذلك تعد هذه الفترة من بين احسن الفترات الجيدة التي شهدتها العلاقات بين البلدين.

المبحث الثاني: العلاقات السعودية الايرانية بعد الثورة الاسلامية:

لإكمال مسار علاقات الايرانية السعودية لابد من مرور بمرحلة المهمة في تاريخ السياسي الايراني الذي يعدد من بين أهم احداث التي ساهمت في صنع إيران اليوم، ومعرفة موقف السعودية من هذا التحول.

ودراسة اهم تغيرات العلاقات التي شهدتها هذه الفترة الزمنة بالتحديد من سنة 1979 الى غاية سنة2005، ومعرفة طبيعة العلاقة بين المملكة العربية السعودية وبين إيران طيلة هذه الفترة التي تعد العصر الذهبي في نظر المحللين للعلاقات التاريخية الايرانية السعودية. مع تجزأه هذه المدة الى فترتين المطلب الاول سيكون من 1979 الى غاية1997، ليتناول المطلب الثاني فترة 1997الى 2005.

[1] محمد سالم الكواز، مرجع سابق، ص23.

المطلب الاول: مرحلة ما بين 1979_1997:

بعد الاطاحة بنظام الشاه في فيفري 1979 وبطبيعة الموقف السعودي الانقلاب على نظام الشاه ونظر الارتباطات مصالحها مع القوى الكبر الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة، كان هناك تنافر في بداية الامر مع واقع الجديد الذي اصبحت تعيشه ايران.

وضمن هذا الصدد صرح الامير فهد بن عبد العزيز آل سعود" بان ما يحدث في ايران خطر على الإسلام والمسلمين...وأنها ثورة شوفينية تهدد المنطقة".

ان تغير نظام الحكم في ايران قد ارعب المسؤولين السعوديين كثير، وادى الى زيادة مخاوفها من ان ترفع الولايات المتحدة الامريكية يدها عندما تواجه السعودية أزمة مع إيران.

لكن مع بداية استقرار الاوضاع في داخل ايران فرض هذا الوضع على السعودية أن تغير وجهة نظرها للداخل الايراني ومن ملامح هذا التغير ترحيب السعودية بعد عودة الخميني من منفاه فرنسا ، كما رحبت بتشكيل الحكومة الايرانية المؤقتة برئاسة مهدي بزركان، كل هذا التأييد نتج عن مجموعة الاسباب التالية[1]:

1. ان الحكومة السعودية لا تستطيع مجابهة الثورة الاسلامية علنا لأن هناك دعم شعبي وتأييد لها كبير حتى من الجزيرة العربية.
2. إن السياسة السعودية كما يصفها المحللون السياسيون هي سياسة ما وراء الكواليس "لا تقول مالا تفعل و لا تفعل مالا تقول".

[1] محمد سالم الكواز، مرجع سابق، ص26.

لهذا سرعان ما تتغير سياسة المملكة اتجاه ايران خاصة وبعد هذا التأيد الظاهري لها، رجعت العلاقات بينهما الى توتر خاصة بعد ان عرقلة السعودية مؤتمر دول الاوبيك عام 1979 بعد أن حاولت ايران وضع سياسة لحماية دول المنتجة العربية الذي قابلته المملكة بالرفض و نسحبت من المؤتمر.

كما حدت السعودية في نفس السلوك في مؤتمر قمة العربية 10المنعقد في تونس نوفمبر1979فقد طرحت ايران قضية تعديل أسعار النفط بهدف المحافظة على شعوب المنطقة وحقها في ثروتها الوطنية، إلا ان السعودية عارضت الطرح لارتباطه بمصالحها الاقتصادية مع الولايات المتحدة الامريكية.

لترجع العلاقات بينهما تشهد من جديد توتر حاد وتظهر علنا خاصة بعد تصريح الضابط "ناصر ركني" الطيار في القوات الجوية بأن السعودية قادت الانقلاب على مقر إمام الخميني بعد حادثة السفارة الامريكية سنة 1980.

وبعد حادثة إحتلال مجموعة مسلحة للحرم المكي في نوفبر1979منذ هذه اللحظة دخلت كل من السعودية وايران حرب الاعلامية بينهما، وبدأت ايران شن حملات ضد السعودية واتهامها بالالحاذ والمعاداة الاسلام.

ومع بداية الحرب الخليج الاولى بين العراق وإيران زادت حدة توتر بين الطرفين ف على مدار ثماني سنوات_ وخلال الحرب بين إيران والعراق_ في الفترة بين 1980 إلى 1988، ساندت السعودية وحلفاؤها من دول الخليج العراق تحت حكم صدام حسين كحصن ضد إيران الثورية[1].

[1]محمد سالم الكواز، مرجع سابق، ص30.

وما زاد الطينة بلة حادثة قتل أكثر من 400 شخص في مكة 1987، عندما نظم حجاج إيرانيون مظاهرة سياسية واشتبكوا مع قوات الأمن السعودي، مما أدى إلى ثلاث سنوات من قطع العلاقات الدبلوماسية.[1]

إن تحالف السعودية مع العراق في حربه ضد إيران، زاد من شقة عدم الثقة بين البلدين، وأخذ يُنظر إليه من الجانب الإيراني على أنه جزء من مؤامرة دولية، يقف على رأسها الشيطان الأكبر، للقضاء على الثورة الإسلامية[2].

ثم إن خروج محتجون إلى شوارع طهران واحتلالهم السفارة السعودية وإشعالهم النار في السفارة الكويتية، اضافة الى توفي الدبلوماسي السعودي مساعد الغامدي في طهران متأثرا بجروح أصيب بها عندما سقط من نافذة بالسفارة واتهمت الرياض طهران بالتأخر في نقله إلى مستشفى في السعودية. وهو ما دفع الملك فهد بن عبد العزيز الى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في أبريل نيسان عام 1988.

ثم ذهبت السعودية الى اتخاد قرر بطرد جميع الدبلوماسيين الايراني من أراضيها، حيث إعتبرت أن حكومة طهران متورطة في أعمال مخالفة لمبادئ حسن الجوار والإحترام المتبادل مثل قيامها بمحاربة تهريب المتفجرات داخل أراضي المملكة العربية.

مع اصدار في مذكرة الاحداث التي أوصلت الحكومة السعودية بإتخاذها قرار لقدع العلاقات الايرانية نظر الاستخدام هم موسم الحج لأغراض سياسية وأسمته ب "**نفاذ صبر المملكة**".

[1] تاريخ الصراع السعودي الإيراني، الجزائر24، 14 يناير 2016 ، أطلع عليه: 24_08_2016.
http://aljazair24.com/selection/26343.html
[2] تركي الحمد :السعودية وإيران: كي ينام الذئب وعينه مفتوحة، العرب، \08\10\2014، أطلع عليه 24_08_2016.
http://www.alarab.co.uk/m/?id=30027

لكن بعد وفاة الامام الخميني وتولي على اكبر هاشمي رفسنجاني رئاسة الجمهورية 1989_ 1997 فتسمت هذه المرحلة بصيغة جديدة للعلاقات بين المملكة و ايران على غرار ما تسمت به في هذه الفترة السابقة فقد ذهبت إيران الى فتح صفحة جديد مع المملكة خاصة وبصفة عامة مع دخول مجلس التعاون ويمكن أن توصف حالة العلاقات بين البلدين في هذه الفترة بحالة الانفراج النسبي.

ذلك ضمن خطة الاستراتيجية الجديدة التي انتهجتها إيران في هذه الفترة من أجل إنهاء العزلة السياسية عليها بمد جسور التعاون مع دول المنطقة وخلق بيئة إستثمار التي أصبحت إيران بحاجة لها، بعد خروج من حرب الاخيرة.

وبانتهاء الحرب الخليج الاولى بدأت السياسية الخارجية للملكة العربية السعودية تعمل على مد جسور التعاون مع ايران ومحاولة تضيق شقة الخلاف بين البلدين وذلك بإرساء علاقات قائمة على أسس حسن الجوار والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية فبدات العلاقات بينهما تعكس مؤشرات ودية في فترة ما بعد الحرب.

كما استطاعت ايران والسعودية الخروج من مستنقع العلاقات الباردة و السلوك الانفعالي الكامل وإن تبدأ صفحة جديدة في علاقاتهما منطلقة على أسس الحوار الجاد وعلى مستوى المسؤولين.

وإن تجاوزت أحداث الاقليمية وكذلك التعاملات السياسية الثنائية، وإزلة التوتر بينهما خاصة المذهبي بين البلدين إذا أعربت الحكومة السعودية عن ترحبيها بانتهاء الحرب العراقية الايرانية، والسعي كل من المملكة وطهران الى إيقاف الحرب الاعلامية بينهما .[1]

[1] محمد سالم الكواز، مرجع سابق، ص43.

وقد توج هذا الانفراج السياسي بين البلدين الى اعادة العلاقات الدبلوماسية بدأ من إعادة فتح السفارتين في كلا البلدين في مارس1992.

لتعود العلاقات بين ايران والسعودية الى مرحلة التوتر بينهما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي فقد أصبح تهديد المباشر لها بعد انهيار الاتحاد، لكن مع تغير الاوضاع في النسق الدولي فرض على ايران اتباع مرونة اكثر في السياسة الخارجية مع دول المنطقة.

وسعت ايران الى تحسين العلاقات بينها وبين المملكة العربية السعودية وتبادل الزيارات الرسمية بينهما ، بينما خطت السعودية خطة أخرى الى الامام في تحسين العلاقات، عند تقديم مساعدات الانسانية لطهران بعد الزلزال الذي ضربها سنة 1991 بالإضافة الى إرسال برقية تعزية للرئيس رفسنجاني من ملك فهد، وإعلان العاهل السعودي في 5مارس 1991 "أن ايران بلد محوري مجاور تربطه مع مملكة العربية روابط أساسية عديدة،... معولا أن استئناف العلاقات مع إيران قد أصبح وشيكا".

لتعود لأوضاع الى توتر من جد بعد هجومات 13نوفبر1995مكتب بعثة التدريب الامريكية للحرس الوطني السعودي وعلى ثكنات مخصصة للعسكرين الأمريكيين في ميناء الخبر26جوان1996 وأشارت لجنة التحقيقات في الوزارة الخارجية السعودية أن مؤامرة مدعومة من إيران ثورت فيها جماعة سعودية تطلق على نفسها حزب الله السعودية، وإستمرت العلاقات بين البلدين بالشد والجذب الى غاية وصول فترة الرئيس خاتمي.[1]

[1] محمد سالم الكواز، مرجع سابق، ص50.

ونستخلص أن العلاقات الايرانية السعودية شهدت مجموعة من المتغيرات بعد الثورة الاسلامية وأهم هذه التطورات التالية[1]:

1. الثورة الإسلامية عام 1979، التي أعلنت مبدأ تصدير الثورة وما تلاها من قيام حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران (1980–1988)، واصطفاف دول الخليج إلى جانب العراق، وتأزم العلاقات مع إيران.
2. سياسات الرئيس السابق هاشمي رافسنجاني، ثم سياسات الرئيس محمد خاتمي منذ توليه السلطة عام 1997م، القائمة على حسن الجوار و المرونة في العلاقات الايرانية مع دول الجوار.

[1] خالد مبيضين: العلاقات الخليجية الإيرانية 1997 – 2006 (السعودية حالة دراسة)،المنار، المجلد14،العدد2، 2008،ص374.

المطلب الثاني: مرحلة مابين1997_2005:

مثلما تبني رفسنجاني سياسية برغماتية في سياسية الخارجية الايرانية حاول خاتمي أن يحدو نفس خطوته فقد تبني برنامجا إنفتاحيا قائما على أساس علاقات حسن الجوار، وإقرار السلام والإحترام فقد انتقلت إيران من شرعية الثورة.

ومع تولي الرئيس محمد خاتمي 1997 مقاليد الحكم عملت الحكومة الإيرانية على توثيق علاقاتها مع السعودية، الأمر الذي تمثل في إعادة تشغيل خط الطيران المباشر بين البلدين وترأس الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي آنذاك وفد بلاده لحضور مؤتمر القمة الإسلامي في طهران في أواخر عام 1997[1].

وقد عبر عن هذا التوجه المملكة العربية السعودية في سياسة جديدة إتجاه ايران وعمل على تحسين العلاقات بينهما آنذاك سفير السعودية في طهران **عاصم بن أحمد السموسي** حيث قال: "إن العلاقات بين إيران والسعودية هي لخدمة المصالح الإسلامية. . . وإنهما ركنان أساسيان في منظمة المؤتمر الإسلامي. . . يتحملان مسؤولية كبيرة لمواجهة التحديات التي تعصف بالعالم الإسلامي في الوقت الحاضر. . .."، وأكد السفير أنه: "سيبذل أقصى جهده لتطوير العلاقات بين إيران والسعودية".

وفي هذه المرحلة قطعت كل من إيران والمملكة أشواط كبيرة نحو تحسين العلاقات فسعت إيران الى كسب أقوى دول في منطقة الخليج الى جانبها لتدعيم مكانتها و نفوذها في المنطقة، ومن ناحية المملكة وجدت نفسها إتجاه إيران أنها قد وجدت سياسة جديدة مع وصول خاتمي وهذا سيخلق جو من التأقلم والتعايش السلمي في المنطقة وهذا التحسن في العلاقات يمكن ألتماسه في هذه المرحلة في عدة جوانب وهي:

[1] خالد مبيضين، مرجع سابق، ص350.

الجانب الدبلوماسي:

_ زيارات ولقاءات بين رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام الايراني رفسنجاني وولي العهد الأمير عبد الله على هامش اجتماعات مؤتمر القمة الاسلامية الاستثنائي في إسلام آباد في منتصف عام1997.

_لقاء ولي العهد مع الرئيس خاتمي خلال مؤتمر قمة المنظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في طهران 1997 ويعتبر هذا المؤتمر أول باب لتعاون بين البلدين ولكسر الجليد بينهما.

جانب الاقتصادي:

التعاون في المجال الاقتصادي بين البلدين1999، حيث وصل التبادل التجاري بين البلدين إلى 150 مليون دولار وبلغ عدد المشاريع المشتركة 12 مشروعاً استثمارياً، وبلغ إجمالي رأس المال المستثمر 280 مليون دولار، 77% للجانب السعودي، و12% للجانب الإيراني، والباقي لشركاء آخرين.

زيادة حجم التبادل التجاري بين الجانبين الخليجي والإيراني، والذي بلغ ما يقارب 2،4 مليارات دولار عام 2001.

بالإضافة الى توقيع معاهدات لمدة 5سنوات1998-2002 لتعاون في مجالات الاقتصادي والفنية والعلمية والثقافية وتسهيل الإستثمار لمواطني الدولتين.[1]

[1] محمد سالم الكواز، مرجع سابق، ص50

مجال السياسي و أمني:

أن التطور الأهم في مسيرة العلاقات السعودية الإيرانية كان توقيع الاتفاقية الأمنية بين الجانبين في 17 إبريل 2001،والتي تضمنت بنودًا لمكافحة الإرهاب والتحري وراء عمليات غسيل الأموال ومراقبة الحدود البحرية والمياه الإقليمية بين البلدين[1].

_تشكيل لجنة لتعزيز التعاون إقليمي إيجاد منطقة خالية من السلاح، ومحاصرة أسلحة الدمار الشامل، وإدانة إسرائيل على إمتلاكها ترسانة نووية وإيجاد معاهدة إقليمية بمكافحة إرهاب الدولي.

مجال الطاقة:

وبالتنسيق في إجتماعات منطقة دولة الأوبيك لمناقشة زيادة إنتاج دول الأوبيك من النفط

إستطاع أن يشكل النفط تأثيرا واضحا على عملية التقارب لما له من أهمية كبرى في اقتصاديات دول الخليج، بحيث عانت من تدهور في أسعاره بدءا من عام 1997-1998حين نزل سعره إلى أقل من 10 دولارات للبرميل.[2]

إن اضطرابات في العلاقات السعودية الأميركية في الوقت الذي شهدت فيه العلاقات الإيرانية الأميركية نوعا من التوتر، كان دافعًا للتقارب فيما بين السعودية وإيران، خاصة بعد تغير السياسة الامريكية في الشرق الاوسط بعد أحداث 11سبتمبر2001 وإحتلالها للعراق ، فقد انتقد السعودية التدخل العسكري الامريكي في العراق، وبعد الحملات الإعلامية الغربية ضد الإسلام والمسلمين كان الموقف الرسمي لكلا البلدين متطابقا، وهذا ما عبر عنه آنذاك البرلمان الإيراني ومجلس الشورى السعودي ببيان.

[1] خالد مبيضين، مرجع سابق، ص355.
[2] محمد سالم الكواز، مرجع سابق، ص51.

"يدين البلدان الحملة الإعلامية الآثمة ضد القيم والمبادئ السامية للإسلام ويعتبراها مؤامرة لتشويه صورة الإسلام ولإضعاف الدول العربية والإسلامية".

نستخلص أن العلاقات السعودية الإيرانية في هذه المرحلة شهدت درجة عالية من التطور والتنسيق والتعاون الذي ترجم في تعدد وتبادل زيارات المسؤولين من البلدين وعلى مستوى عالي، وتوجت تلك العلاقة بتوقيع اتفاقية أمنية عام 2001 شكلت محطة مهمة ليس فقط في علاقة البلدين بل في الخليج العربي بأكمله لأنها انتقلت من مرحلة البروتوكولات الدبلوماسية إلى عمق العلاقة وتأصيلها شعبيا ورسميا.

المبحث الثالث: تطور العلاقات السعودية الايرانية

في هذا المبحث الأخير للفصل الثاني سنخصصها لدراسة تطورات العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين في فترة كل من أحمد نجادي وحسن روحاني، لتحديد تأثير التيارات الداخلية في ايران بين متشدد ومعتدل على توجه السياسة الخارجية للدولة وكيف توجه السعودية سياستها الخارجية توازيا مع هذه التغيرات الداخلية.

المطلب الاول: علاقات بين البلدين في فترة حكم نجادي

يعد وصول محمود أحمدي نجاد، الذي مثل الطفل المدلل لمؤسسات الثورة ومرشدها، وهو الأمين على تراث الخميني ووصيته السياسية، وعودة الحرس الثوري الإيراني وبقية المؤسسات الخمينية القابضة على مفاصل الدولة والنظام، أنهى مرحلة انفراج كانت تبشر بالخير بين إيران والسعودية.

وعادت إيران إلى ممارسة ذات السياسة القائمة على محاولة تصدير ثورتها، أو لنقل نظامها ومنظورها لأمنها القومي حقيقة الأمر، والبحث عن أتباع إقليميين يدورون في فلكها، من خلال دعم أذرعتها التي أسستها في المنطقة، مثل أحزاب الله وبقية التنظيمات المتحالفة، أو تمويل ورعاية منظمات قادرة على زعزعة الأمن الوطني لبعض الدول، والتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وإثارة النعرات الطائفية من خلال التبشير بالتشيع السياسي، واللعب بالورقة الطائفية في تلك الدول، وبالذات في العراق واليمن ودول الخليج، وخاصة في أعقاب "الربيع" العربي، الذي حاولت إيران من خلاله بناء تحالفات سياسية معينة مع دول مثل مصر الإخوانية، وذلك لإكمال ما كانت قد بدأته من بناء ما يُسمى "بالهلال الشيعي*" الذي تعثر إنجازه بعد بداية الأحداث في سوريا[1].

ففي هذه الفترة توجهت إيران من جديد الى تسويق مشروع " الشرق الأوسط الإسلامي " ، وتتمحور أهداف إيران من طرح هذا المشروع حول بعدين أساسيين :

البعد الأول : عقائدي يتمثل في إيمان طهران بحتمية قيام الحكومة العالمية الإسلامية عاجلا أم آجلا .

البعد الثاني : فهو بعد إستراتيجي يتركز جانب منه على الشق الأمني ، وينطلق من معارضة إيران لمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11سبتمر وحملتها للحرب على الارهاب[2].

وتتبعا لهذا السياسة التي انهجها نجادي في المنطقة، بالإضافة الى رجوع إيران لمشكلة ملفها النووي وعدم قبولها في هذه الفترة التفاوض مع المجتمع الدولي بخصوص ملفها

[1] أشرف كشك: في ضوء نتائج الانتخابات الرئاسية الايرانية و الاتفاق النووي، العلاقات الخليجية الايرانية واقع وآفاق المستقبلي ، مركز البحرين للدراسات إستراتيجية و الدولية وطاقة، مارس2014،ص16.

* يعد مشروع الهلال الخصيب ضمن المشروع الصوفي في المنطقة فهوا يشمل ثلاثة دول شيعية في القديم وتحاول ايران ان تجمع هذه الدول تحت غطاء واحد الهلال الخصيب أو الهلال الشيعي وتتمثل في ايران العراق و سوريا.

[2] انتخاب أحمدي نجاد و" القضايا العالقة " في العلاقات العربية – الإيرانية: مختارات إيرانية العدد: 61 أوت 2005، أطلع عليه 11_08_2016. http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=7912&lang=

النووي أو التخلي عنه ، زاد من تخوف دول المنطقة عامة والسعودية خاصة من الرجوع الشبح الايراني و تهديها المستمر من هذه الدولة الطامعة الى ان تصبح دولة نووية مما يفرض تهديد على الدول السنية في المنطقة.

وفي هذه المرحلة لا يخفى علينا أن نظام الجمهورية الإسلامية في إيران، عانا من حزمة من الأزمات يقوي كل منها الأخرى، ومن أهمها أزمة البرنامج النووي، الضغوط الناجمة عن العقوبات الدولية، الانهيار الاقتصادي ومخاطر الانفجار الاجتماعي، وفوق ذلك كله الصراع على السلطة بين الفصائل السياسية داخل دائرة ولي الفقيه الضيقة أساس.

لذلك تعد فترة حكم أحمد نجادي هي أصعب فترة مرة بها الدولة الايرانية بعد الثورة الاسلامية، فقد إشتد الخناق على الدولة سواء في الداخل أو الخارج، و السبب الرئيس في ذلك هو السياسة المنتهجة من طرف أحمد نجادي ومرشديه المتشددين و العدائين على الغرب وشركائهم، لهذا رفض أحمد نجاد الجلوس على طاولت المفاوضات مع الغرب للتفاوض على برنامجها النووي، وهذا التشدد وعدم قبول قوبل بمجموعة العقوبات الاقتصادية و السياسية التي كان الداخل الايراني بغنى عنها.[1]

كل ذلك أسهم في إرتفعت درجة التوتر بين الرياض وطهران في هذه المرحلة خاصة بعد انفجار بعض الملفات الساخنة والمتمثلة في الشحن الطائفي الموجود في المنطقة، والبرنامج النووي الإيراني الذي يلقي بظلاله الأمنية على دول الخليج, وكذلك الدور الإقليمي الذي تلعبه إيران في سوريا ولبنان وفلسطين والعراق، وأيضا الوجود العسكري الأجنبي في الخليج الذي يثير هواجس إيران إزاء ملفها النووي.

[1]_محمد السالمي، الفصائل السياسية في إيران و صراع الذئاب، الشؤون الايرانية، 18 فيفري2013.
http://iranianaffairs-alsulami.blogspot.com/2013_02_01_archive.html

فالسعودية لم تخفي مخاوفها إزاء البرنامج النووي الإيراني رغم المحاولات الإيرانية الرسمية لطمأنه الرياض، وحذرت السعودية إيران من أن الكل سيدفع الثمن، وإذا كانت السعودية لا تمانع كدولة خليجية في امتلاك إيران برنامجا نوويا سلميا فإن لديها مخاوف معلنة من أن يصبح هذا البرنامج للتسليح العسكري، وهو ما يعني بروز قوة إقليمية نووية جديدة.

وبالتالي شهدت العلاقات بينهما في هذا الوقت من الملفات الصعب، وعلى الرغم من أن الخطاب الرسمي من الجانبين يركز على عموميات العلاقة والتعاون لما فيه مصلحة الأمة الإسلامية فإن هذا الخطاب لا يمكن أن يخفي التطورات الميدانية والتحركات الدبلوماسية على أرض الواقع.[1]

ومع حلول موجة الربيع العربي هيمن التأزم على العلاقات بين الخصمين اللدودين فإن التحولات التي عرفتها المنطقة في إطار الربيع العربي هي التي رفعت منسوب التوتر. وتولّدت لدى الطرفين مخاوف من الطابع الجديد الذي ستتم به إعادة تشكيل المنطقة، وكيف يمكن أن يمسّ ذلك نفوذ كل طرف.

فكان سقوط مبارك خسارة للسعودية، وكذلك كان سقوط علي عبد الله صالحّ، وعندما اندلع الحراك في البحرين شعرت السعودية أن النار داخل البيت، في المقابل سيشكل إسقاط الأسد في سورية أو هزيمة الحوثيين في اليمن ضربة لإيران، وبتالي شعور بالتهديد مكانة الخصمين في المنطقة خلق من جديد بؤرة لتصعيد حدة التوتر والتنافس يبنهما.[2]

[1] حاسم حمدان، مرجع سابق.
[2] خالد الغالي: السعودية وإيران.. قصّة أربعة عقود من الصراع، إرفع صوتك،12_01_2016، أطلع عليه: 11_08_2016.
http://www.irfaasawtak.com/archives/8376

المطلب الثاني: العلاقات بين البلدين في فترة روحاني

شهدت العلاقات بين البلدين في هذه المرحلة للحكم روحاني في إيران وفترة حكم عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، مرحلة من الهدوء والإستقرار في العلاقات بينهما، فقد كان الرئيس روحاني المعتدل ينتهج سياسة حسن الجوار مع دول المنطقة.

فالرئيس حسن روحاني هو "القناع المعتدل للمرشد آية الله خامنئي"، وأستبعد أن تشهد سياسة إيران الخارجية تغييراً جذرياً تجاه المنطقة، وانتخاب روحاني جاء نتيجة ليونة في الموقف الإيراني بهدف فكّ العزلة الدولية، وقوبل إيجابياً من قبل الدول العربية لاسيما السعودية التي تنتهج سياسة الانفتاح والاعتدال في هذه المرحلة[1].

قد يعود ذلك الى الازمات الداخلية التي شهدتها إيران في فترة حكم أحمد نجادي، فقد خرجت إيران من بعد عهدة الثاني لأحمد نجادي من أوضاع إقتصادية متأزمة، وإرتفاع لنسبة البطالة وتدني مستوى المعيشة نظرا الى العقوبات التي فرضت على ايران من المجتمع الدولي في هذه المرحلة.

كل هذا جعل من الرئيس الايراني إتباع سياسية إنفراج مع الجوار ومع المجتمع الدولي، ولعل ذلك أهم الاسباب التي مهدت للدولة الايرانية من التوصل الى الإتفاق التاريخي مع المجتمع الدولي بعد 12 سنة من المفاوضات.

وبعد أن اعتلى الملك سلمان بن عبد العزيز العرش في المملكة اتبع سياسة خارجية أكثر جسارة، فالرياض تقود منذ مارس الماضي تحالفا عسكريا عربيا يدعم الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي ضد المتمردين الحوثيين الذين تتهمهم بتلقي الدعم من إيران. كما أعلنت في ديسمبر الماضي، تشكيل تحالف عسكري إسلامي بهدف محاربة الارهاب".

[1] راجح خوري :روحاني في عيون العرب،أخبار العربية، 17 يونيو 2013م ، أطلع عليه: 13_08_2016.
http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/2013/06/17/

كما أنها تشارك منذ صيف 2014 في الائتلاف الدولي الذي تقوده واشنطن ضد تنظيم الدولة، فالسياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز ماضية في أفعالها ولا تهتم بردود الأفعال".[1]

ولعل أهم العوامل التقارب الايراني السعودي في الفترة الاولى من هذه المرحلة هي العوامل التالية:

العامل الاول: انتخاب حسن روحاني رئيسا لإيران في اوت 2013، إذ عمل روحاني منذ انتخابه على تخفيف حدة التوتر بين طهران والعديد من جيران ايران في منطقة الخليج، بل وفي زيارة نادرة لمنافسة طهران التقليدية .

العامل الثاني: الاتفاق النووي الايراني المؤقت مع الغرب الذي اثر على موقع المملكة العربية السعودية في المنطقة على اساس الامر الواقع ورفع مكانة ايران كقوة دولية ناهضة.

العامل الثالث: بروز الدولة الاسلامية في العراق والشام، الامر الذي يشكل تهديدا لهما معا.

فلم يعد هناك خيار امام هذه الدول الخليج سوى تحسين علاقاتها مع ايران بعد بروز طهران كلاعب قوي على مسرح الشرق الاوسط، لكن على الرغم من اشتراكهما في المصالح ومنها الحاق الهزيمة بالدولة الاسلامية المعروفة اختصارا ب«داعش»، من غير الواقعي الافتراض حدوث دفء سريع في العلاقات السعودية الايرانية اذا اخذنا بعين الاعتبار مشاعر العداء المتراكمة منذ قيام الثورة الاسلامية والاعتبارات الاستراتيجية التي لاتزال تتحكم بسياسات البلدين، لاكن كلا البلدين ينتهجان سياسية براغماتية فلطالما من صالحهما التوحد فهما في شراكة وتعاون ، ووقت تصبح من غير الضروري التوحد تتنازل

[1] المملكة العربية السعودية وإيران.....حرب الباردة الثالثة، مركز الروابط للبحوث و الدراسات وإستراتيجية، 08جانفي2016، أطلع عليه 13_08_2016. http://rawabetcenter.com/archives/17702

كلاهما عن الطرف الثاني، فبانتهاء المصلحة تنهي العلاقات الجدية وترجع الاوضاع بينهما الى توتر من جديد.[1]

لكن بعد تولي سلمان بن عبد العزيز آل سعود الحكم في السعودية تغير سياسة الخارجية للمملكة فقد أصبحت تنتهج سياسة عدائية هجومية من أجل فرض نفسها في النسق الدولي في المنطقة ، ولعلل أهم العوامل التي مهدت لها من هذه التغيرات في سياستها إتجاه دول المنطقة والعالم وخاصة إيران التالية:

1. رفع الولايات المتحدة الامريكية يدها على دول الخليج.
2. توقيع إيران الاتفاق التاريخي مع المجتمع الدولي
3. رفع تجميد المالي لأموال الايرانية في البنوك الاجنبية ورفع جملة من العقوبات.
4. رجوع إيران إلى المنافسة في أسواق الطاقة.
5. اعتبار المجتمع الدولي إيران دولة محورية في إحلال السلام في المنطقة.
6. السماح لإيران بالمشاركة الدولية في مفاوضات من أجل حل الازمات المنطقة.
7. تحرك الطائفة الشيعية في دول الخليج لشكل لم يسبق له.
8. استيقاظ الدب الروسي ورجوعة الى الساحة.
9. زيادة نفوذ التركي في المنطقة.

كل هذه العوامل جعلت من المملكة تحس بتهديد لها في عقر دارها فبعد أن كانت القوى الدولية بعدية عنها، أصبحت في عقر دارها، فكل من إيران و روسيا والصين وتركيا أصبحت لها دور في السياسية المنطقة بعد إختلال موازين القوى في المنطقة، وإن لم تتحرك المملكة وتبرز في المنطقة هذا قد يهدد مكانتها المستقبلية في النسق الدولي.

[1] يويل غوزانسكي، ما عوامل التقارب والتباعد بين السعودية وايران؟،ترجمت نبيل زلف ، جريدة الوطن، 02/02/2015، أطلع عليه: 14_08_2016. http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=417004

ولهذا تحرك المملكة العربية السعودية بتوجه هجوم في الفترة الثانية من هذه المرحلة، ويمكن حسم تحركاتها في النقاط التالية:

1. عاصفة الحزم.
2. افتعال الازمة البترولية 2015.
3. دعم المعرضة في سوريا.
4. المشاركة في الحرب على تنظيم الدولة الاسلامية في المنطقة.

كل هذه العوامل أرجعت العلاقات بين البلدين الى مسارها الاول العداء والتوتر خاصة بعد تأزم الاوضاع الاقتصادية على ايران بعد الازمة البترولية التي افتعالها السعودية من أجل صعق الإقتصاد الروسي والايراني في المنطقة، رغم محاولة إيران التباع سياسة إنفتاح مع الطرف السعودي ولكن خففت بسبب دور السعودية في التراجع الكبير في أسعار النفط، وما نتج عنه من خسائر اقتصادية لدى إيران.[1]

[1] محمد العسومي: إيران ..معادلة النفط والقر، جريدة الاتحاد، مركز الروابط للبحوث و الدراسات وإستراتيجية، أطلع عليه 25_08_2016.
http://rawabetcenter.com/archives/31354

خلاصة الفصل:

نستخلص في الاخير أن العلاقات الايرانية السعودية مرت عبر مراحل عديدة قفد شهدت فترت من التصعيد والتوتر خاصة ما بعد الثورة الاسلامية الايرانية ومراحل تعد ذهبية بالنسبة للمراحل التي سبقتها ولعل فترة رفسنجاني وخاتمي هي اهم المراحل التي شهدت عبرها الدولتين هذا التقراب والتعاون في عديد من المجلات .

لتعود العلاقات من جديد الى توتر كبير في فترة نجادي المتشدد، لكن في فترة روحاني الاولى كسبت الدولتين نوع من دفئ العلاقات بينهما، لتنصبغ علاقاتهما من جديد بعد وصول سلمان بن عبد العزيز آل سعودي الى الحكم في السعودية وسياسته الهجومية بلون العدائية والتوتر و التنافس الشرس في المنطقة.

الفصل الثالث

تمهيد:

إن مسألة البرنامج النووي في إيران تشكل تحديا جديا لها وقد تواجه إيران بسببه تهديدات حقيقية في مجالات مختلفة ، لذلك من الضروري معرفة موقف دول الخليج من البرنامج النووي الايراني سابقا ومن الإتفاق النووي الجديد ، وتأثيره على امن الخليج.

وبالإضافة الى الدور الايراني الذي تقوم به في الشرق الاوسط، الذي أدى الى التصادم السعودي الايراني في الازمة السورية، و الازمة اليمنية ومن المهم معرفة الإستراتيجية كل طرف في حل الازمات و مع أي جهة تدعم الاطراف، و كيف للبعد الديني تأثير على إنقلاب الموازين في الشرق الاوسط.

ولهذا من الضروري التطرق الي كل العناصر السابقة ووصولا الى دراسة مستقبلية للعلاقات الايرانية السعودية ضمن مشهدين محتملين في آفاق العلاقات بينهما.

المبحث الاول: الملف النووي الايراني في العلاقات السعودية الايرانية:

في هذا المبحث الاول من الفصل الثالث سنهتم بدراسة ورقة الملف النووي وتأثيرها على العلاقات الايرانية السعودية ،ومعرفة موقف دول الخليج من البرنامج النووي الايراني في السابق وموقفها من الإتفاق النووي الايراني التاريخي ، وذلك ضمن مطالب هذا المبحث .

المطلب الاول: موقف السعودية من البرنامج النووي الايراني سابقا

لقد كانت السعودية من بين دول الخليج التي رفضت استمرار ايران في البرنامج النووي رغم استمرار ايران في إبداء نواياها الحسنة في برنامجها النووي وأن برنامجها لا يشكل تهديدا لها.

كما حاولت دول المجلس التعاون الخليجي متصدرة على رأسها السعودية تناول مشكلة إيران النووية في المنطقة وذلك في قمة السادسة و العشرين التي عقدت في أبوضبي في ديسمبر 2005، وعبر أمين العام للمجلس التعاون الخليجي في هذا المؤتمر بالقول:" أن مجلس التعاون لا يريد سباقا نوويا في هذه المنطقة و المجلس فزع بشدة من ذلك، لكن المفرقة من البيان الختامي لم يترجم هذه المخاوف بشكل مباشر بل إنه أشار إلى إسرائيل تحديدا و المنطقة عموما حيث طلب المجلس إسرائيل بالانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية وإخضاع كافة منشأتها النووية للنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وجدد المجلس الاعلى للقمة الخليجية مطابقته بجعل منطقة الشرق الاوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج العربي ".

لاكن هذا الاجتماع لم يأتي بثماره فما كان قدد قرر لم يطبق على أرض الواقع فجل دول الخليج تجمعها مع إيران علاقات جيدة إقتصادية و سياسية ، ورغم تصعيد وتوتر الاجواء السياسية الا إن العلاقات بعدها شهدت نمو كبير ولم تتوقف مع الطرف الايراني .[1]

[1] عبد الله فالح المطيري: أمن الخليج و التحدي النووي الايراني، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، أوت 2011، ص76.

كذلك لوحظ ان دول الخليج والسعودية خاصة لم تشأ تصعيد في العلاقات بينها وبين إيران، نظر للتفوق الايراني العسكري على دول الخليج، ولذلك أشار الموقف السعودي و الخليجي ليس فقط على ضرورة تخلي ايران على برنامجها النووي وإنما إضافة لجميع الدول النووية في المنطقة (الهند ،بكستان، إسرائيل ،إيران) و العمل على جعل منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل .

وانطلاقا من فكرة بناء منطقة خالية الاسلحة النووية نظمت قمة الخليجية في الرياض 09 ديسمبر2006لتؤكد عليه حيث صرح الأمن العام المجلس التعاون لدول الخليج العربية عبد الرحمان العطية أن دول المجلس التعاون ليست ضد إمتلاك إيران لأي مشروع نووي مخصص لأغراض السلمية وأن دول مجلس التعاون لا تسعى للسباق النووي ومن حقها، كما هي الحال بالنسبة الايران للحصول على الطاقة النووية السياسة ، وذلك بدلا من ترك إيران هي المتفردة بالسلاح النووي في المنطقة.

في البيان الختامي الحادي و العشرين لمجلس دول التعاون الخليجي في أبو ضبي 2010 القادة دول مجلس التعاون الخليجي الغربي الست ضرورة إبداء حسن نوايا تجاه إيران ، حث على استمرار المنشورات بين دول الغربية وطهران بهدف التوصل الى حل سلمي للملف النووي الايراني.

وعلى الرغم من تصريح الأمير سعود الفيصل الذي لم يتردد في تحميل الغرب المسؤولية عن تطوير طموحات إيران النووية والسماح الاسرائيل بالامتلاك السلاح النووي، أكد ان حل لهذه الازمة لايكون الا حل دبلوماسي .[1]

[1] عبد الله فالح المطيري، مرجع سابق، ص77.

وحاول الامير سعود الفيصل دعوت ايران الى اتباع سياسة المنطقة الخليج خالية من اسلحة الدمار الشامل، وقد بذلت المملكة العربية السعودية مجهودا كبير في انجاح هذا المشروع .[1]

المطلب الثاني: موقف السعودية من الاتفاق النووي الايراني الحالي

لقد ثمرت المفاوضات الايرانية مع المجتمع الدولي بعد 10 سنة من المفاوضات بعد جرى التوصل الى "اتفاق اطار" بين الدول الست العظمى بزعامة الولايات المتحدة الامريكية من ناحية وايران من ناحية اخرى تعهدت فيه ايران باجراء خفض كبير في برنامجها النووي مقابل رفع الحصار الاقتصادي المفروض عليها مما ينهي 13 عاما من المواجهة ويؤرخ لمرحلة جديدة في العلاقات بين الطرفين.

وصرحت **فيديريكا موغيريني*** إن الاتفاق يضمن أن يكون البرنامج النووي الإيراني سلميا بشكل كامل، وإخضاع كل البرامج المستقبلية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما سيؤدي الاتفاق إلى رفع العقوبات الدولية المفروضة على إيران في ما يتعلق بالبرنامج النووي وقطاعات الطاقة والمالية.[2]

كان موقف السعودية بالاتفاق النووي الايراني التاريخي تؤيد اتفاقا لمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية، لكنها أكدت أهمية وجود آلية تفتيش صارمة مع آلية لإعادة فرض العقوبات، ونسبت وكالة الأنباء السعودية الرسمية التصريحات "لمصدر مسؤول" أكد فيها أن :

[1] عبد الله فالح المطيري، مرجع سابق، ص78.
* ممثلة السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي.
[2] قلق بالسعودية من اتفاق إيران النووي: الجزيرة نت ، http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/7/14/

"المملكة تشارك دول 5 زائد 1 والمجتمع الدولى باستمرار العقوبات المفروضة على إيران بسبب دعمها للإرهاب وانتهاكها للاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالتسليح".[1]

ومع هذا التأكيد هناك قلق وحذر من هذا الاتفاق النووي، و الذي تمحور في رفع الحصار الاقتصادي عن ايران سيعطيها حرية اكبر للحركة، ودعم الدول والحركات الموالية لها في سورية والعراق ولبنان واليمن ماليا وتسليحيا، فاذا كانت ايران اصبحت صاحبة النفوذ الاكبر في هذه الدول الاربع الى جانب البحرين رغم العقوبات الاقتصادية الشرسة، فان هذا النفوذ مرشح للتمدد بصورة اكبر بعد انهائها.[2]

بالإضافة أن اهم المشكلة في الاتفاق النووي الأخير من وجهة النظر السعودية تكمن في أن هناك فجوة أيديولوجية واسعة بين الولايات المتحدة وإيران وفي ذات الوقت، تختلف مسارات العمل في معالجة بعض القضايا الجوهرية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، كما توجد لها أساب اخرى لرفضها هذا الاتفاق وهي متمثلة العناصر التالية التي ستحدد لنا أسباب المعارضة السعودية للاتفاق النووي الإيراني :

1. في حال تقلص النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج، فإن إيران ستكون القوى الإقليمية العسكرية الأقوى.
2. – أن هناك أقلية شيعية لا يمكن إغفال أهميتها، وتتركز هذه الأقلية في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية وهي منطقة غنية بالنفط.

[1] عاصفة الإتفاق النووى الإيرانى تضرب الشرق الأوسط، وكالة النيل،2015-07-15أطلع عليه، 20_08_2016.
http://www.nile.eg

[2] السعودية واسرائيل الاكثر قلقا من الاتفاق النووي الايراني الامريكي فكيف سيكون الرد عليه؟ وما هو المتوقع من ايران في المرحلة المقبلة؟ وما هي الانعكاسات على سورية والعراق واليمن؟ الرأي اليوم،03-04-2015.˝أطلع عليه 13_08_2016.
http://www.raialyoum.com/?p=239486

3. أن التقارب الإيراني مع الشيعة في المنطقة الشرقية من المملكة يعتبر أمراً محتملاً، وبالتالي ربما يتسبب في حدوث اضطرابات داخل السعودية تهدد استقرارها.[1]
4. امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية حتى وإن كانت للأغراض السلمية، يعنى أن المملكة العربية السعودية سوف تسعى لتأمين غطاء نووى لنفسها بعد أن كانت تعتمد على الغطاء الأمريكي.[2]

على الرغم من أن هناك جوانب أخرى مفيدة لدول الخليج عامة والسعودية خاصة لهذا الاتفاق النووي، الذي سينعكس على الجانب الخليجي وسيفتح أبواب التنافس الاقتصادي خاصة في المجال النفطي بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث تمتلك إيران ثاني أكبر احتياطي في الغاز الطبيعي عالميًا، وهذا ما يفسر لنا الانفتاح الغربي مباشرة على إيران بعد التوصل للاتفاق.[3]

المبحث الثاني: : التصادم السعودي الايراني في الازمة السورية:

سنتناول في هذا المبحث الازمة السورية ، والدور الايراني و السعودي في حل هذه الازمة وما نقاط التصادم بينهما في هذه الازمة ، وذلك ضمن مطال هذا المبحث.

المطلب الاول: إستراتيجية السعودية اتجاه الازمة السورية

قبل الذهاب الي استراتيجية السعودية اتجاه أزمة السورية لابد لنا من تطرق الى نظرة عامة حول الازمة السورية و التي ستجملها السطور التالية:

الازمة السورية:

[1] هاجر أبوزيد، الموقف السعودي والإسرائيلي من الاتفاق النووي الإيراني، أوراق الشرق الاوسط، المركز القومي للدراسات الشرق الاوسط، العدد62، 2014/19/6. http://ncmes.org/ar/publications/middle-east-papers/171

[2] كتبت سارة علام - إيمان الوراقى: لاتفاق النووى الإيرانى وسيناريوهات الشرق الأوسط، جريدة اليوم السابع، 6 أبريل 2015، اطلع عليها 2016_08_20. http://www.youm7.com/story/2015/4/6/

[3] تقادم الخطيب: الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته على منطقة الشرق الأوسط، نون بوست، 26جوان 2015، أطلع عليه: 2016_08_15. http://www.noonpost.net

بدأت إرهاصات الثورة السورية* في 17 فيفري2011 حين أغلق سوق الحريقة في العاصمة دمشق، وتجمهر التجار والأهالي في المناطق المحيطة بعد إهانة رجل أمن لابن أحد التجار، ورددوا لأول مرة هتاف "الشعب السوري ما بينذل."

وبعد خمسة أيام اعتصم عشرات السوريين أمام السفارة الليبية في دمشق تضامنا مع الثورة الليبية، وأطلقوا للمرة الأولى هتاف "خاين إللي بيقتل شعبه"، لكن قوات وأجهزة الأمن السوري سارعت إلى فض الاعتصام بالقوة.

ثم إنتقلت الى طلاب المدارس و الجامعيون اعتصامات تحت شعار" الشعب يريد تغير النظام"، لتنتقل الموجة الى مواقع التواصل الاجتماعي، ولي تشمل جميع مواطنين ارضي السورية.

وكانت الانطلاقة للثورة السورية في يوم الجمعة 18 مارس تحت شعار "جمعة الكرامة"، فنظمت مظاهرات في مدن درعا ودمشق وحمص وبانياس قابلها الأمن بوحشية – خصوصا في درعا– فسقط أربعة قتلى على أيدي قوات الأمن السوري في تلك المدينة، وتحولت المظاهرات طوال باقي أيام الأسبوع إلى أحداث دامية في محيط المسجد العمري ومناطق أخرى من مدينة درعا[1].

وفي 25 مارس انتشرت المظاهرات فعمت العشرات من مدن سوريا تحت شعار "جمعة العزة"، وشملت جبلة وحماة واللاذقية ومناطق عدة في دمشق وريفها كالحميدية والمرجة والمزة والقابون والكسوة وداريا والتل ودوما والزبداني، واستمرَّت بعدها في التوسع والتمدد شيئاً فشيئاً وأسبوعاً بعد أسبوع.

وقد حرص النظام السوري منذ البداية على حرف الثورة عن مسارها السلمي وإضفاء طابع عسكري دموي عليها لتحويلها إلى حرب داخلية وصراع استقطابي إقليمي مستفيدا من

[1] الثورة السورية : الجزيرة نت، أطلع عليها 23_08_2016. http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/3/7/

*ملحق رقم: 05.

تناقضات مصالح الدول الكبرى، ولم يتردد في قصف المدنيين بالبراميل المتفجرة والأسلحة الكيميائية وحصار المدن والقرى المناهضة له.[1]

وقبل التطرق الى الاستراتيجية المملكة العربية السعودية اتجاه الازمة السورية لابد لنا من الاشارة الى طبيعة العلاقات التي كانت بين البلدين قبل بداية الازمة، شهد العلاقات السعودية الايرانية فترات من التوتر والتصعيد، لكن الازمة السورية كانت القشة التي قطعت هذه العلاقة بعد ان جاء الموقف السعودي من الثورة السورية ضد نظام الأسد، ومع المعارضة السياسية في السوريا وتقديم لها المساعدة.

ففي المرحلة الاولى كانت ردود المملكة غن طريق الوسيلة الدبلوماسية الهادئة التي اتبعتها المملكة العربية السعودية في التعامل مع بدايات الثورة، إلا أنها خرجت عن هدوئها بعد خطاب الملك عبد الله بن عبد العزيز بتاريخ 2011/8/8 " أن ما يحدث في سورية ليس من الدين ولا من القيم ولا من الأخلاق، معلناً استدعاء سفير بلاده في سوريا للتشاور".[2]

وفي الخامس عشر من مارس 2012 قدمت الرياض نصيحة لبشار الأسد على لسان العاهل السعودي أيضاً بقوله للأسد: (أنت تسير في المسار الخاطئ، وعليك أن تصحح مسارك، وإن لم تكن لديك خطة لتصحيح المسار اترك الفرصة لغيرك) .

كلام الملك حمل في طياته رفضاً سعودياً لما يجري في سوريا من أعمال عنف ضد الشعب السوري العربي المسلم، داعيا إلى الوقف الفوري لمثل تلك الأعمال.

وقد أعلنت المملكة في 23جانفي2012 سحب بعثتها من لجنة المراقبين العرب لأحداث سورية، وصرح الأمير سعود الفيصل أمام وزراء الخارجية العرب خلال اجتماعهم في القاهرة :"إن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر، ونحن لن نقبل بأي حال من الأحوال أن

[1] الثورة السورية، مرجع سابق.
[2] الموقف العربي من الثورة السورية، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2012_07_19,اطلع عليه 23_08_2016, http://www.umayya.org/featured/1386

نكون شهود زور، أو أن يستخدمنا أحد لتبرير الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري الشقيق"، معلناً من هذا المنطلق سحب المملكة لمراقبيها نظراً لعدم تنفيذ الحكومة السورية لأي من عناصر خطة الحل العربي التي تهدف أساساً لحقن الدماء السورية الغالية.

في حين بقي الموقف السعودي على ثباته وقد لخصه الأمير سعود الفيصل في كلمته التي ألقاها أمام مؤتمر أصدقاء سورية في إسطنبول بتاريخ 1 نيسان 2012، وهو قائم على معادلة الجمع بين السعي للتخفيف من معاناة الشعب السوري، وتوفير الحد الأدنى من وسائل الدفاع المشروع لمن هم هدف لآلة القتل، وأدوات القمع التي يمارسها النظام السوري، وهي دعوة صريحة من المملكة للعمل على[1]:

أولاً: حماية المواطنين السوريين في الداخل، والالتفات إلى اللاجئين الذين غطوا الأراضي الأردنية واللبنانية والتركية عبر تقديم المساعدات الإنسانية وهو غير متوافر بدون تأمين الممرات الإنسانية.

ثانياً: تأمين من تبقى في الداخل عبر السعي الدولي لحماية أمنية، وهو ما لم يتحقق إلا عبر التسليح وتزويد المعارضة المسلحة المتمثلة بالجيش السوري الحر بوسائل الاتصال الحديثة التي تمكنها من التواصل اليومي المستمر.

ثالثاً: وضع حد لعمليات القتل المستمرة ضد الشعب السوري بالوسائل التي يراها المجتمع الدولي مناسبة، بعد أن تتخلى روسيا والصين عن حق النقض الذي أطال أمد الأزمة، وأسقط المزيد من الشهداء.

وللموقف السعودي عدة مبررات له تفسر لنا دعم ووقوف المملكة بتجاه المعرضة السورية ضد نظام بشار الاسد والتي يمكننا أن نجملها في النقاط التالية:

[1] الموقف العربي من الثورة السورية، مرجع سابق.

1. إسقاط النظام السوري من شأنه أن يحد من نفوذ إيران.
2. إعتبر سورية بمثابة رأس الحربة في محور الممانعة في مواجهة محور الاعتدال الذي تقوده السعودية ومصر
3. تعتبر السعودية نفسها مركز الإسلام لذا لم تشأ أن تستمر في الوقوف مكتوفة اليدين لما تراه من أعمال عنف ضد الشعب السوري.
4. إرادة السعودية التحرك كلاعب إقليمي محوري وقوي في مواجهة بروز أدوار كل من إيران وتركيا.[1]

المطلب الثاني: استراتيجية ايران في الازمة السورية:

قبل البداية في التطرق الى استراتيجية إيران في الازمة السورية لابد لنا من الاشارة الى العلاقات الايرانية السورية قبل الازمة انطلاقا من مرحلة بعد الثورة الاسلامية، والتي سنحرص على توضيحها لغاية فهم موقف الايراني من الازمة السورية.

ولقد مرت العلاقات الايرانية السورية بمراحل ثلاثة مهمة كانت أولها مأسسة العلاقات بينهما لتليها مرحلة تنميط العلاقات وصولا الى مرحلة الاستقرار بين الطرفين وإحتلال إيران للأراضي السورية بكل ما تحمله الكلمة من معنى ، فقد إخترقت ، إيران الاراضي السورية من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية ، الى غاية وصولها الى مرحلة الهيمنة على سوريا كاملا.

وسنحدد في العناصر الآتية أبعاد الهيمنة الايرانية على البيئة الداخلية السورية[2]:

[1] الموقف العربي من الثورة السورية، مرجع سابق.
[2] العلاقات الايرانية –السورية(2)الهيمنة الايرانية على سوريا2011_2014، المزماة للدراسات و البحوث، 27جانفي2014، أطلع عليه:23_08_2016. http://almezmaah.com/2014/01/27

البعد السياسي:

لطالما شكلت سورية مرتكزاً أساسياً في المشروع الإيراني منذ 1979، حيث اعتمدت عليها إيران في اختراق محيطها العربي في العراق ولبنان وفلسطين، جاعلة منها صلة وصل مع دول الخليج العربي

و مع اندلاع الثورة السورية على نظام الأسد شهدنا تحولاً كبيراً في نمط العلاقات السياسية بين الطرفين، فبعد أن تدرجت العلاقات من علاقات ندية بين دولتين، إلى مرحلة نمطية في العلاقات، ومن ثم مرحلة استقواء كل طرف بالآخر، فكانت هذه الازمة بداية للهيمنة إيرانية على غالبية الأداء السياسي والعسكري لنظام الأسد، الداخلي منه والخارجي..

حيث عمد النظام السياسي الايراني الى استغلال وسائل الاعلام لدفاع على شرعية نظام الأسد، وأصبح من مسؤولية الساسة الايرانيون والروس إدراره الحدث السوري و التفاوض الدولي حوله، إلى ان تحولت إيران الى لاعب أساسي في القضية السورية و التي أصبح المجتمع الدولي لا يوجد صيغة الاحلال السلام في سوريا الا بالاتفاق مع ايران.

وكان هذا التحول نتيجة لغياب التوافق العربي حول الموضوع السوري، وخصوصاً مع دعم أنظمة كالجزائر العراق وسودان ، كل هذا الوضع سمح لإيران تعزيز دورها السياسي في سورية ،وهو ما دفع المجتمع الدولي إلى فرضها كأحد المحاورين في مؤتمر الدولي جنيف 2 لبحث سبل للتسوية الازمة. [1]

من هنا يمكننا القول أن الحفاظ على نظام الأسد بالنسبة إلى الإيرانيين هو ثمن كافٍ لمقايضته على ملف بحجم الملف النووي، ذلك أن دمشق هي العقدة الأهم التي تمسك بأطراف محور طهران– بيروت، والذي يشكّل ذروة الحلم الفارسي– الشيعي في المنطقة.

[1] العلاقات الايراانية –السورية(2)الهيمنة الايرانية على سوريا2011_2014، مرجع سابق

إن التنازل الذي قدمه وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف في جنيف، إبان المفاوضات بشأن الملف النووي، ما كان ليحدث لولا خوف طهران من انهيار النظام السوري ،وعلى أساسه يمكن قراءة ذلك بمقايضة دولية بين الملف النووي من جهة واستمرارية نظام الأسد تحت الهيمنة الإيرانية من جهة أخرى كما تعمل إيران، على إحداث تغيرات ديمغرافية في سورية، من خلال تجنيس مئات الآلاف من الشيعة العراقيين والإيرانيين واللبنانيين من جهة.

البعد العسكري:

إن السياسة الايرانية إتجاه سوريا لا تعتمد على البعد السياسي فقط بل تذهب الى البعد العسكري لسياستها، فقد دفعت إيران وبشكل تدريجي نحو إعلاء القيمة العسكرية للمشاركة الإيرانية إلى جانب نظام الأسد وفقاً لتطورات الواقع الميداني في سورية، وذلك بدءاً من إرسال العتاد العسكري والخبراء والمدربين، وإن كانت تلك المساندة قائمة منذ عقود، إلا أنها تعززت بشكل مضطرد ومتسارع من تاريخ 15 مارس مع اندلاع الثورة السوري.

ليصل في ما بعد الإيعاز لجملة الميليشيا العراقية واللبنانية التابعة لها عقائدياً وعسكرياً، نحو الانخراط المباشرة في مساندة قوات الأسد، قبل أن تتحول إلى مرتكز العملية العسكرية الإجرامية تجاه الشعب السوري، وتغدو قوات الأسد مجرد داعم لوجستي عسكري لها، إضافة الى انخرط الحرس الثوري الإيراني بشكل مباشر في إدارة الصراع وتوجيهه والمشاركة به. [1]

البعد الاقتصادي:

لقد ساعد الاختراق السياسي و العسكري للإيراني لسوريا بيئة مواتية لإحكام السيطرة على الاقتصاد السوري، وتوظيفه كأداة لكسر العقوبات الدولية المفروضة على إيران من جهة،

[1] العلاقات الايراانية –السورية(2)الهيمنة الايرانية على سوريا2011_2014، مرجع سابق

وبوابة عربية للسلع الإيرانية، واستنزافاً كاملاً للموارد الاقتصادية السورية، خاصة في ظل عجز كبير في الميزان التجاري ما بين الدولتين.

ورغم العقوبات المفروضة على ايران و العقوبات المفروضة على بشار الاسد الا أن العلاقات الاقتصادية لم تنقطع بل على عكس تماما فقد زاد الطرفين توثيق العلاقات الاقتصادية بينهما ، فقد عقد الأسد اتفاقية من 17 مادة مع إيران، بعد اندلاع الثورة السورية، وركزت على: "التجارة والاستثمار والتخطيط والإحصاءات والصناعات ووسائط النقل الجوي والبحري والأرضي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والصحة والزراعة والسياحة" بين البلدين.

وكان خطوة لمحاولة التقليل من تأثير العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبعض دول الجامعة العربية، ولتخفيف الموانع التجارية التي برزت نتيجة ما حققه الثوار من تقدم دفع الضغط الاقتصادي على الدولتين إلى توقيع اتفاق تجارة حرة رمزي بينهما في ديسمبر 2011.

و تقوم هذه الاتفاقية على خفض الضرائب الجمركية لتسهيل التجارة والأعمال فإنّ سورية قررت تخفيض الضرائب على السلع السورية المصدرة إلى إيران بنسبة 60% لتعزيز التجارة الثنائية بينهما، إضافة الى فتح إيران خط ائتمان بقيمة 3.6 مليار دولار لدمشق، لتغطية حاجات النفط لسورية التي تواجه حصاراً دولياً، وذلك مقابل حق الاستثمار في سورية في جميع المجالات.[1]

[1] العلاقات الايراانية –السورية(2)الهيمنة الايرانية على سوريا2011_2014، مرجع سابق

ومنذ الاول كان موقف الايراني إتجاه الازمة السورية أن الأزمة مفتعلة للإسقاط نظام بشار الاسد ولم يتغير موقفها منذ بداية الازمة الى غاية اليوم، ويمكننا أن جمل إستراتيجية إيران إتجاه الثورة السورية في النقاط التالية[1]:

1. الدعوة للحوار الداخلي ونبذ العنف في بداية الازمة.
2. الدعم العسكري لنظام بشار الاسد.
3. الدعم الاعلامي لمنح شرعية لنظام الاسد.
4. الدعم الديني و الطائفي للعلوين السوريون.

كما أن أهمية سوريا في الاستراتيجية الإيرانية، يمكن أن تفسر لنا الدور الإيراني الواسع والعميق في القضية السورية، الذي يفرض تحديات كبرى على طهران في المستويين الداخلي والخارجي لها تأثيرات عميقة ليس على استراتيجية النظام فقط، إنما على مستقبله أيضا.

كما يعتبر الهدف الأساسي للدور الإيراني الواسع في القضية السورية مستمد من استراتيجية التمدد الإيراني في شرق المتوسط، وصولا إلى الخليج، ففي هذه الحلقة تشكل الثورة السورية محاولة إخراج سوريا من سلسلة سيطرة إيرانية، تمتد عبر العراق الذي يحكمه نوري المالكي إلى سوريا التي يحكمها بشار الأسد إلى لبنان، التي يفرض حزب الله سيطرته عليها.[2]

[1] كليم دنوش، إيران والثورة السورية، مركز أمية للبحوث و الدراسات ، الاعلامات أولاين، 05_08_2012، أطلع عليه23_08_2016.
http://www.alamatonline.net/l3.php?id=37552

[2] فايز سارة: الدور الايراني في قضية السورية، أخبار العربية، 11ماي2014، أطلع عليه 23_08_2016.
http://www.alarabiya.net/ar/politics/2014/05/11

كما إن السياسة الإيرانية في دعم حكم الرئيس بشار الاسد سجلت نجاحا مع دخول روسيا الى الازمة السورية، وقد اصبح الجيش السوري في موقف الهجوم امام الجماعات المسلحة ومنها تنظيم "داعش" الإرهابي، وهكذا فشلت سياسات تركيا وأميركا والسعودية وقطر الذين كانوا يريدون انهاء حكم الرئيس الاسد.

وفي الطرف الثاني أدركت الدول الغربية وأميركا ان سياساتها في دعم الجماعات المسلحة المعارضة ضد الحكومة المركزية في سوريا كانت خاطئة، وكانت لتسمح بسيطرة "داعش" على الاراضي السورية و التوسع في المنطقة[1].

في الاخير يمكننا الاستخلاص ان السياسات الاستراتيجية الإيرانية حيال الازمة السورية أدت الى زيادة القوة الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة، في مقابل اضعاف مواقف منافسي إيران الاقليميين أي تركيا والسعودية وقطر.

المبحث الثالث: البعد الديني في الموقف السعودية اتجاه الازمة اليمنية:

يلعب العامل الديني دورا مهما في توجيه السياسة الخارجية لأية دولة ، وقد نلجأ في الكثير من أحيان عيه في تفسير السلوكات الخارجية لدولة ما إتجاه قضية أو أزمة .

وبالحديث عن الازمة اليمنية التي كان البعد الديني حاضرا فيها بشكل كبير وقد يكون من بين أهم أسباب قيام هذه الازمة في اليمن بقيادة الحوثين، توجه دول المنطقية إتجاه الازمة كان كذلك يحمل في طياته التوجه الديني.

ولذلك من المهم معرفة توجه السعودي و الايراني إتجاه الازمة واستراتيجيتهما نحوها، وتأثير البعد الديني على سياسية الخارجية للدولتين ، وهذا ما ستحمله مطالب هذا البحث.

[1] ماهو نجاح الاستراتيجي الايراني في الازمة السورية،قناة العالم،22نوفبر 2015، أطلع عليه 23_08_2016.
http://www.alalam.ir/news/1762243

المطلب الاول: موقف السعودية من الحوثين في الازمة اليمنية:

قبل التطرق الى موقف السعودية من الحوثيين* في الازمة اليمنية لابد من معرفة طبيعة العلاقات بين البلدين على مر التاريخ، والتي سنوجزها في ما يلي:

لطالما شهدت العلاقة بين الرياض وصنعاء توترا شديد حتي في العصور القديمة ، في مراحل الدولة السعودية الاولى، وكانت مشكلة الحدود هي أهم نقطة للخلاف بينهما، وتمخض عن هذا التذبذب بين حروب ومواثيق للصلح مجموعة من المعاهدات الصلح بينهما و التي سنشير اليها في الملاحق*، ويمكننا ان نحدد مراحل العلاقات بين صنعاء و الرياض في المراحل التالية:[1]

المرحلة الاولى: تمتد هذه المرحلة من 1932_1946مرحلة الحرب بين البلدين، شهدت هذه الفترة حروب ونزاعات حول الحدود المشتركة بين البلدين ومنطقة العسير.

المرحلة الثانية: تمتد هذه المرحلة من 1946_1962 إتسمت هذه المرحلة بهدوء واستقرار العلاقات بين البلدين، لدرجة انها تعتبر مرحلة الذهبية بين البلدين.

المرحلة الثالثة: وتمتد هذه المرحلة من 1962_1970 مرحلة الحرب الاهلية داخل اليمن ، أو بالأحرى مرحلة الانقلاب العسكري داخل اليمن، ووصول عبد الله سلال الى سدة الحكم وتحول نظام الحكم الى جمهوري ، من هنا تحولت العلاقات السعودية اليمنية، لتدخل في مرحلة جديدة بعد عدم دعم وإرتياح المملكة العربية السعودية للتغير الاوضاع السياسية في اليمن التي ستمنحها تحرر من القبضة السعودية .

[1] يوسف الهاجري: السعودية تبتلع اليمن، قصة التدخلات السعودية في الشطر الشمالي لليمن، دب ن، دار صفاء للنشر ، ط1، 1988، ص06.

* وهم مجموعات مسلحة كانت تنتمي للشيعة الزيدية، وحدث تقارب فكري بينها وبين الفكر الشيعي الإثني عشري الإيراني في الأعوام الأخيرة – في أواخر العام 2004، وصولاً إلى الحرب السادسة في العام 2010.

*ملحق رقم 05.

المرحلة الرابعة: تتحدد هذه المرحلة من 1970 الى غاية يومنا هذا فقد سعت اليمن الى تحرر من السعودية بطريقة دبلوماسية لذلك تشخص هذه المرحلة بفترة الاخواء الاعداء، فرغم تجلي الاوضاع في العلن بين الطرفين على انهما إخوة الى ان ما وراء الكواليس هذه العلاقات هو عداء كبير.[1]

هذا في ما يخص مسار العلاقات التي شهدتها البلدين عبر مر التاريخ الى يومنا هذا، أما بما يخص الازمة اليمنية و التي لابد من وضع نظرة عامة لها قبل التطرق الى موقف السعودية من الحوثين وفي اليمن.

لقد بدات الازمنة اليمنية تزامنا مع موجة الربيع في تونس، فبد أن منعت السلطات اليمنية طلاب الجامعات في صنعاء من تظاهرا لاحتفال بتغير الاوضاع في تونس ونجاحها وذلك في 01_18_2011.

ثم تواصلت التظاهرات في تعز على محدودية الاصلاحات التي جاءت بها الحكومة وذلك في 01_21_2011.[2]

ثم نتيجة لوفاة طالب في مظاهرات عدن في 01_22_2011 ، إشتد الصراع بين الحكومة و الشعب لتصعد الازمة الداخلية في اليمن بداية من 27_01_2011 الاحتجاج على الاصلاحات السياسة ة الاجتماعية التي جاءت بها الحكومة في هذه الفترة .

ويمكننا مواصلة التسلسل التاريخي الازمة اليمنية* في النقاط التالية:

- 29/01/2011: الرئيس صالح يدعو أحزاب "اللقاء المشترك" المعارضة إلى وقف المظاهرات والحملات الإعلامية واستئناف الحوار.

[1] يوسف الهاجري، مرجع سابق، ص07.
*الملحق رقم:07.
[2] احتجاجات اليمن، التسلسل الزمني، الجزيرة نت، 3_12_2011،أطلع عليه: 23_08_2016، http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/3/12/

- 30/01/2011 :أحزاب "اللقاء المشترك" تتجاهل دعوة الرئيس إلى الحوار وتؤكد مواصلة نزولها إلى الشارع حتى تتحقق مطالبها الخاصة بالتغيير ورحيل النظام.
- 02/02/2011 :الرئيس اليمني يعلن أنه لن يسعى لتمديد فترة رئاسته عندما تنتهي عام 2013، مؤكدا أنه لن يكون هناك توريث الحكم لابنه.
- 03/02/2011:خروج عشرات الآلاف إلى شوارع العاصمة صنعاء ومدن أخرى في مظاهرات تأييد للرئيس علي عبد الله صالح، وأخرى مناهضة تدعوه للتنحي عن الحكم.
- 12/02/2011 :آلاف اليمنيين يتظاهرون بالعاصمة وبعدد من المدن الجنوبية ابتهاجا بانتصار الثورة الشعبية في مصر والمطالبة بضرورة رحيل النظام وتحسين الظروف المعيشية الصعبة. وتجمع لأنصار النظام الحاكم في "ميدان التحرير" بالعاصمة.
- 15/02/2011 :المعارضة تطلب تنحية جميع أقارب الرئيس من المناصب القيادية بالمؤسسة العسكرية والأمنية والحكومية، والرئيس اليمني يقرر فتح مكتبه للاستماع إلى مواطنيه ومناقشة قضاياهم، وسبع منظمات حقوقية يمنية تتهمه بالسعي لإثارة الانقسامات القبلية بين المجتمع[1].
- 16/02/2011إصابة أربعة مواطنين إثر صدامات بين متظاهرين مؤيدين ومعارضين لعلي عبد الله صالح.
- 17/02/2011قتلى وجرحى أثناء تفريق قوات الأمن للمتظاهرين في عدن وإصابات في مواجهات بين مؤيدين ومعارضين للرئيس بصنعاء.
- 19/02/2011قتيل في صنعاء في أعنف مواجهات بين قوات الأمن والمتظاهرين منذ بداية الأحداث.

[1] احتجاجات اليمن، التسلسل الزمني، مرجع السابق.

- 20/02/2011الرئيس اليمني علي عبد الله صالح يدعو المعارضة اليمنية مجددا إلى الحوار، ويعبر عن استعداده للاستجابة لمطالب المعارضة "إذا كانت مشروعة."
- 21/02/2011آلاف اليمنيين يبدؤون اعتصاما أمام جامعة صنعاء للمطالبة برحيل الرئيس صالح الذي أكد أنه لن يرضخ إلا عبر صناديق الاقتراع.
- 23/02/2011مقتل شخصين على الأقل وجرح نحو 25 شخصا في صنعاء بعد أن حاول من يوصفون بأنهم أنصار الرئيس اليمني الدخول عنوة إلى اعتصام الشباب في جامعة صنعاء .
- 28/02/2011المعارضة ترفض عرضا جديدا للرئيس اليمني يتضمن تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم ممثلين عن حزب المؤتمر الشعبي الحاكم وللمعارضة، وإحالة الفاسدين إلى القضاء.
- 01/03/2011توسع رقعة الاحتجاجات والرئيس اليمني يقول إنه مستعد للرحيل شرط ضمان انتقال سلس للسلطة ويؤكد أن الاضطرابات تدار من تل أبيب، ويقرر إقالة حكام خمس محافظات تشهد اضطرابات[1].
- 03/03/2011علماء الدين باليمن يطرحون مبادرة تضمن انتقال السلطة في اليمن بصورة سلسة خلال عام، والرئيس يرفض.
- 05/03/2011استقالة مسؤولين حكوميين ورجال أعمال من الحكومة ومن حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم بسبب قمع الاحتجاجات الشعبية.
- 07/03/2011علي صالح يجدد الدعوة للحوار والمعارضة تهدد بتصعيد الاحتجاجات بسبب رفض خطتها لانتقال السلطة خلال العام الحالي، ومسلحون يقتحمون مركزا للجيش بمحافظة لحج.

[1] احتجاجات اليمن، التسلسل الزمني، مرجع سابق.

- 09/03/2011منظمتان حقوقيتان توجه نداء للتحرك الفوري وإيقاف "الكارثة الإنسانية التي يتعرض لها نزلاء السجن المركزي بصنعاء، ولجنة علماء ومشايخ اليمن تدين الاعتداء على المعتصمين.
- 10/03/2011الرئيس اليمني يعلن مبادرة لحل الأزمة تدعو إلى الانتقال من نظام الحكم الرئاسي إلى نظام برلماني، والاستفتاء على دستور جديد للبلاد وتوسيع نظام الحكم المحلي كخطوة أولى نحو الفدرالية.
- 11/03/2011مظاهرات حاشدة في مناطق مختلفة باليمن رفضا لمبادرة الرئيس، وارتفاع عدد النواب المستقلين من المؤتمر الشعبي الحاكم إلى 18.
- 2011/03/12 قوات الأمن تقتحم ساحة التغيير بصنعاء وتطلق الغاز المسيل للدموع لتفريق المعتصمين داخلها مما أدى إلى مقتل شخص وإصابة مئات الأشخاص.[1]

وتعد هذه المراحل الازمة اليمنية بكل إختصار و على الرغم أنها تعد فقط بداية للازمة فقد تطورت الازمة الداخلية لتصبح أزمة دولية ولتتدخل فيها القوى الكبرى والقوى الاقليمية بعد طلب من الرئيس بنفسه بتدخل القوى الدولية لحل الازمة الداخلية التي تمر بها بلاده.

بعد التطرق الى العلاقات بين صنعاء و الرياض والى نظرة عامة حول الازمة اليمنية في 2011، يمكننا إذا تحديد إستراتيجية السعودية إتجاه الازمة اليمنية، قد جاء رد الاستراتيجي للملكة العربية السعودية اتجاه الازمة السعودية عن طريق عاصمة الحزم ، إذ سعت السعودية بتشكيل تحالف ضم عشر دول شمل دول الخليج جميعها ما عدا سلطنة عُمان؛ للقيام بعملية "عاصفة الحزم" التي رأت فيها وسيلة حسم لأكثر من ملف وهي [2]:

[1] احتجاجات اليمن، التسلسل الزمني، مرجع سابق.
[2] أمل عالم: الصراع السعودي على اليمن، مركز الجزيرة للدراسات، 29جوان2015،أطلع علية 22_08_2016.
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/201562581942634902.html

1. وضع حدٍّ للتمدد الإيراني في المنطقة بشكل عام واليمن بشكل خاص، وإرسال رسالة بأن دول التحالف لن تقف موقف المتفرج من التمدد الإيراني
2. التأثير على المفاوضات النووية الإيرانية.
3. التعبير عن قلقها من التقارب الأميركي–الإيراني الذي ترى دول التحالف، وعلى رأسها السعودية، أنه سيكون على حساب نفوذها في المنطقة ويقوّي من دور إيران في معادلة النفوذ الإقليمية.
4. إثبات أن دول المنطقة قادرة على حماية نفسها بنفسها واتخاذ الإجراء المناسب متى لزم الأمر، وأن الإنفاق الهائل على التسلح طوال السنوات الماضية لم يكن هباء ولم يذهب سدى.

ولعلل من بين أهم أسباب التدخل العسكري السعودي في اليمن راجع الى العوامل التالية:

أ– سيطرة الحوثيين على السلطة في اليمن يعد بالنسبة للسعودية فقدانا لليمن ك عمق استراتيجي وتحولها إلى حالة دولة معادية فعلية ومن ثم التهديد الفعلي للأمن القومي للدولة السعودية خاصة مع وجود امتداد شيعي في المملكة.[1]

ب– دخول اليمن في فوضى وحرب أهلية يشكل خطرا واسعا على أمن المملكة واستقرارها ويفتح مجالات واسعة للضغط على المملكة لاستقبال ملايين اللاجئين وإمكانيات التجنيد منهم ومن غيرهم للإضرار بالأمن والسلم الداخليين للمملكة[2].

[1] محمد الغابري: اليمن وإيران"حقيقة الاطلاع ومستقبل العلاقات"، الجديد اليمني، 15_02_2015، أطلع عليه: 21_08_2016.
http://www.alyemeny.com/news.php?id=683#.V8c5YfnhDMy
[2] محمد الغابري، مرجع السابق.

المطلب الثاني: موقف الايراني من الحوثين في الازمة اليمنية

لابد من التطرق في البداية الى العلاقات الايرانية اليمنية قبل الازمة اليمنية وقد مرة العلاقات بين الطارفين بعدة مراحل و التي سنجملها في 4 مراحل تالية[1]:

المرحلة الاولى: 1990 –1992:

شهدت هذه المرحلة الاولى في العلاقات تنشيط الاتصال السياسي بين البلدين هي التغاضي عن الخلافات التي كانت بينهما أثناء الحرب الإيرانية – العراقية، وإنهاء ملف الأسرى اليمنيين الذين كانوا بحوزة الحكومة الإيرانية.

وقد تم تشكيل لجنة وزارية مشتركة للتعاون الاقتصادي، وبذلك تبادل الوفدان الزيارة بينهما، والتي أبرزت إصرار البلدين على تطوير علاقاتهما المشتركة في مجالات عدة، وقد اعتمدت السياسة الخارجية للرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني مع اليمن على المصلحة والمصالحة، وباعتماد السياسة البراغماتية الاقتصادية.

المرحلة الثانية: 1992– 1994:

شهدت هذه المرحلة جمود في العلاقات الثنائية بسبب انقطاع لقاء اللجنة الوزارية المشتركة بسبب الزيارة المفاجئة التي قام بها رئيس جمهورية إيران الاسلامية هاشمي رفسنجاني لجزيرة أبو موسى الإماراتية في مارس .

وبسبب انشغالات الجمهورية اليمنية بأوضاعها الداخلية في الحرب الأهلية، شهدت علاقات بينهما نوع من البرودة رغم أن التواصل بين الجانبين بقي مستمراً، في نطاق الزيارات الرسمية بين الطرفين، ولكن تلك الزيارات أخذت شكلاً دبلوماسياً دون أن يجري عليها حالة تعاون يذكر في أي اتفاقيات.

[1] جهاد عبد الرحمن أحمد: علاقات اليمنية_الايرانية وأثرها في أمن الخليج العرب(1)،مركز المزماة مركز الدراسات و البحوث، 21دسيمبر 2013،أطلع عليه: 22_08_2016. http://almezmaah.com/2013/12/21/

المرحلة الثالثة: 1996- 2003:

عودة عقد الدورة الثنائية للجنة الاقتصادية المشتركة في صنعاء خلال الفترة 16- 18 جانفي1996، مهد هذا الى إفساح المجال أمام اللقاءات المتبادلة والزيارات الرسمية لمسؤولي البلدين على تعزيز آفاق التعاون المشترك بينهما في المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية، حيث تم التوقيع على عدد من الوثائق[1].

وفي 2000 ثم توقيع على اتفاقية أمنية بين حكومتي البلدين تقوم على أساس عدم التدخل في الشئون الداخلية والاحترام المتبادل، وأن يؤخذ في الاعتبار مصالح جميع الشعوب والدول، ولكن لم يتم التصديق عليها إلا في عام 2003.

المرحلة الرابعة: 2004- 2013:

في هذه المرحلة شهدت الاوضاع بين البلدين عودة حالة التأزم في العلاقة بين اليمن وإيران، وكانت إيران هي البادئة بممارساتها وتدخلاتها التي أجبرت اليمن على مراجعة علاقاتها معها، وذلك بسبب التدخل في الشئون الداخلية اليمنية من خلال دعم الحركة الحوثية منذ اندلاع المواجهات المسلحة بينها، وبين الدولة اليمنية 2004، بجميع الوسائل من قبل إيران وبشكل واضح.

ويمكننا في الاخير استخلاص أن العلاقات الايرانية اليمنية كانت متذبذبة ولطالما كانت تعاض الحكومة اليمنية، هذا ما يفسر لنا دعم إيران الحوثين على الرغم من وجود دور للبعد الديني في قضية تأييدها للمعارضة على حساب نظام حكم علي عبد الله صالح.

لقد رفضت إيران "عاصفة الحزم" جاءت أشد الانتقادات على لسان المرشد الأعلى في إيران علي خامنئي، فقد صرح خامنئي أن "السعودية ستتلقى الضربة فيما يحدث

[1] جهاد عبد الرحمن أحمد، مرجع سابق.

باليمن ويمرغ أنفها بالتراب" ورأى أن الرياض "أخطأت باعتدائها على اليمن"، وأنها أسست لـ"بدعة سيئة في المنطقة". وشبه خامنئي العملية العسكرية بالعدوان الإسرائيلي على غزة"، كما وصفها بـ"الجريمة والإبادة الجماعية."

وتستخلص إستراتيجية إيران إتجاه الازمة اليمنية بدعمها للحوثين بجميع وسائلها الاعلامية وكسب تأييد لها والعسكرية ومساندتها و السياسية و غيرها، كل ذلك من أجل كسر شوكة السعودية في المنطقة، يأتي ذلك بعد أن أرسلت إيران في 08أفريل المدمرة "البرز" والفرقاطة "بوشهر" إلى خليج عدن ومضيق باب المندب لتأمين الملاحة البحرية الإيرانية في المياه الدولية في مهمة تستغرق 3 أشهر، كدعم للحوثين في المنطقة.

ويكمننا أن نقول أن الحرب اليمنية تحولت من حرب مصالح الى حرب تقوم على اسس دينية بين شيعين الحوثين وإيران وحلفائهم، وبين دول السنية السعودية و دول الخليج وبكستان وقد يكشف لنا المخطط التالي* على مناورات ردع الشمال التي سعت اليها السعودية من إجل بعث رسالة إلى ايران أنها ليست وحدها في هذه الحرب.[1]

المبحث الرابع: افاق العلاقات السعودية الايرانية:

في هذا المبحث الاخير الذي خصصناه الى دراسة أفاق العلاقات الايرانية السعودية، سنعتمد في مطالبه على مشهدين محتملين للعلاقات بين رياض وطهران.

[1] هل تركت السعودية وحيدة في اليمن، RT، 10_04_2015، أطلع عليه: 21_08_2016.
https://arabic.rt.com/news/779751-إيران-السعودية-باكستان-واشنطن-اليمن

المطلب الاول: مشهد تصعيد العلاقات

يتبني هذا المشهد فرضية تصعيد بين الرياض وطهران في أفق علاقاتهما، انطلاقا من حدوث انفجار في العلاقة ما بين المملكة العربية السعودية وإيران، وذلك نظراً للتناقض الاستراتيجي والسياسي والمذهبي الواضح بين المصالح السعودية والإيرانية في المنطقة، خاصة مع تغير موازين القوي في المنطقة مما قد يمهد الي إنفجار الأوضاع صولاً للمواجهة العسكرية في أي لحظة، وقد يكون بوادر هذه المواجهة العسكرية الازمة الدبلوماسية بين البلدين.

فالعلاقة ما بين السعودية وإيران في المرحلة الاخيرة وصلة إلى الأوج التصعيد، فقد تتجه للحرب الحقيقية، لذلك قامت ايران في عامي 2012-2013 بتطويق السعودية بمجموعة من القواعد العسكرية بالسودان وارتيريا وجزر دهلك واثيوبيا والعراق، وخاصة بعد أن شهدت العلاقات بينهما قطع للعلاقات الدبلوماسية بعد إعدام "**نمر نمر**" من طرف السعودية.

وفي نطاق التنافس الحاد بينهما فإنّ السعوديّة تحاول تأكيد نفوذها من جديد في المنطقة عبر التدخل في أزمات المنطقة، وفي مقابل النفوذ الإيراني عبر التحالفات العربيّة، وخاصة عبر دعم نظام الرئيس السيسي في مصر وتشكيل تحالف عربي سني يكون قادر علي مواجهة التمدد الإيراني، بالإضافة إلي إسقاط النظام السوري من خلال دعم المعارضة بالمال والسلاح.

فقد زادت الأزمة النفط حدة الصراع بينهما، فقد صرح الرئيس الإيراني حسن روحاني تهديده للدول المسؤولة عن انخفاض أسعار النفط بأنها "ستندم" بسبب تأثر الحزانة الإيرانية بانخفاض أسعار النفط، فالمملكة السعودية تَعدّ إيران منافسًا كبيرًا لها، بل عدوّاً لدودًا على الصعيد السياسيّ، والاقتصاديّ، والاستراتيجيّ، والإيديولوجيّ، حتى أن السعودية أعدت استراتيجية واضحة وهي مقارعة إيران في كل بلد لها فيه نفوذ، خاصة مع وقوفها في وجه التقارب الأمريكي الإيراني في موضوع الملفّ النوويّ الإيراني لأنها ترى أنّ هذا الملفّ يعطي إيران نفوذًا وهيمنة كبيرين إقليميًا ودوليًا[1].

لذلك تشهد العلاقات السعودية الايرانية هذه الايام أعلى درجات التوتر، وسط تهديدات متبادلة بالانتقام العسكري على ارضية ازمة حجاج منى، والصراع في كل من سورية واليمن والعراق، ولذلك باتت احتمالات الانتقال من حرب بالنيابة الى صدام مباشر، واردة اكثر من اي وقت مضى. حيث أكد اللواء محمد علي الجعفري القائد العام للحرس الثوري الايراني، والرجل الاقوى في ايران بعد المرشد، في تهديدات صدرت عنه ان الحرس الثوري مستعد لتوظيف جميع قدراته لتوجيه رد سريع وعنيف، في اي زمان ومكان، ضد آل سعود، بسبب كارثة منى، واسترداد حقوق الحجاج الايرانيين الضحايا، وتحقيق طلب المرشد الاعلى آية الله علي خامنئي" فهل تصل الأمور بين البلدين إلي المواجهة العسكرية المباشرة .[2]

[1] منصور أبو كريم: مستقبل العلاقات السعودية و الايرانية في ظل تنامي الصراع السياسي والطائفي في المنطقة، الأمد ، 13_10_2015،أطلع عليه: 23_08_2016. https://www.amad.ps/ar/Details/93277

[2] منصور أبو كريم، مرجع سابق.

المطلب الثاني: مشهد توافق

ننطلق في هذا السيناريو من فرضية وصول الطرفين المملكة العربية السعودية وايران الي تفاهمات مشتركة تراعي مصالح البلدين، ترتكز علي قاعدة اقتسام النفوذ والمصالح بهدف خفض مستوي التوتر في المنطقة والتفرغ لخطر مواجهة الجماعات الارهابية(داعش) التي أصبحت تهدد مصالح واستقرار البلدين .

وذلك نظراً لكون البلدين يعانوا من مشاكل اقتصادية واجتماعية، فإيران مازالت متأثرة بالعقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة عليها بسبب البرنامج النووي الايراني، والسعودية تعاني من أزمة اقتصادية بسبب انخفاض سعر البترول. وبالتالي فإن إيران تتجه إلى تهدئة المواجهة مع السعودية على كل الجبهات بما في ذلك أفغانستان، وهي آخذة بعين الاعتبار أن الأزمة السورية ليست قريبة الحل، واحتمال أن تحل بالشكل الذي يكون في صالح إيران، يتراجع يوما بعد يوم .

وبالرغم من احتدام الصراع بين السعودية وإيران، يرى البعض أن هنالك أطرافا سعودية وإيرانية لا تريد أن تصل الأمور إلى حد المواجهة، فقد ظهرت نداءات كثيرة من الساسة الإيرانيين وجهت الى المرشد الاعلى علي خامنئي من أجل تلطيف الأجواء مع الرياض، مذكرة إياه بتدخل الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر في اليمن، والذي فشل هناك "بالرغم من الدعم العربي اللا محدود له في تلك الفترة[1]. "

[1] منصور أبو كريم، مرجع سابق.

خاتمة الفصل:

يمكننا الاستنتاج في نهاية هذا الفصل ان المملكة العربية السعودية والجمهورية الاسلامية الايرانية تديران حرب في مناطق الأزمات الموجودة في المنطقة، تقوم على أسس طائفية دينية بين تيار سني وأخر شيعي.

ولا يمكن اغفال دعم الدول الكبر لكل من طهران والرياض لتحقيق مصالحها في المنطقة على حساب الصراع السني الشيعي، وعلى حساب قضاء على التنظيم الدولة الاسلامية في الشرق الاوسط.

وبالأخير يمكن ان تصل العلاقات بين الطرفين الى مرحلة المواجهة المسلحة في مشهد التصادم، أو الوصول الى مشهد التوافق من أجل تحقيق الاهداف الاقتصادية المشتركة.

الخاتمة

الخاتمة:

في الأخير يمكننا القول أن ما تطرقنا إليه في هذه الدراسة بين لنا الاهمية التي أشرنا اليها في مقدمة ، وبأن محددات الجيوسياسية و الجيوستراتيجية التي تمتلكها المملكة العربية السعودية، مكنها من فرض مكانتها في منطقة الخليج عامة و على المستوى الاقليمي و اعطها فرصة لعب دور في قضايا المنطقة.

كما أن السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية في العقود السابقة كانت ترتكز على مبدأ الزعامة السياسية للعالم الإسلامي، وتوحيد العالم العربي، دون السماح للعنصر الايراني بالتدخل في خططها، هذا الذي أنشأ علاقات بيئية قائمة على الصراع والتوتر في ما بينهما.

و في هذا الاطار ثم التطرق الى المسار التاريخي للعلاقات بين طهران والرياض عبر مراحل مختلفة، والى قضايا ومرتكزات التي تمكنت من ضبط هذه العلاقات ، وتحديد مؤشرات التوتر والودية بين الطرفين ضمن الأحداث والتطورات التي شهدتها الساحة الاقليمية و الدولية والتي أثر بطريقة أو بأخرى على منحى العلاقات بين البلدين.

كما أن تأزم الاوضاع في الدول المجاورة للملكة العربية السعودية والتي لها مرجعية دينية شيعية، زاد من تصعيد العلاقات بين الطرفين والى تغير السعودية من سلوكها الخارجي إتجاه دول الإقليمية والدولية، بالإضافة الي تسوية الملف النووي الايراني مع المجتمع الدولي، وإعاد صياغة الترتيبات الامنية في المنطقة الناجمة عن صعود تنظيم الدولة الاسلامية، كل هذه الاوضاع والعوامل الجديدة فرضت على الرياض التحرك بشكل غير مسبوق من أجل ضمان أمنها وفرض نفسها في النسق الدولي خاصة بعد تحول المنطقة الى قطعة إستقطاب وجذب القوى الكبرى، وانسحاب الولايات المتحدة منها.

و في نهاية هذه الدراسة قمنا بوضع بعض المشاهد المحتملة على سبيل المثال لا الحصر لما يمكنه أن تشهده طبيعة العلاقات بين الطرفين في المستقبل ، و الذي سيعيد ترتيب الخارطة الامنية في المنطقة.

استنتاجات الدراسة:

خلصت هذه الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات التي أثبتت صحة الفرضيات وهي على النحو التالي:

1. ارتكاز السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية على الشريعة الاسلامية واعتبارها للقرآن الكريم دستورا الاول والمرجعية في ساستها الداخلية والخارجية.
2. أهمية الموقع الذي تشغله المملكة العربية السعودية أكسبها بعد إقليميا لسياستها الخارجية.
3. إن السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية والجمهورية الايرانية لا تحول دون تحقيق أهدافهما وهي فرض كل واحدة نفسها كالطرف في حل الأزمات المنطقة، مما يخول لهما جعل الازمة السورية و اليمنية نقطة ارتقاء لبلوغ أهدافهما.
4. إستخدام السعودية و ايران للازمات المنطقة لتغذية صراعهما الطائفي.
5. الصراعات في الشرق الاوسط أصبحت ذات طابع ديني، هذا الوضع الذي يخدم مصالح الاسرائيلية و القوى العظمى بالدرجة الأول.
6. إستخدام إيران الورقة النووية كالعنصر امني لها، يفسح لها المجال لتهديد أمن دول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية.

7. مستقبل العلاقات الايرانية السعودية هو مرهون بتصفية أزمات الطائفية في المنطقة.

8. أن أهداف الطرفين الايراني و السعودي لا تحول دون أن ترسم لنفسيهما مجموعة من العلاقات مع دول الجوار، مما قد يؤدي إلى تغير خارطة التوازنات الامنية والاحلاف و العلاقات في منطقة.

فهرس المحتويات

الملاحـــــــــــــق

دستور المملكة العربية السعودية

بعون الله تعالى: نحن فهد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية

بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة ونظراً لتطور الدولة في مختلف المجالات ورغبة في تحقيق الأهداف التي نسعى إليها.

أمرنا بما هو آت:

أولاً – إصدار النظام الأساسي للحكم بالصيغة المرفقة.

ثانياً - يستمر العمل بكل الأنظمة والأوامر والقرارات المعمول بها عند نفاذ هذا النظام حتى تعدل بما يتفق معه.

ثالثاً – ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره. النظام الأساسي للحكم

الباب الأول

المبادئ العامة

المادة ١

المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة ؛ دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله ولغتها هي اللغة العربية. وعاصمتها مدينة الرياض.

المادة ٢

عيدا الدولة.. هما عيد الفطر والأضحى.. وتقويمها هو التقويم الهجري.

المادة ٣

يكون علم الدولة كما يلي:

أ- لونه أخضر. ب- عرضه يساوي ثلثي طوله. ج- تتوسطه كلمة -لا إلــه إلا الله محمــد رسول الله- تحتها سيف مسلول.. ولا ينكس العلم أبداً. ويبين النظام الأحكام المتعلقة به.

المادة ٤

شعار الدولة سيفان متقاطعان.. ونخلة وسط فراغهما الأعلى.. ويحدد النظــام نشــيد الدولــة وأوسمتها.

الباب الثاني

نظــام الحكــم

المادة ٥

أ- نظام الحكم في المملكة العربية السعودية... ملكي.

ب- يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء... ويبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنة ورسوله.

ج- يختار الملك ولي العهد.. ويعفيه بأمر ملكي.

د- يتولى ولي العهد متفرغاً لولاية العهد.. وما يكلفه به الملك من أعمال.

هـ - يتولى ولي العهد سلطات الملك عند وفاته حتى تتم البيعة.

المادة ٦

يبايع المواطنون الملك على كتاب الله تعالى وسنة رسوله وعلى السمع والطاعة فــي العســر واليسر والمنشط والمكره.

المادة ٧

يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى وســنة رســوله وهمــا الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة.

المادة ٨

يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشــريعة الإسلامية.

الباب الثالث

مقومات المجتمع السعودي

المادة ٩

الأسرة هي نواة المجتمع السعودي. ويربى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله ولرسوله ولأولي الأمر.. واحترام النظام وتنفيذه وحب الوطن والاعتزاز به وبتاريخه المجيد.

المادة ١٠

تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية ورعاية جميع أفرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم.

المادة ١١

يقوم المجتمع السعودي على أساس من اعتصام أفراده بحبل الله وتعاونهم على البر والتقوى والتكافل فيما بينهم وعدم تفرقهم.

المادة ١٢

تعزيز الوحدة الوطنية واجب وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة والفتنة والانقسام.

المادة ١٣

يهدف التعليم إلى غرس العقيدة الإسلامية في نفوس النشء وإكسابهم المعارف والمهارات وتهيئتهم ليكونوا أعضاء نافعين في بناء مجتمعهم، محبين لوطنهم معتزين بتاريخه.

الباب الرابع

المبادئ الاقتصادية

المادة ١٤

جميع الثروات التي أودعها الله في باطن الأرض أو في ظاهرها أو في المياه الإقليمية أو في النطاق البري والبحري الذي يمتد إليه اختصاص الدولة وجميع موارد تلك الثروات ملك للدولة وفقاً لما يبينه النظام. ويبين النظام وسائل استغلال هذه الثروات وحمايتها وتنميتها لما فيه مصلحة الدولة وأمنها واقتصادها.

المادة ١٥

لا يجوز منح امتياز أو استثمار مورد من موارد البلاد العامة إلا بموجب نظام.

المادة ١٦

للأموال العامة حرمتها وعلى الدولة حمايتها وعلى المواطنين والمقيمين المحافظة عليها.

المادة ١٧

الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للمملكة وهي حقوق خاصة تؤدي وظيفة اجتماعية وفق الشريعة الإسلامية.

المادة ١٨

تكفل الدولة حرية الملكية الخاصة وحرمتها ولا ينزع من أحد ملكه إلا للمصلحة العامة على أن يعوض المالك تعويضاً عادلاً.

المادة ١٩

تحظر المصادرة العامة للأموال ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي.

المادة ٢٠

لا تفرض الضرائب والرسوم إلا عند الحاجة وعلى أساس من العدل.. ولا يجوز فرضها أو تعديلها أو إلغاؤها أو الإعفاء منها إلا بموجب النظام.

المادة ٢١

تجبى الزكاة وتنفق في مصارفها الشرعية.

المادة ٢٢

يتم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق خطة علمية عادلة.

الباب الخامس

الحقوق والواجبات

المادة ٢٣

تحمي الدولة عقيدة الإسلام.. وتطبق شريعته وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتقوم بواجب الدعوة إلى الله.

المادة ٢٤

تقوم الدولة بإعمار الحرمين الشريفين وخدمتهما. وتوفر الأمن والرعاية لقاصديهما بما يمكن من أداء الحج والعمرة والزيارة بيسر وطمأنينة.

المادة ٢٥

تحرص الدولة على تحقيق آمال الأمة العربية والإسلامية في التضامن وتوحيد الكلمة وعلى تقوية علاقتها بالدول الصديقة.

المادة ٢٦

تحمي الدولة حقوق الإنسان.. وفق الشريعة الإسلامية.

المادة ٢٧

تكفل الدولة حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة وتدعم نظام الضمان الاجتماعي وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية.

المادة ٢٨

تيسر الدولة مجالات العمل لكل قادر عليه.. وتسن الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل.

المادة ٢٩

ترعى الدولة العلوم والآداب والثقافة.. وتعنى بتشجيع البحث العلمي وتصون التراث الإسلامي والعربي وتسهم في الحضارة العربية والإسلامية والإنسانية.

المادة ٣٠

توفر الدولة التعليم العام.. وتلتزم بمكافحة الأمية.

المادة ٣١

تعنى الدولة بالصحة العامة.. وتوفر الرعاية الصحية لكل مواطن.

المادة ٣٢

تعمل الدولة على المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها.

المادة ٣٣

تنشئ الدولة القوات المسلحة وتجهزها من أجل الدفاع عن العقيدة والحرمين الشريفين والمجتمع والوطن.

المادة ٣٤

الدفاع عن العقيدة الإسلامية.. والمجتمع والوطن واجب على كل مواطن ويبين النظام أحكام الخدمة العسكرية.

المادة ٣٥

يبين النظام أحكام الجنسية العربية السعودية.

المادة ٣٦

توفر الدولة الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على إقليمها ولا يجوز تقييد تصرفات أحد أو توقيفه أو حبسه إلا بموجب أحكام النظام.

المادة ٣٧

للمساكن حرمتها... ولا يجوز دخولها بغير إذن صاحبها ولا تفتيشها إلا في الحالات التي يبينها النظام.

المادة ٣٨

العقوبة شخصية ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على نص شرعي أو نص نظامي ولا عقاب إلا على الأعمال اللاحقة للعمل بالنص النظامي.

المادة ٣٩

تلتزم وسائل الإعلام والنشر وجميع وسائل التعبير بالكلمة الطيبة وبأنظمة الدولة.. وتسهم في تثقيف الأمة ودعم وحدتها ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو الانقسام أو يمس بأمن الدولة وعلاقتها العامة أو يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه وتبين الأنظمة كيفية ذلك.

المادة ٤٠

المراسلات البرقية والبريدية والمخابرات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال مصونة ولا يجوز مصادرتها أو تأخيرها أو الاطلاع عليها أو الاستماع إليها إلا في الحالات التي يبينها النظام.

المادة ٤١

يلتزم المقيمون في المملكة العربية السعودية بأنظمتها وعليهم مراعاة قيم المجتمع السعودي واحترام تقاليده ومشاعره.

المادة ٤٢

تمنح الدولة حق اللجوء السياسي إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك وتحدد الأنظمة والاتفاقيات الدولية قواعد وإجراءات تسليم المجرمين العاديين.

المادة ٤٣

مجلس الملك ومجلس ولي العهد مفتوحان لكل مواطن ولكل من له شكوى أو مظلمة ومن حق كل فرد مخاطبة السلطات العامة فيما يعرض له من الشؤون.

الباب السادس

سلطات الدولة

المادة ٤٤

تتكون السلطات في الدولة من: - السلطة القضائية. - السلطة التنفيذية. - السلطة التنظيمية. وتتعاون هذه السلطات في أداء وظائفها وفقاً لهذا النظام وغيره من الأنظمة والملك هو مرجع هذه السلطات.

المادة ٤٥

مصدر الإفتاء في المملكة العربية السعودية كتاب الله تعالى وسنة رسوله .. ويبين النظام ترتيب هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء واختصاصاتها.

المادة ٤٦

القضاء سلطة مستقلة ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية.

المادة ٤٧

حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين في المملكة ويبين النظام الإجراءات اللازمة لذلك.

المادة ٤٨

تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لما دل عليه الكتاب والسنة وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة.

المادة ٤٩

مع مراعاة ما ورد في المادة الثالثة والخمسين من هذا النظام تختص المحاكم في الفصل في جميع المنازعات والجرائم.

المادة ٥٠

الملك أو من ينيبه معنيون بتنفيذ الأحكام القضائية.

المادة ٥١

يبين النظام تكوين المجلس الأعلى للقضاء واختصاصاته كما يبين ترتيب المحاكم واختصاصاتها.

المادة ٥٢

يتم تعيين القضاة وإنهاء خدمتهم بأمر ملكي بناء على اقتراح من المجلس الأعلى للقضاء وفقاً لما يبينه النظام.

المادة ٥٣

يبين النظام ترتيب ديوان المظالم واختصاصاته.

المادة ٥٤

يبين النظام ارتباط هيئة التحقيق والادعاء العام وتنظيمها واختصاصاتها.

المادة ٥٥

يقوم الملك بسياسة العامة سياسة شرعية طبقاً لأحكام الإسلام ويشرف على تطبيق الشريعة الإسلامية والأنظمة والسياسة العامة للدولة وحماية البلاد والدفاع عنها.

المادة ٥٦

الملك هو رئيس مجلس الوزراء ويعاونه في أداء مهامه أعضاء مجلس الوزراء وذلك وفقاً لأحكام هذا النظام وغيره من الأنظمة، ويبين نظام مجلس الوزراء صلاحيات المجلس فيما يتعلق بالشؤون الداخلية والخارجية وتنظيم الأجهزة الحكومية والتنسيق بينها. كما يبين الشروط اللازم توافرها في الوزراء وصلاحيتهم وأسلوب مساءلتهم وكافة شؤونهم.. ويعدل نظام مجلس الوزراء واختصاصاته وفقاً لهذا النظام. المادة ٥٧ أ- يعين الملك نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء الأعضاء بمجلس الوزراء ويعفيهم بأمر ملكي. ب- يعتبر نواب رئيس مجلس الوزراء.. والوزراء الأعضاء بمجلس الوزراء مسؤولين بالتضامن أمام الملك عن تطبيق الشريعة الإسلامية والأنظمة والسياسة العامة للدولة. ج- للملك حل مجلس الوزراء وإعادة تكوينه. المادة ٥٨ يعين الملك من في مرتبة الوزراء ونواب الوزراء.. ومن في المرتبة الممتازة، ويعفيهم من مناصبهم بأمر ملكي، وذلك وفقاً لما يبينه النظام. ويعتبر الوزراء ورؤساء المصالح المستقلة مسؤولين أمام رئيس مجلس الوزراء عن الوزارات

والمصالح التي يرأسونها. المادة ٥٩ يبين النظام أحكام الخدمة المدنية، بما في ذلك المرتبات والمكافآت والتعويضات والمزايا والمعاشات التقاعدية.

المادة ٦٠

الملك هو القائد الأعلى لكافة القواعد العسكرية وهو الذي يعين الضباط وينهي خدماتهم وفقاً للنظام.

المادة ٦١

يعلن الملك حالة الطوارئ والتعبئة العامة والحرب ويبين النظام أحكام ذلك.

المادة ٦٢

للملك إذا نشأ خطر يهدد سلامة المملكة أو وحدة أراضيها أو أمن شعبها ومصالحه أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء مهامها أن يتخذ من الإجراءات السريعة ما يكفل مواجهة هذا الخطر وإذا رأى الملك أن يكون لهذه الإجراءات صفة الاستمرار فيتخذ بشأنها ما يلزم نظاماً.

المادة ٦٣

يستقبل الملك ملوك الدول ورؤساءها ويعين ممثليه لدى الدول، ويقبل اعتماد ممثلي الدول لديه.

المادة ٦٤

يمنح الملك الأوسمة وذلك على الوجه المبين بالنظام.

المادة ٦٥

للملك تفويض بعض الصلاحيات لولي العهد بأمر ملكي.

المادة ٦٦

يصدر الملك في حالة سفره إلى خارج المملكة أمراً ملكياً بإنابة ولي العهد في إدارة شؤون الدولة ورعاية مصالح الشعب.. وذلك على الوجه المبين بالأمر الملكي.

المادة ٦٧

تختص السلطة التنظيمية بوضع الأنظمة واللوائح فيما يحقق المصلحة أو يرفع المفسدة في شؤون الدولة وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية.. وتمارس اختصاصاتها وفقاً لهذا النظام ونظامي مجلس الوزراء ومجلس الشورى.

المادة ٦٨

ينشأ مجلس الشورى، ويبين نظامه طريقة تكوينه، وكيفية ممارسته لاختصاصاته واختيار أعضائه. وللملك حل مجلس الشورى وإعادة تكوينه. المادة ٦٩ للملك أن يدعو مجلس الشورى ومجلس الوزراء إلى اجتماع مشترك وله أن يدعو من يراه لحضور هذا الاجتماع لمناقشة ما يراه من أمور.

المادة ٧٠

تصدر الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات ويتم تعديلها بموجب مراسيم ملكية.

المادة ٧١

تنشر الأنظمة في الجريدة الرسمية وتكون نافذة المفعول من تاريخ نشرها ما لم ينص على تاريخ آخر.

الباب السابع

الشئون المالية

المادة ٧٢

أ- يبين النظام أحكام إيرادات الدولة وتسليمها إلى الخزانة العامة للدولة. ب- يجري قيد الإيرادات وصرفها بموجب الأصول المقررة نظاماً. المادة ٧٣ لا يجوز الالتزام بدفع مال من الخزانة العامة إلا بمقتضى أحكام الميزانية، فإن لم تتسع له بنود الميزانية وجب أن يكون بموجب مرسوم ملكي.

المادة ٧٤

لا يجوز بيع أموال الدولة أو إيجارها أو التصرف فيها إلا بموجب النظام.

المادة ٧٥

تبين الأنظمة أحكام النقد والمصارف والمقاييس والمكاييل والموازين.

المادة ٧٦

يحدد النظام السنة المالية للدولة وتصدر الميزانية بموجب مرسوم ملكي وتشتمل على تقدير الإيرادات والمصروفات لتلك السنة وذلك قبل بدء السنة المالية بشهر على الأقل فإذا حالت أسباب اضطرارية دون صدورها وحلت السنة وجب السير على ميزانية السنة السابقة حتى صدور الميزانية الجديدة.

المادة ٧٧

تعد الجهة المختصة الحساب الختامي للدولة عن العام المالي المنقضي وترفعه إلى رئيس مجلس الوزراء.

المادة ٧٨

يجري على ميزانيات الأجهزة ذوات الشخصية المعنوية العامة وحساباتها الختامية ما يجري على ميزانية الدولة وحسابها الختامي من أحكام.

الباب الثامن
أجهزة الرقابة

المادة ٧٩

تتم الرقابة على جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها والرقابة على كافة أموال الدولة المنقولة والثابتة ويتم التأكد من حسن استعمال هذه الأموال والمحافظة عليها ورفع تقرير سنوي عن ذلك الى مجلس الوزراء، ويبين النظام جهاز الرقابة المختص بذلك وارتباطه واختصاصاته.

المادة ٨٠

تتم مراقبة الأجهزة الحكومية والتأكد من حسن الأداء الإداري وتطبيق الأنظمة، ويتم التحقيق في المخالفات المالية والإدارية ويرفع تقرير سنوي عن ذلك إلى مجلس الوزراء. ويبين النظام الجهاز المختص بذلك وارتباطه واختصاصاته.

الباب التاسع

أحكام عامة

المادة ٨١

لا يخل تطبيق هذا النظام بما ارتبطت به المملكة العربية السعودية مع الدول والهيئات والمنظمات الدولية من معاهدات واتفاقيات.

المادة ٨٢

مع عدم الإخلال بما ورد في المادة السابعة من هذا النظام لا يجوز بأي حال من الأحوال تعطيل حكم من أحكام هذا النظام إلا أن يكون ذلك مؤقتاً في زمن الحرب أو في أثناء إعلان حالة الطوارئ وعلى الوجه المبين بالنظام .

المادة ٨٣

لا يجري تعديل هذا النظام إلا بنفس الطريقة التي تم بها إصداره.

Country:	Saudi Arabia	Iran
GFP Rank:	24 (of 126)	21 (of 126)
Total Population:	27,752,316	81,824,270
Manpower Available:	15,300,000	47,000,000
Fit-for-Service:	14,000,000	39,570,000
Reaching Military Age Annually:	510,000	1,400,000
Active Military Personnel:	235,000	545,000
Active Military Reserves:	25,000	1,800,000
Aircraft (All Types):	722	479
Helicopters:	204	128
Attack Helicopters:	22	12
Attack Aircraft (Fixed-Wing):	245	137
Fighter Aircraft:	245	137
Trainer Aircraft:	213	80
Transport Aircraft:	221	203
Serviceable Airports:	214	319
Tank Strength:	1,210	1,658
AFV Strength:	5,472	1,315
SPG Strength:	524	320
Towed Artillery:	432	2,078
MLRS Strength:	322	1,474
Merchant Marine Strength:	72	76

Shared Borders (km):	4,272 km	5,894 km
Square Land Area (km):	2,149,690 km	1,648,195 km
Major Ports / Terminals:	4	3
Fleet Strength:	55	398
Aircraft Carriers:	0	0
Submarines:	0	33
Frigates:	7	6
Destroyers:	0	0
Corvettes:	4	3
Mine Warfare Craft:	3	5
Patrol Craft:	39	254
External Debt (USD):	$166,100,000,000	$6,922,000,000
Annual Defense Budget (USD):	$56,725,000,000	$6,300,000,000
Reserves Foreign Exchange / Gold (USD):	$660,100,000,000	$93,950,000,000
Purchasing Power Parity:	$1,610,000,000,000	$1,357,000,000,000
Labor Force:	11,220,000	28,400,000
Oil Production (Barrels/Day):	9,735,000 bbl	3,236,000 bbl
Oil Consumption (Barrels/Day):	3,000,000 bbl	1,870,000 bbl
Proven Oil Reserves (Barrels/Day):	268,300,000,000 bbl	157,800,000,000 bbl
Roadway Coverage (km):	221,372 km	172,927 km
Railway Coverage (km):	1,378 km	8,442 km
Waterway Coverage (km):	0 km	850 km
Coastline Coverage (km):	2,640 km	2,440 km

مقارنة في القدرات العسكرية بين إيران و المملكة الغربية السعودية.

المصدر: www.globalfirepower.com

خريطة المملكة العربية السعودية

المصدر: https://www.google.dz/search?q=%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8

التقسيمات الادارية للمملكة العربية السعودية.

المصدر: https://www.google.dz/search?q=%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8

خريطة الجمهورية الاسلامية الايرانية

المصدر:https://www.google.dz/search?q=%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9+%D8

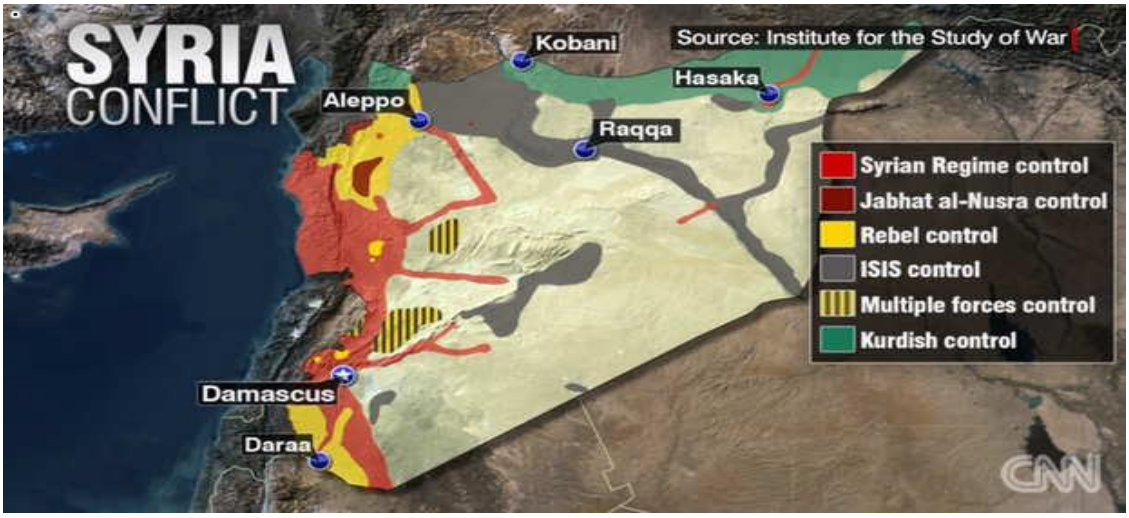

خريطة الازمة السورية

المصدر:https://www.google.dz/search?q=%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9

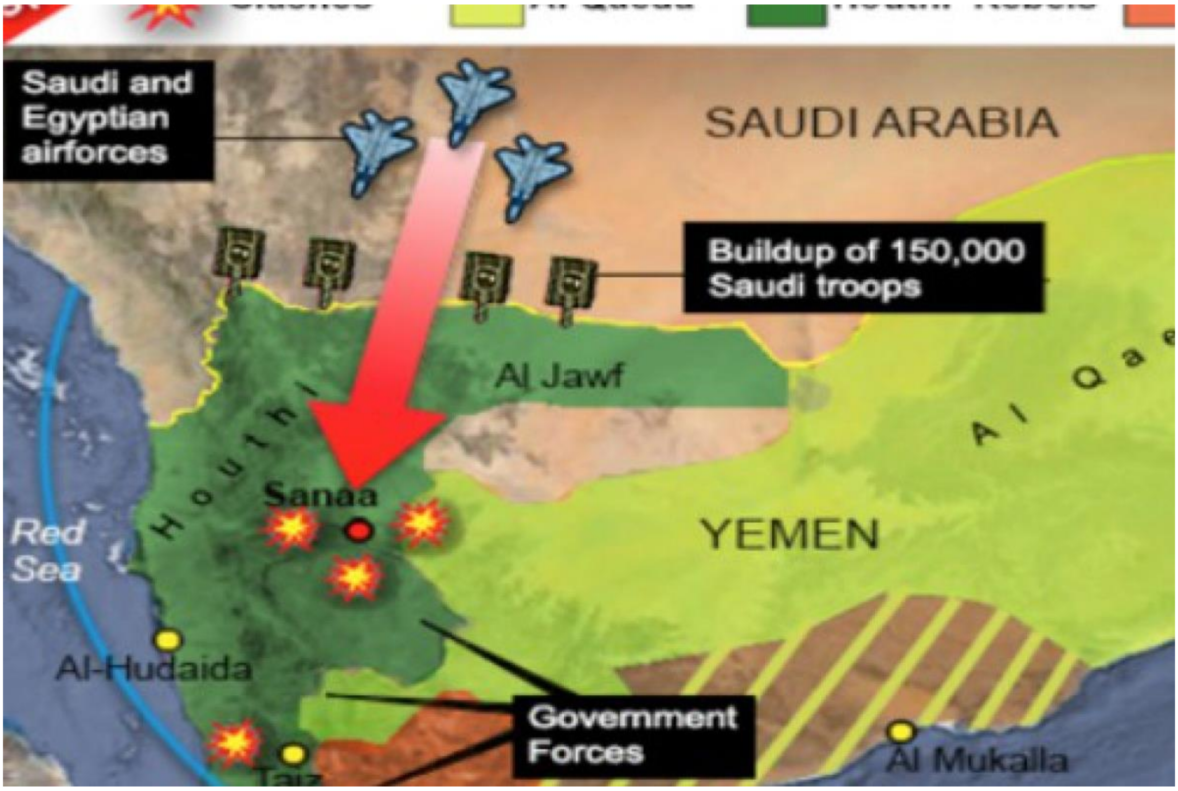

خريطة الازمة اليمنية

المصدر: https://www.google.dz/search?q=%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%

الجداول:

	عنوان الجـــدول	الصفحة
رقم: 01	التسلسل المرن للحكم في المملكة العربية السعودية	17
رقم: 02	التقسيمات الادارية للملكة العربية السعودية	28
رقم:03	انهيار أسعار النفط للملكة العربية السعودية	33
رقم:04	عجر في الحساب الجاري للملكة العربية السعودية	34
رقم:05	تناقص احتياطات النقد الاجنبي للملكة العربية السعودية	34
رقم:06	قدرات العسكرية للملكة العربية السعودية	36

الأشكال:

	عنوان الشكل	الصفحة
رقم:01	شجرة الملاك في المملكة العربية السعودية	16
رقم:02	معدل النمو السنوي في السعودية 1974–2010	30
رقم:03	تغيرات في معدل الخصوبة الكلية في المملكة العربية السعودية	31
رقم:04	نمودج الحوكمة في رؤية المملكة العربية السعودية2030	35

المصادر:

1. قرآن الكريم.
2. نظام الأساسي للحكم–دستور المملكة العربية السعودية

الموسوعات ومعاجم:

3. روبرت جيوفر واليستري ادوارد، المعجم الحديث لتحليل السياسي ،ترجمة سمير عبد الرحيم الجبلي، بيروت: دار العربية للموسوعات،ط1،1999
4. عبد الفتاح إسماعيل عبد الكافي: معجم المصطلحات عصر العولمة مصطلحات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و نفسية و الاعلامية، مصر: كتابي عربية،2003
5. مصباح عامر، معجم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، القاهرة: دار الكتاب الحديث ط 1، 2001
6. الموصلي أحمد ، موسوعة الحركات الاسلامية في الوطن العربي إيران وتركيا، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط2،2005

الكتب باللغة العربية:

1. بوحوش عمار ، محمد محمود الذويبات: مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث ، الجزائر: ديوان للمطبوعات الجامعية، 2007.
2. روبرت ليسي: المملكة من الداخل، تاريخ السعودية الحديث الملوك _المؤسسة الدينية _الليبراليون والمتطرفون، ترجمة خالد بن عبد الرحمان العوضي، الإمارات: المسار للدراسات والبحوث، ط1،2011
3. السيد سليم محمد ، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة ط2،1998

4. شلبي محمد ، المنهجية في تحليل السياسي، مفاهيم المناهج الاقترابات و الادوات الجزائر :دار هومة ،ط4، 2002

5. صادق محمد، محمد إسماعيل :دور المملكة العربية السعودية في العالم الإسلامي، د ب ن، دار العلوم للنشر و التويع، ط1، 2011

6. طاشمة بومدين: الاسس في المنهجية تحليل النظم السياسية، دراسة في المفاهيم، الادوات، المناهج ، والاقترابات، الجزائر: دار كنوز للنشر و التوزيع، ط1، 2011

7. الكواز محمد سالم: العلاقات السعودية الايرانية1979_2011 دراسة تاريخية و سياسية، عمان: دارغيداء،ط1، 2013

8. مارتن غريفيثش و تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ،دبي: مركز الخليج للأبحاث،ط1، 2002

9. النعيمي احمد نوري : السياسة الخارجية، الاردن، درار زهران للنشر، ط1، 2011

10. الهاجري يوسف: السعودية تبتلع اليمن، قصة التدخلات السعودية في الشطر الشمالي لليمن، دب ن، دار صفاء للنشر ، ط1، 1988

<u>الأطروحات و المذكرات:</u>

1.المطيري عبد الله فالح: أمن الخليج و التحدي النووي الايراني، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، أوت 2011

<u>المقالات ومراكز البحث:</u>

1. أبو ضاهر كمال ، نظريات الجيوستراتيجية العالمية، http://site.iugaza.edu.ps/r

2. أبوزيد هاجر ، الموقف السعودي والإسرائيلي من الاتفاق النووي الإيراني، أوراق الشرق الاوسط، المركز القومي للدراسات الشرق الاوسط، العدد62

3. إجمالي عدد سكان المملكة،الهيئة عامة الاحصاء المملكة العربية السعودية، 2016_07_27 http://www.cdsi.gov.sa/ar/indicators/1 .

4. احتجاجات اليمن، التسلسل الزمني، الجزيرة نت، 3_12_2011،أطلع عليه: 2016_08_23، http://www.aljazeera.net/news/

5. أرتنيب عبد العظيم: النظام السياسي السعودي، منتدى الجامعات السعودية، www.ksau.info

6. أشرف كشك: في ضوء نتائج الانتخابات الرئاسية الايرانية و الاتفاق النووي، العلاقات الخليجيية الايرانية واقع وآفاق المستقبلي ، مركز البحرين للدراسات إستراتيجية و الدولية وطاقة، مارس2014

1. الاقتصاد السعودي يتخطى النفط ويتجه لبناء مركز القوة، صحيفة الوئام،18-2016-01 http://www.alweeam.com.sa/380151/ .

2. انتخاب أحمدي نجاد و" القضايا العالقة " في العلاقات العربية – الإيرانية: مختارات إيرانية العدد: 61 أوت 2005، أطلع عليه 2016_08_11 http://www.albainah.net/ f .

3. انشاء "هيئة البيعة "من ابناء واحفاد المؤسس، اليوم ، عدد 12181، 21اكتوبر 2006، أطلع 2016_08_11 www.alyoum.com .

4. تاريخ الصراع السعودي الإيراني، الجزائر24، 14 يناير 2016 ، أطلع عليه: 2016_08_24 http://aljazair24.com/selection/26343.html

5. تركي الحمد :السعودية وإيران: كي ينام الذئب وعينه مفتوحة، العرب، \2014\10\08، أطلع عليه 24_08_ 2016 .

http://www.alarab.co.uk/m/?id=30027

6. الثورة السورية : الجزيرة نت،
2016_08_23
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/3/7/
7. جهاد عبد الرحمن أحمد: علاقات اليمنية_الايرانية وأثرها في أمن الخليج العرب(1)،مركز المزماة مركز الدراسات و البحوث، 21دسيمبر 2013،أطلع عليه: 22 _2016_08 http://almezmaah.com/2013/12/21/ .
8. الجيش السعودي: القوة الثالثة عربيا و 28عالميا، الجزيرة نت، 31_03_2015، اطلع عليها 30_07_2016 www.aljazera.net .
9. الخريف رشود بن محمد: التغيرات الديمغرافية و الخلل في التركيبة السكانية في دول المجلس التعاون الخليجي، مؤتمر 05للجمعية الاقتصادية العمانية ، جمعية السعودية للدراسات السكانية ، جامعة الملك سعود، 08-01-2012
10. الخطيب تقادم: الاتفاق النووي الإيراني وتداعايته على منطقة الشرق الأوسط، نون بوست، 26جوان 2015، أطلع عليه: 15_08_2016 .
http://www.noonpost.net
11. الخليج2013: ثابت و المتحول، مركز الخليج سياسات التنميةwww.golfpolicies.com
12. خوري راجح :روحاني في عيون العرب،أخبار العربية، 17 يونيو 2013م ، أطلع عليه: 13_08_ 2016 .
http://www.alarabiya.net/ar/arab-and -world/2013/06/17/
13. الدراسة الجغرافية لمسرح عمليات المملكة العربية السعودية: موقع المقاتل: أطلع عليه:24_07_2016
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/

14. الدمام، سلاسة إنتقال الحكم أساس إستقرار المملكة، جريدة اليوم ،28جانفي2015، تاريخ إطلاع عليه:08-08-2016www.alyoum.com .

15. السعودية تعلن نظام الحكومة لحقيق "رؤية 2030"، العربيةCNN، .02_06_2016أطلع عليه 28- 2016_07http://arabic.cnn.com/

16. السعودية واسرائيل الاكثر قلقا من الاتفاق النووي الايراني الامريكي فكيف سيكون الرد عليه؟ وما هو المتوقع من ايران في المرحلة المقبلة؟ وما هي الانعكاسات على سورية والعراق واليمن؟ الرأي اليوم،03-04-2015. أطلع عليه 2016_08_13 . http://www.raialyoum.com/?p=239486

17. شريف عبد العزيز : لماذا تكره ايران السعودية، مفكرة السلام، 06نوفمبر 2009www.islammlmo.cc .

18. شيخاوي سليم :السياسة الامريكية اتجاه أمن الخليج: مبدأ بوش الابن، مجلة الجزائرية للدراسات السياسية، عدد الثالث، جوان 2015.

19. الصاوي عبد الحفيظ ، الاقتصاد السعودي من وجهة نظر النقد الدولي ، الجزيرة نت.، 2015_08_23. أطلع عليه28-07-2016http://www.aljazeera.net/news//

20. عاصفة الإتفاق النووى الإيرانى تضرب الشرق الأوسط، وكالة النيل،15-07-2015أطلع عليه، 20_08_ 2016http://www.nile.eg .

21. عالم أمل: الصراع السعودي على اليمن، مركز الجزيرة للدراسات، 29جوان2015،أطلع علية 2016_08_22 . http://studies.aljazeera.net/ar/

.22 العلاقات الايرانية –السورية(2)الهيمنة الايرانية على سوريا2011_2014، المزماة للدراسات و البحوث، 27جانفي2014، .
http://almezmaah.com/2014/01/27

.23 العلاقات السعودية الايرانية في سطور قبل ثورة ، شؤون الايرانية 02_فيفري2012، www.iranianaffairs-alsulami-blogspot.com

.24 العلاقات السعودية بالقوى الاقليمية و الاجنبية، موقع المقاتل، أطلع عليه 2016_08_13 http://www.moqatel.com/ .

.25 الغابري محمد: اليمن وإيران "حقيقة الاطلاع ومستقبل العلاقات"، الجديد اليمني، 2015_02_15، أطلع 2016_08_21 .
http://www.alyemeny.com/newy

.26 الغالي خالد: السعودية وإيران.. قصّة أربعة عقود من الصراع، إرفع صوتك،2016_01_12، أطلع عليه: 2016_08_11http://www.irfaasawtak.com/archives/8376.

.27 فايز سارة: الدور الايراني في قضية السورية، أخبار العربية، 11ماي2014، أطلع عليه 2016_08_23 .
http://www.alarabiya.net/ar/politics/2014/05/11

.28 قاعدة المعلومات الملك خالد بن عبد العزيز ، مؤسسة خالد الخيريةwww.kingkhalid.org.sa

.29 قلق بالسعودية من اتفاق إيران النووي: الجزيرة نت ،
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/7/14/

.30 كتبت سارة علام – إيمان الوراقى: لاتفاق النووى الإيرانى وسيناريوهات الشرق الأوسط، جريدة اليوم السابع، 6 أبريل 2015.
http://www.youm7.com/story/

31. كليم دنوش، إيران والثورة السورية، مركز أمية للبحوث والدراسات، الاعلامات أولاين، 08_2012،
http://www.alamatonline.net
32. لويد جينس : المحددات اقتصادية واثرها على السياسة الخارجية ، ترجمة: محمد بن أحمد مقري ومحمد السيد سليم، شبكة الاولكة.
33. ماهو نجاح الاستراتيجي الايراني في الازمة السورية،قناة العالم،22نوفبر 2015، أطلع عليه 23_08_2016 .
http://www.alalam.ir/news/1762243
34. مبيضين خالد: العلاقات الخليجية الإيرانية 1997 – 2006 (السعودية حالة دراسة)،المنار ، المجلد14،العدد2، 2008.
35. محمد السالمي، الفصائل السياسية في إيران و صراع الذئاب، الشؤون الايرانية، 18 فيفري2013 http://iranianaffairs-alsulami.blogspot.com .
36. محمد العسومي: إيران ..معادلة النفط والقر، جريدة الاتحاد، مركز الروابط للبحوث و الدراسات وإستراتيجية، أطلع عليه 25_08_2016.
37. مستقبل الاقتصاد السعودي بين التهويل والتهوين في ظل انخفاض اسعار النفط ،لعربية نت،29_08_2015، اطلع عليه:27_07_2016 http://www.alarabiya.net/ar/aswaq
38. المملكة العربية السعودية : جغرافيا و المناخ السكان والري في الاقليم الشرق الاوسط بالأرقام
http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_CP_ara
39. المملكة العربية السعودية حقائق و ارقام:هيئة المساحة الجيولوجية السعودية ،ط1،2012 http://www.sgs.org.sa/Arabic/News/SGSNews

40. المملكة العربية السعودية وإيران.....حرب الباردة الثالثة، مركز الروابط للبحوث و الدراسات وإستراتيجية، 08جانفي2016، أطلع عليه 13_08_2016 . http://rawabetcenter.com/archives/17702

41. منصور أبو كريم: مستقبل العلاقات السعودية و الايرانية في ظل تنامي الصراع السياسي والطائفي في المنطقة، الأمد ، 13_10_2015،أطلع عليه: 23_08_2016 https://www.amad.ps/ar/Details/93277 .

42. منصور أحمد، مستقبل العلاقات الايرانية في ظل تنامي الصراع السياسي و الطائفي في المنطقة، الحوار المتمدن، 12_10_2015

43. الموقف العربي من الثورة السورية، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 19_07_2012 , http://www.umayya.org/featured/1386

44. هل تركت السعودية وحيدة في اليمن، RT،10_04_2015، أطلع عليه: 21_08_2016- https://arabic.rt.com/news/779751 .

45. يويل غوزانسكي، ما عوامل التقارب والتباعد بين السعودية وايران؟،ترجمت نبيل زلف ، جريدة الوطن، 02/02/2015، أطلع عليه: 14_08_2016 . http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=417004

46. Staff Writer,Military power Comparaison results for Saudi Arabia vs Iran ,1-21-2016. www.globalfirepower.com

الإهداء

شكر وتقدير

ملخص الدراسة باللغة العربية.....I

ملخص الدراسة باللغة الفرنسية.....II

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية..... III

خطة الدراسة:.....IV

مقدمة:.....01

الفصل الأول: البنية المؤسساتية للسياسة الخارجية السعودية.....13

المبحث الأول: صلاحية الملك الدستورية في تصميم السياسة الخارجية السعودية.....15

المطلب الأول: طبيعة الملك.....15

المطلب الثاني: إختصصات الملك دستوريا.....18

المبحث الثاني: دور المؤسسات الرسمية في رسم السياسة الخارجية.....20

المطلب الأول: المؤسسات الرسمية.....20

المطلب الثاني: تطور السياسة الخارجية و مرتكزاتها في المملكة.....22

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية السعودية.....26

المطلب الأول: المحددات الجيوسياسية و الاستراتيجية.....26

المطلب الثاني: نظام الحكم في المملكة.....37

الفصل الثاني: طبيعة العلاقات السعودية الايرانية.....41

المبحث الأول: خلال فترة حكم الشاه.....41

المطلب الأول: الجذور التاريخية للعلاقات بين البلدين.....43

المطلب الثاني: طبيعة العلاقات بين البلدين في فترة الشاه.....45

المبحث الثاني: العلاقات السعودية الايرانية بعد الثورة الاسلامية.....47

المطلب الأول: مرحلة ما بين 1979-1997.....48

المطلب الثاني: مرحلة ما بين 1997-2005.....54

المبحث الثالث: تطور العلاقات السعودية الايرانية.....57

المطلب الأول: علاقات بين البلدين في فترة حكم نجادي.....57

المطلب الثاني: العلاقات بين البلدين في فترة روحاني.....61

الفصل الثالث: السياسة الخارجية السعودية و الدور الايراني في المنطقة العربية.....66

المبحث الأول: الملف النووي الايراني في العلاقات السعودية الايرانية.....68

المطلب الأول: موقف السعودية من البرنامج النووي الايراني سابقا.....68

المطلب الثاني: موقف السعودية من الاتفاق النووي الايراني الحالي.....70

المبحث الثاني: التصادم السعودي الايراني في الازمة السورية.....72

المطلب الأول: استراتيجية السعودية اتجاه الازمة السورية.....72

المطلب الثاني: استراتيجية إيران اتجاه الازمة السورية.....76

المبحث الثالث: البعد الديني في الموقف السعودية اتجاه الازمة اليمنية.....81

المطلب الأول: موقف السعودية من الحوثين في الازمة اليمنية.....82

المطلب الثاني: موقف الايراني من الحوثين في الازمة اليمنية.....88

المبحث الرابع: افاق العلاقات السعودية الايرانية.....90

المطلب الأول: مشهد تصعيد العلاقات.....91

المطلب الثاني: مشهد تحاور بين البلدين.....93

خاتمة الدراسة:..... 96

إستنتاجات الدراسة:..... ...97

ملاحق:

قائمة المرجع:

الفهرس: